

مكتبة السهيلى : ١

من الآثار الأندلسية

# أما إلى السهيلى

أبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى

٥٠٨ - ٥٨١

فى النحو واللغة والحديث والفقه

تحقيق

محمد إبراهيم شيم البنا

بكلية اللغة العربية



من حسن صنع  
 علمه  
 72  
 ص ١١١  
 من علماء الفقه (انتاد)  
 في الفقه من أئمة العصر الفقه من التمهيد  
 وجملة الجريد في سائر الفقه الفقه المحدث  
 أبو حمزة في قول رجب الله فليكن

عوامع القرآن في التفسير  
 الجوامع في التفسير  
 أبو حمزة في التفسير  
 وفقه الله تعالى

Ab. Masem el-Jasiani Syntaxis  
 lingue Arabicæ Ereg. ٦٩٧

Cod. 132 n. 37A

Cod. 189

صورة لكتاب المخطوطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مَنْعَلَةً يَمِينًا لَا يَصْرِفُ مَرْءٌ مَالَهُ

قال صاحبنا أبو الفداء في هذا الكلام الفلاسفة لا يعرفون أشنع من الغضب  
والشوق لمضارحته العمل في البغض ورجع الاسم وثاقه والحرارة  
من لم يأت به علقان من عتار كالتعذيب فإنه يرجع للتسليم والناثبات  
فإنه يرجع للمعركي وكما جمع فإنه ثاقب للأجساد الواسية العلل اتسع الزيادة  
في كتبهم ونزل الباب لو قصروا عمل الصانع ولم يعملوا بأكثر من  
التفكير العرّب لا تشعب في فهمهم ولم يكن المشهور كلامهم ولا تضاعف  
أهل العلوم من ساء تعليم حتى ضلوا التلخيص فقالوا اضيق من جهة  
مجيي وتعليم لهم لهذا الباب ليتقبل على ضرب من التخصيص وأنواع  
من التفاضل فساد من العلل لا العلة الصحيحة هي المردة المتكعبة  
التي يوجد الحكم بوجودها ويعجز بفقرنا كما تقول في المنكار  
في الحركة القوم من أن يعلل في حيز الحكم وهو القوم بوجود  
يوجد الشكر ويغير معرفه ولكن سائر العلل الغيبية الحقيقية

الصفحة الأولى من الكتاب

ليس يمين فكيف نخرج تحت قوله الايمان لا زمة كل يمين الطلاق  
 او العتاق او شيء من هذا انما نخرج تحت قوله الايمان لا زمة لوجوب  
 كذا وكذا وكذا كل يمين حمل الله فيها الكفارة المفردة  
 في الفرائض مثل ان يقول الجلف بالله او بالرحمن الى سائر ايمان  
 سبحانه او بغيره الله وفرضه الى سائر صيغة ماذا السر في  
 نفيته مثل هذه الايمان كانت عليه الكفارة المشرعة في  
 هذه الايمان ولم يكن عليه كفارة ولا عتاق ولا كفارة والعتاق  
 وغو صما ليست من الايمان والله تبارك وتعالى انما قال في قوله  
 كفارة ايمانكم اذا احلفتم وقيل جمعت دلالة انه ما عني  
 سبحانه الا الايمان به وصيائه وان من قال على الكفار ان كان  
 كفاراً كفراً بل ما سوا ذلك لعلنا فيه بغيره ان وقع ولا معنى للتكرار  
 بغير من بعد ونحو السبيل واستبان وجه التلايل والمخوفه وبالله التوفيق

كملت المسائل بحمد الله تعالى على ما كتبه عبيد الله محمد بن عبد الله  
 في الوديع تليث من شهر المحرم عام ثمانية وتسعين ومائة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السهيلي

٥٠٨ - ٥٨١

نسبه :

هو أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن ،  
واسمه : أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح ، وهو الداخل  
للاندلس .

قال تلميذه ابن دحية : « هكذا أُملي عليّ نسبه ، وقال : إنه من ولد  
أبي ربيعة الخثعمي الذي عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم لواء  
عام الفتح <sup>(١)</sup> » .

وقد عرف السهيلي بثلاث كنى ، اثنتان منها ذكرهما ابن دحية ، وأما الثالثة  
فهي أبو الحسن ، وقد جمع الثلاث ابن الأبار <sup>(٢)</sup> ، ولكن السكنية الأولى أعرف  
هذه السكنى ، وتتردد كثيراً في كتب اللغة والنحو .

وقد نشأ السهيلي في بيت علم وخطابة ، يقول الذهبي في ترجمته : « . . ولد  
الخطيب أبي محمد بن الإمام الخطيب أبي عمر <sup>(٣)</sup> » .

(١) للطرب من أشعار أهل المغرب : ٢٣٠ .

(٢) ينظر التكملة : ٥٧٠/٣ . (٣) تذكرة الحفاظ : ١٤٢/٤ .

### السهيلي :

أما السهيلي فنسبة إلى سهيل قرية أو حصن بالأندلس ، كذا يذكر قداحي المترجمين له ، ويقولون : إن سهيلا من أعمال مالقة ، التي تقع على البحر المتوسط ، ويذكر الحميري سبب تسميتها بذلك فيقول : « وهناك جبل منيف عال ، يزعم أهل تلك الناحية أن النجم المسمى سهيلا يرى من أعلاه ، ولذلك سمي أبو القاسم الأستاذ الحافظ مؤلف الروض الأنف : السهيلي <sup>(١)</sup> » .

ويبدو أن تسمية العرب لها بسهيل قد نشأت عن تحريف لاسمها الروماني ؛ إذ كانت تدعى قبل دخول المسلمين للأندلس : Selitana ، وما تزال هذه المدينة قائمة حتى الآن ، وتسمى : Puengirola ؛ يقول الأستاذ عنان وقد زارها : « وسهيل أو فونخورولا : بلد كبير يقع على البحر مباشرة فوق سفح الجبال المجاورة ، على قيد ثلاثين كيلومتراً غربى مالقة ويمتد من الشاطئ إلى مسافة كبيرة . . . » <sup>(٢)</sup> ، ويذكر الأستاذ عنان أن بجانبها حصناً يرجع تاريخ بنائه إلى عهد عبد الرحمن بن الحكم في منتصف القرن التاسع الميلادي ، ويقول : « وفي حصن سهيل كان مولد العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ابن أبي الحسن السهيلي <sup>(٣)</sup> » .

وقد نشأ السهيلي في مالقة ، ولهذا فهو ينتسب إليها أيضاً باعتبارها الكورة أو الإقليم الذي يتبعه سهيل ، يقول عنه الذهبي : « العلامة الأندلسي المالقي النحوي <sup>(٤)</sup> » ويقول تلميذه ابن دحية : « نشأ بمالقة ، وبها تعرف ، وفي أكنافها تصرّف ، حتى بزغت في البلاغة شمسُه ، ونزعت إلى مطامح المهم نفسه <sup>(٥)</sup> » .

(١) صفة جزيرة الأندلس : ١٨٠ .

(٢) الآثار الأندلسية الباقية في أسبانيا والبرتغال : ٢٥٧ .

(٣) المصدر السابق والصفحة . (٤) العبر : ٤ / ٢٤٤ .

(٥) للطرب : ٢٣٠ .



مولده :

يقول ابن دحية: «وسأله عن مولده فأخبرني أنه ولد سنة ثمان وخمسةائة<sup>(١)</sup>»  
ولا يكاد يقوم خلاف حول هذا التاريخ.

عماه :

وتتفق أغلب المصادر على أن أبا القاسم قد أضرّ وهو في السابعة عشرة من  
عمره<sup>(٢)</sup>، ولكن تلميذه ابن دحية لا يشير إلى ما أصاب السهيلي، كما أن كلامه في  
الروض<sup>(٣)</sup> قد يدفع إلى تحقيق مسألة ضرره.

شيوخه :

تلمذ السهيلي لجمهرة من أعلام عصره في مالقة وقرطبة وإشبيلية، وقد كانت  
مالقة موطنه من أهم مراكز الحركة العلمية في الأندلس، ومن تتبع شيوخه فيها  
نقبن أن عناية بالقراءات والفقه والنحو كانت واضحة<sup>(٤)</sup>، وأبرز شيوخه فيها  
وأعظمهم أثراً في فكره اللغوي هو أبو الحسين بن الطراوة .  
وفي قرطبة التقى السهيلي كذلك بشيوخ القراءات والنحو والحديث ،  
ويبدو أن إقامته فيها لم تكن طويلة، وكانت رحلته الثانية إلى إشبيلية وفيها لازم  
أبا بكر بن العربي وتخرج عليه في الأصول؛ بيد أنه أخذ أيضاً عن جماعة من  
أعلام إشبيلية بين محدثين وقراء ونحاة، ومن تحاتها الأستاذ أبو القاسم  
عبد الرحمن بن الرّمّاء، وهو من تلاميذ ابن الطراوة، وقد لازمه السهيلي ولقن  
عنه فوائدهم في النحو .

(١) المطرب: ٢٣٣ .

(٢) ينظر بغية الملتبس: ٣٥٤، والتسكيلة: ٢/ ٥٧٠، ٥٧١ .

(٣) ينظر الروض الأنف: ١/ ٢٨٧، ودراستنا عنه.

(٤) ينظر المطرب: ٢٣٠ - ٢٣١ .

ومن المرجح أن السهيلي قد فرغ من الطلب قبل سنة ٥٤٣ هـ وعمره حينئذ أربع وثلاثون سنة ، وقد حسبنا ذلك بوفاة شيوخه في إشبيلية ، وكان أبو بكر ابن العربي آخرهم وفاة ؛ فقد وافاه الأجل بفاس سنة ٥٤٣ هـ ، وكان قد غادر إشبيلية قبل هذا التاريخ ، وذلك في أوائل سنة ٥٤٣ هـ مع وفد من أهلها لمبايعة الموحدين .

#### تنقولاته وأعماله :

يبدو أن السهيلي قد أقام بإشبيلية فترة من الزمن<sup>(١)</sup> ، وقد نقل السيوطي عن ابن الزبير أنه دخل غرناطة<sup>(٢)</sup> ، وقد انتهى به الطاف إلى مألقة موطنه الأول . فكانت له بها حلقة وتلاميذ ، أما عن حالته فقد تواترت الأنباء بفقره وحرمانه ، وكان تأليفه للروض الأنف سبباً في استدعاء أمير الموحدين له ، يقول تلميذه ابن دحية ، « وكان يبilde يتسوغ بالعفاف ، ويتبلغ بالكفاف ، إلى أن وصلت إليه ، وصُحِّحَ الروض الأنف بين يديه ، فطلعت به إلى حضرة مراکش ، فأوقفت الحضرة عليه ، فأمروا بوصوله إلى حضرتهم ، وبذلوا له من مراكبهم وخيلهم ونعمتهم ، وقوبل بمكارم الأخلاق ، وأزال الله عنه عـلام الإملاق... »<sup>(٣)</sup>

ولا يتحدثنا ابن دحية عن الأعمال التي أسندت إليه في مراکش ، ويبدو من كلامه أن السهيلي قد تعرض لمجالات منافسيه ، يقول : « وفي كل يوم يجنبهم من حديثه أزهاراً ، ويقطفهم من ملحه آساً وبهاراً ، حتى حسده الطلبة ، وجردوا للملامه حساماً . وكان وصوله إلى الحضرة والعمر قد عسا وذبل عوده... »

---

(١) ينظر فتح الطيب : ٤ / ٣٧١ ، والإحاطة : ٤٧٩ .

(٢) بغية الوعاة : ٢ / ٨١ .

(٣) المطرب : ٢٢٢ .

فعندما عاش مات . . . وكان مقامه بالحضرة نحواً من ثلاثة أعوام ، كلها أضغاث أحلام»<sup>(١)</sup> .

ويبدو أنه قد غادر الأندلس إلى مراکش في أوائل سنة ٥٧٩ هـ .

تلاميذه :

أما تلاميذ أبي القاسم ومن روى عنه فكثيرون ، ومن أشهرهم أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلويني (٥٦٢ — ٦٤٥) وأبو الخطاب عمر بن الحسن المعروف بابن دحية (ت ٦٣٣) وأبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي (ت ٦١٦) .

وفاته :

توفي السهيلي بمراكش في السادس والعشرين من شعبان سنة ٥٨١ هـ .

مؤلفاته :

لم يشغل السهيلي بالتدريس عن التأليف ، فله مصنفات كثيرة بين الكتب والمسائل المفردة ، ومن أشهرها :

١ — نتائج الفكر في النجوى ، وهو الكتاب الذى تقوم بتحقيقه الآن<sup>(٢)</sup> .

٢ — كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية<sup>(٣)</sup> .

٣ — التعريف والإعلام بما أنهم في القرآن من الأسماء والأعلام ، وقد طبع سنة ١٣٥٦ - ١٩٣٨<sup>(٤)</sup> .

٤ — الروض الأنف والمرع الزوى ، في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة

واحتموى ، وهو من أجل كتبه ، وقد طبع<sup>(٥)</sup> سنة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .

---

(١) المطرب : ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٢) توجد بمكتبتي مصورتان له .

(٣) توجد بمكتبتي مصورة له .

(٤) مطبعة الأنوار . (٥) مطبعة الجمالية .

والسهيل غير هذه الكتب مسائل عديدة بلغ ما حصرته منها خمساً وعشرين مسألة متنوعة في النحو والحديث والفقه والتفسير .

٥ - الأمالى : وهو المخطوط الذى تقدمه للطبع أول مرة .  
وقد حصلت على مصورة له من مكتبة الاسكوريال بأسبانيا<sup>(١)</sup> ، وقد زار هذه المكتبة العلامة محمد محمود الشنقيطى ، وذكره فى فهرسته لأسماء أشهر الكتب العربية فى أسبانيا فقال : « . . وهو كتاب نفيس جدا ، ما وقتت عليه بالشرق<sup>(٢)</sup> » .

ولم أعر على نسخة أخرى لهذا المخطوط .

خطه : كتب بقلم مغربى جميل ، ويقع فى خمسين لوحة من الحجم المتوسط ويكاد يخلو من التصحيف والتجريف .

#### ( ١ ) عنوانه :

كتب على غلافه الآتى :

« مسائل من إمام الفقيه أبى القاسم بن أبى الحسن [ كذا ] الخفعمى ثم السهيلي ، رحمه الله ، وجله أجوبة فى مسائل له ، سألها عنها الفقيه المحدث أبو إسحاق ابن قرقول<sup>(٣)</sup> رحمه الله عليهما » .

تاريخه :

ذكر ناسخه بعد الفراغ منه : « كملت للمسائل بحمد الله تعالى ، على يد

(١) ينظر فهرس الأسكوريال : ١ / ١١٣ ورقم المخطوط : ١٨٩ .

(٢) هذه المهرسة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

(٣) هو إبراهيم بن يوسف الوهرانى ( ت ٥٦٩ ) وكان فيها محدثاً حائظاً ،

ينظر العبر : ٢٠٥ / ٤ .

كانها عبيد الله محمد بن عبد الملك في الموفى ثلاثين من شهر الحرم عام سبعة وتسعين وثمانئة .

(ب) بدايته ونهايته :

تبدأ المخطوطة بعد البسملة بالعنوان الآتي : ( مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء ) وبعده : قال الاستاذ أبو القاسم : زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخلف والفتحة والتثنية « وقد اختتمت بقوله : « فقد وضع السبيل واستبان وجه الدليل ، والحمد لله رب العالمين » .

(ج) قيمة الكتاب :

يستطيع قارئ هذا الكتاب أن يخرج بتصور هام عن صاحبه أبي القاسم السهيلي ، وهو أن الرجل كان رحب الأفق ثاقب الفكر واسع الثقافة مشاركاً في كثير من الفنون ، لم تقطعه اللغة عن أن يسهم في مجالات العلم المختلفة بأصالة واجتهاد ، فهو محدث حافظ ، عالم بالتفسير والأخبار والأنساب ، فقيه أصولي مجتهد ، وهذه الأمالي - على صغر حجمها - يمكن أن تعطى هذه الجوانب ، وأن تنبه على مكان صاحبها أبي القاسم السهيلي .  
وأعتقد أن إخراج هذا المخطوط سوف يسهم إن شاء الله في التعرف أيضاً على مدرسة النحو في الأندلس ، هذه المدرسة التي نبع علمها باللغة من ممارسة النصوص ودراستها دراسة تقوم على التفقه في أساليبها ، ومن ثم كان نخاتها أساتذة يقومون على تدريس الأدب كما يقومون على تعليم صناعة العربية ، وفي هذا الكتاب نرى السهيلي البصير باللغة ذا الحس المرهف الذي يصدر في أحكامه وآرائه عن رعاية المعنى وإصابة الفرض ، ونرى السهيلي صاحب الأسلوب العلمي المشرق الذي صقله الأدب وأحكته ممارسة اللغة والتعرف على طرائقها في التعبير .

ولقد نتج عن طبيعة هذه الدراسة المعنية بالنصوص أن أتيح لنحاة الأندلس الوقوف على مصادر اللغة في دواوين شعرائها وكلام المتكلمين بها ، فإذا كانت لهم ترجيحات أو آراء مبتكرة فليست نابعة عن النظر المجرد ، وإنما هي صادرة عن استقراء اللغة وتتبعها ، والسهيلي في كتابه هذا يعتمد النصوص فيما انتهى إليه من رأى ، ويكثر من ذكر الشواهد ، حتى إن مسلكه في التوجيه والتعليل لم يكن كذلك نظرياً في بعض الأحيان ، فهو يحاول النظر في عامية بلده ومسلكها في التعبير ، ويُفقد من ذلك في توجيهاته للغة العرب الفصحي (١) .

ولقد كان من نتائج هذه الدراسة أن رأينا السهيلي يخالف النحاة في كثير من المسائل ، وفي هذا الكتاب مسألة له في المنوع من الصرف حل فيها عليهم جملة واضحة وعلى زعيمهم أبي بشر سيبويه ، وهي نتيجة طَبَعِيَّة تنقُطر من بلغ مبلغه في العلم باللغة والبصيرة بها .

#### ( د ) مسائل الكتاب :

تشتمل هذه المخطوطة على المسائل الآتية :

١ — مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء ، وتقع فيما يزيد على عشر ورقات ( من ٢ - ١٢ ) .

٢ — مسألة في كاف التشبيه ( ١٢ - ١٤ ) .

٣ — في الجواب ببلى ونعم ( ١٤ - ١٧ ) .

وهذه المسائل لم يعلها السهيلي على ابن قرقول ، فقد أثبت على هامش الورقة ١٧ عند بداية المسألة الرابعة : « من هنا جوابه على المسائل التي سأله عنها ابن قرقول رحمهما الله » .

٧٤ : أربع وسبعون مسألة ، هي أجوبة السهيلي على ابن قرقول ، وتتناول مشكلات وقعت في الحديث ، وأغلبها مشكلات نحوية ولفوية .

(١) ينظر ورقة : ٨ من هذا الكتاب .

٧٩ مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة .  
وهي آخر مسائل هذه المخطوطة .

( هـ ) توثيقها :

في هذه المخطوطة بحوث معروفة للسهيلى فى كتبه الأخرى ، فقد تناول فيها موضوع الاسم والمسمى<sup>(١)</sup> ، وهو من مسائله فى النتائج<sup>(٢)</sup> ، كما أن فيها ردّه المعروف على الفراء فى قوله تعالى : ( ولما خاف مقام ربه جنتان )<sup>(٣)</sup> بما لا يخرج عما قاله فى الروض الأنف<sup>(٤)</sup> ، هذا وقد اقتبس منها الزركشى فى البرهان نصا فى تخريج قوله تعالى : ( ولا على الذين إذا ما أنوك لتحملهم ) فقال : « وقال السهيلى فى أماليه : ليس معنى الآية كما قالوا ، لأن نفي الحرج عن القوم ليس مشروطاً بالبكاء<sup>(٥)</sup> » وهذا النص المقتبس يكاد يكون بلفظه فى هذا الكتاب<sup>(٦)</sup> .

( و ) لماذا اخترت أن تعنون هذه المخطوطة بالأمالى ؟

من الثابت أن السهيلى لم يجمع هذه المسائل المتقدمة فى إملاء مستقل ، وأنّ جمعها من صنع أحد العلماء ، وقد ارتضيت أن تعنون بالأمالى وهو عنوان مقتبس من عبارة السهيلى ، فقد كان كثيراً ما يذكر أماليه ، ويعنى بها أماليه المستقلة المفردة ، وقد تكون ضمن هذا الكتاب أو لا تكون ، كما هو مقتبس أيضاً من عبارات الذين نقلوا عنه ، وقد تكون نقولهم أيضاً مما يشملها هذا الكتاب أو غيره ، فإذا وجدنا الزركشى مثلاً يقول : « قال السهيلى فى أماليه » أو « ذكره

(١) الأمالى : ورقة ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) النتائج : ورقة ٢ ، ١٣ .

(٣) الأمالى : ورقة ٤٣ .

(٤) الروض الأنف : ١٧٥/٢ . (٥) البرهان : ٢١٠ ، ٢١١ / ٣ .

(٦) الأمالى ورقة : ٣٧ .

السهمي في أماليه»<sup>(١)</sup> فربما كان هذا القول مقتبسا من هذا الكتاب أو غيره ،  
ولمّا كان السهمي ومن نقلوا عنه يعنون المسائل المفردة المستقلة .

( ز ) منهج التحقيق :

١ — سبق أن قدمنا أنّي لم أعثر على نسخة أخرى لهذه المخطوطة ، ولذلك  
كان الاعتماد كله على مخطوطة الأسكوريال .

٢ — لقد عُنيت بضبط نصوص هذه المخطوطة ، وقد أفادتني صحة السهمي  
في كتبه الأخرى في تحقيقها والتنبيه على مواضع السقط فيها ، فكثيرا ما كنت  
ألجأ إلى نصوصه الأخرى التي تناولت بمض مباحث هذا الكتاب رغبة في  
توضيحها وضبطها .

٣ — كما عُنيت أيضا بتخريج الشواهد والأحاديث ، ونسبة الآراء إلى  
أصحابها والتعريف بالأعلام الواردة فيها .  
والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ، وأن ينفع به ، إنه  
سميع مجيب .

محمد إبراهيم البنا  
بكلية اللغة العربية

٣ من رمضان ١٣٨٩ هـ  
١٣ من نوفمبر ١٩٦٩ م



## مسائل

من إملأ النقيه الأستاذ أبي القاسم بن أبي الحسن الخنمي  
ثم السهيلي . . رحمه الله . . وجله أجوبة في مسائل له  
سأله عنها الفقيه المحدث أبو إسحاق بن قرقول . .  
رحمة الله عليهما

1871

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب أعن وصل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلم تسليما

### مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء

قال الأستاذ أبو القاسم :

زَعَمُوا أَنَّ الْأَسْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ امْتَنَعَ مِنَ الْخَفْضِ وَالتَّنْوِينِ لِمُضَارَعَتِهِ  
الْفِعْلُ<sup>(١)</sup> ؛ إِذَا الْفِعْلُ فَرَعَ لِلْأَسْمِ وَثَانٍ لَهُ ، وَالَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِيهِ  
عَلَتَانِ فَرْعِيَّتَانِ ، كَالْتَعْرِيفِ فَإِنَّهُ فَرَعَ لِلتَّنْكِيسِ ، وَكَالْإِثْنِ فَإِنَّهُ فَرَعَ لِلتَّنْكِيسِ ،  
وَكَالْجَمْعِ فَإِنَّهُ ثَانٍ لِلْإِفْرَادِ ، إِلَى سَائِرِ الْعِلَلِ الَّتِي تُسَمَّى الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِهِمْ ؛ وَهَذَا  
الْبَابُ لَوْ قَصَرُوهُ عَلَى السَّمَاعِ وَلَمْ يَبْلُغُوهُ بِأَكْثَرِ مِنَ النُّقْلِ عَنِ الْعَرَبِ لَأَمْتَنَعَ  
بِنَقْلِهِمْ ، وَلَمْ يَكُنْ الْحَشْوُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَلَمَّا<sup>(٢)</sup> تَضَاهَكَ أَهْلُ الْعُلُومِ مِنْ فُسَادِ  
تَعْلِيلِهِمْ ، حَتَّى ضَرَبُوا لِلْمَثَلِ بِهِمْ ؛ فَقَالُوا :

« أَضْعَفُ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِي »<sup>(٣)</sup>

وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروبٍ من التحكُّمِ وأنواعٍ من التناقض ،

(١) ينظر الكتاب : ٦ / ١ ، والمقتضب : ٣ / ٣٠٩ ، وشرح الكافية للرضي :

٣٠ / ١ ، ٣١ .

(٢) في الأصل : ولا .

(٣) هذا عجز بيت نسبته ابن خلكان في الوفيات ١ / ١٠٠ إلى أحمد بن فارس ،

وذلك في قوله :

مرت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمى لتركى  
ترنو بطرف فآر فآن أضعف من حجة نحوى

وفساد من العلل ، لأنَّ العلة الصحيحة هي المَطْرَدَة المنعكسة ، التي يوجد الحكم بوجودها ، ويفقد بفقدانها ، كما تقول : الإسكار في الخمر علة التحريم ، فهذا تعطيل صحيح ، لأنَّ الحكم وهو التحريم يوجد بوجود الشُّكْر ، ويُعَدَم بعدمه ، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة ، والعلل العقلية في مذاهب القائلين بها ، نحو العلم فإنه علة موجبة إيجاباً عقلياً للحكم ، وهو كون العالم عالماً ، ولا يتصوّر في العقل وجودُ العلة إلا موجبةً لعلولها ، وعدمه واجب عند عدمها .

ومن علل النحو ما يطرّد وينعكس فيتدّين صحتها ، كالإضافة فإنها علة للخفض ، يوجد بوجودها ويعدم بعدمها ، وكالتضمن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه موجبٌ للبناء مطّرداً ومنعكساً ، أى إنَّ عدم التضمن للحرف يُعَدَم معه البناء في الاسم ، وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلي ، ولا إيجاب شرعى ، ولكنه إيجاب لغوى ، اقتضته اللفّة ، فصار أضلاً يُبنى عليه .

وأما علة امتناع الاسم من الصّرفِ ففيها ما ذكرناه من الفسادِ والمناقضة ؛ أما الفساد في العلة فعدم الاطراد فيها والانعكاس ، أما عدم الاطراد فإننا قد نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة ، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين ، كضارب ونحوه ، فإنّ فيه لفظ الفعل ومعناه ، ويعمل عمله ، وهو نال للاسم ووصف له ، ثم لم يمتنعوه الخفض والتنوين ؛ ومن ذلك مُسْئِمة ، فإنّه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث وهو مع ذلك منصرف [٢] ، ومن ذلك السّفْسير<sup>(١)</sup> والبُنْدَار<sup>(٢)</sup> ، قد اجتمع فيه العجمة والزيادة ثم هو منصرف ، فهذا كسر العلة .

(١) في تاج العروس : « السّفْسير بالكسر : السمسار ، قال الأزهري : معرب ، وهي كلمة فارسية » وقيل : السّفْسير : الخادم والتابع والقيم بالأمر المصلح له والرجل الظريف والعبقري .

(٢) في لسان العرب : « البنادرة ، دخيل ، وهم التجار الذين يلزمون المعادن ، وأحدهم بندار » وزاد في تاج العروس : « أوهم الذين يخزنون البضائع للغلاء » .

وأما نقضُها ، فإن الجمع ثان للإفراد وقد يجتمع مع الوصف فلا يمنع الصرف ،  
كقولك : كرام ، وَغَيْبٌ<sup>(١)</sup> ، وأجناد<sup>(٢)</sup> ، ونحو ذلك ، .

ثم قد تُعَدُّ هذه العلل من الاسم ، وهو مع ذلك ممنوع من الصرف ، نحو  
«أبي قابوس»<sup>(٣)</sup> فليس فيه إلا التعريف ، وقد منع الصرف ، لأنه عربي مشتق من  
القبس ، والقابوس هو الحسن الوجه ، فقد وجد الحكم مع عدم العلة ، وعُدَّ مع  
وجودها دليلاً على فسادها ، وأى مناقضة أعظم من أن يقولوا : التعريف يوجب مشابهة  
الاسم للفعل ، وهم يقولون : إذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف أو  
أضفته ، زال شبه الفعل عنه ، وهذان نوعان من التعريف ، فالعلمية أخرى أن  
تباعده من شبه الفعل ؛ إذ الألف واللام ، قد تدخل على الفعل المضارع في  
في ضرورة الشعر ، كما قال :<sup>(٤)</sup>

### \* صوتُ الحمار اليُجَدِّعُ \*

- (١) غيب كرام : جمع غائب .  
(٢) في النهاية : أجناد أى : أشراف كرام ، جمع مجيد أو ماجد ، كأشهاد في  
شهيد أو شاهد .  
(٣) أبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر ملك العرب ، وفي تاج العروس :  
« وقابوس ممنوع للعجمة والمعرفة ، قال النابغة :  
نبئت أن أبا قابوس أوعدنى ولا قرار على زار من الأسد  
(٤) هو ذو الحرق الطهوى ، شاعر جاهلي ، وبنيته في نوادر أبي زيد ص ٦٧ ،  
وهو بتمامه :

يقول الحنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع  
وحمار مجدع : مقطوع الأذن ، وفي النوادر عن أبي الحسن أن الرواية الجيدة :  
المجدع ، وفي اللسان : وقال أبو بكر بن السراج : لما احتاج إلى رفع القافية قلب  
الاسم فعلا ، وهو من أقبح ضرورات الشعر ،

والإضافة قد تكون في الأفعال إذا أضيفت إليها ظروف الزمان ، وأما العلمية  
فمستحيلة في الأفعال ، فليت شعري أيُّ أقرب إلى الفعل : أمكرم ومستخرج  
الذى هو في معنى يكرم ويستخرج أم فرعون وقارون وإسماعيل ، ونحوها من  
الأسماء ؟ هل هذا إلا بَهْتٌ وباطلٌ بَحْتٌ !

فإن قالوا : الفعل أثقل من الاسم ، والعجى أثقل من العربى ، والمؤنث أثقل  
من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد ، فإذا اجتمع في الاسم من هذه ثقلان منع  
ما منعه الفعل من الخفض والتنوين ، فالثقل هو العلة ، وهو قول إمامهم وزعيمهم  
أبى بشر<sup>(١)</sup> رحمه الله .

فيقال لهم : أثقلٌ حتى هو أم ثقل عقى ؟ فإن أردتم ثقلًا يدرك بالحس :  
إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع ، فلا شك أن فرزدقًا وشمردلا ومُسَحِّنَكَا  
وحلِكَوَكَا<sup>(٢)</sup> واشهبيا<sup>(٣)</sup> أثقلُ على الحاستين من زينبَ وسعادَ وحَسَناءَ ،  
وإن عَمِّيَتُمُ ثقلًا عقليًا يدرك بالقلب ويوجد في النفس ، فلا شك أن قولك :  
هم وغمٌ وسُخْطٌ وبلاءٌ وجُذامٌ وبرصٌ ، أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء  
وَحَلَاءَ ، وألتي وألّقي وألّقي ، وفقر أشنبُ ، ومقلة نجلاء<sup>(٤)</sup> ، وشجرة

(١) يعنى سيبويه ، وهو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر (١٧٩ - ٠٠٠) .

(٢) الفرزدق : الرغيف يسقط من التنور ، وفئات الخبز ، ولقب الشاعر همام  
ابن غالب . والشمردل : الفقى السريع من الإبل وغيره الحسن الخلق .

واسعحنكك الليل : أظلم ، ويقال شعر مسحنكك - بكسر الكاف وفتحها : شديد  
السواد . والحلسكة : شدة السواد ، يقال : حلك كدفرح فهو حالك وحلِكَوَك  
كعصفور .

(٣) الشبهة : بياض يصدعه سواد ، يقال : فرس أشهب ، وقد اشهب اشهبيا ،  
واشهاب اشهبيا .

(٤) اللبى واللّيس : ممرّة في الشفة ، والشنب : ماء ورقة تجرى على الثمر =

فَنَوَاءٌ<sup>(١)</sup> ، وروضة غناء<sup>(٢)</sup> ؛ فهذا الثقيل منصرف ، وهذا الخفيف غير منصرف ، ولا يُتَصَوَّرُ في العقل ولا في الوجود ثقلٌ خارج عن هذين النوعين : العقل والحمى ، فإذا لا ثقل في زُنَابٍ<sup>(٣)</sup> ورباب عقلا ولا حساً ، ولا خفة في فرزدق ودرديس<sup>(٤)</sup> عقلا ولا حساً أيضاً ، وقد صرفوا درديساً ، ولم يصرفوا زُنَابٍ مع ما فيها من الخفة والاستعذاب .

وأما التحكم فجعلهم التعريف فرعاً ، ولم يجعلوا التصغير فرعاً للتكبير ، ولا للمقتل من الأسماء فرعاً للصحيح ، ولا المزيّد فرعاً لما لا زوائد فيه ، إلا الألف والنون خاصة ، فكيف صارت تلك الأشياء فروعا لأصول ، ولم يجعلوا هذه التي ذكرنا فروعا لأصول ، فيشبهوها بالأفعال التي هي فروع للأسماء في زعمهم .

ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعداً ، فَمَلَأَ كان أقل الملل ثلاثاً أو واحدة ، فلم يكشفوا في ذلك عن نية ، ولا نبهوا فيه على حكمة ! !

ومن التحكم قولهم : إِنَّهُ لما أشبه الفعل مُنِعَ الخفض والتنوين ، فيقال لهم : هَلَّا منع غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع في الأفعال ، كالتثنية والجمع والتعريف

---

والنجل : سعة في العين ، والفعل في الجميع من باب فرح ، يقال : لمى فهو ألمى وهي لمياء ، ولعس فهو ألعس وهي لعساء ، وشنب فهو أشنب وهي شنباء ، ونجل فهو أنجل وهي بجلاء .

(١) في الأصل : فنواء بالقاف ، وفي تاج العروس : وشجرة فنواء : واسعة الظل .

(٢) روضة غناء : كثيرة العشب .

(٣) في تاج العروس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو فينب بنت أم سلمة بزُنَابٍ .

(٤) الدرديس : الداهية .

والإضافة وغير ذلك مما لا يكون في الأفعال ؟ ولم - أيضا - منعه القنوين مع الخفض ، وهلا منعه واحدا منهما ، أو منعه أكثر من اثنين ، لولا الركون إلى محض التحكم !

وكما تحكوا في الملتين المائتين كذلك تحكوا في المنوعين ، ثم قد ناقضوا في الملتين فجعلوا ألف التأييد تقوم مقام علمتين ، وقالوا مثل ذلك في الجمع ؛ فياسبحان الله ! كيف استجازوا أن يُخبروا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها ، واتسعت بلدانها ، أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها في تركهم التنوين والخفض فيما لا ينصرف ، مع أن العرب جمعا ، قد جعلت الفعل عاملا في الاسم ، والمعمول فيه تال للعامل لا محالة<sup>(١)</sup> ، ثم لو كشف منهم عاقل بهذه الأغراض لرأى أنها علل في القول وأمراض ، ولجعل قول من يقول : إن « إبراهيم » لم ينون ولم يخفض ، لأنه أشبه بفعل وينطلق ، في حيز الجنون والبرسام<sup>(٢)</sup> . فضلا عن أن يراجع الكلام ، ولاستبرد من يقول : إن عمر وقتهم ، وثلاث ورباع ، وجمع وآخر ، لم يفون لأنه بمنزلة يقوم ويجلس ، ولرأى هذا القول مما تلفظه الأذهان ، وتمجبه الأذان ، وتقدّره الطباع ، وتغافه النفوس ، والله المستعان .

### فصل

وإذا ثبت ما قدمناه ، فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي

(١) يرد بذلك على قولهم إن الفعل قرع للاسم .

(٢) في الأصل : البرسيم ، والبرسام كما في تاج العروس : « علة يهذى فيها » وهذه من كلمات شيخه ابن الطراوة ، قال في الإفصاح وهو يرد على الفارس ورقة ٨ : « وهذا سقط كلام لوهذى به صاحب برسام لعجز جالينوس عن طبعه . . . » .



هو علامة للانفصال<sup>(١)</sup> ، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ، ولا متصل به ، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنّه قوم ، فإنّ العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكّن اسم ، ولا أيضاً التمكن بمعنى تحتاج إلى بيانه ، وإعلام المخاطب به ، ولا أيضاً قرطعية<sup>(٢)</sup> ، وهذّب<sup>(٣)</sup> ، وذرداقس<sup>(٤)</sup> وهي كلها منصرفة بأكثر تمكّناً في الكلام من أحر وأشقر ، وببيضاء وحسفاء ، بل هو أكثر تمكّناً في الكلام ، وهم له أكثر استعمالاً .

ومما يدل على أن التنوين ليس هو علامة للتمكن ، وإنما هو علامة للانفصال ، قولهم : حينئذٍ ، ويومئذٍ ، ففَوْنُوا لِمَا أرادوا فصل « إذ » عن الجملة ، وتركوا التنوين حين قالوا : إذ زيد قائمٌ ، لما أضافوا الظرف إلى الجملة ، وليس في الدنيا اسم أقل تمكّناً من إذ ، ولا أشبه منها بالحرف ، نعم وقد تكون حرفاً محضاً ، بمعنى « أن » في نحو قوله تعالى : ( وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ )<sup>(٥)</sup> جعلها سيبويه ههنا حرفاً<sup>(٦)</sup> ولم يجعلها ظرفاً ، كما فعل غيره .

(١) ينظر نتائج الفكر للسبيلي ، ورقة : ١٤٠١ .

(٢) يقال : ماله قرطعية ، أي : ماله شيء .

(٣) الهدب : اللين الخائر جداً .

(٤) في الخصائص ٣ / ٢٠٤ : « وأما الدرداقس فقليل فيه : إنه أعجمي ، وقال الأصمعي : أحسبه رومياً ، وهو طرف العظم النائي فوق القفا ، وأنشد أبو زيد :  
من زل عن قصد السبيل ترايلت بالسيف هامته عن الدرداقس  
وقال ثابت في كتاب خلق الإنسان ٥٥ : « والفائق : عظم صغير في القفا في مغرز الرأس من العنق ، وهو الدرداقس » .

(٥) الزخرف : ٣٩ .

(٦) ينظر نتائج الفكر : ورقة ١٢٦ ، والروض الأنف : ١ / ٢٨٦ .

ومما يدلّك على أنها علامة فصل سقوطها في الوقف ، إذ السكوت مُعْنٍ عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها ، ودخولها في القوافي إذا وصلت بيتاً ببيت ، نحو إشاردهم :

\* يا صاح ما هاج الدموع الذرفن<sup>(١)</sup> \*

تَنَهَوْا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت ، ألا ترى كيف لا ينونون مضمراً ولا مبهماً ولا ما فيه الألف واللام ، لأنّه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك ، فلا حاجة إلى التنوين ، ومن ثمّ لم ينونوا الفعل لاتصاله بالفعل ، وأنه كالجزء منه ولا تنون الحروف ولا ما ضارعها من الأسماء ، لأن العامل منها متصل بمعموله ، وغير العامل منها لا يتوهم إضافته فيحتاج إلى فصل .

### فصل

وإذا صحّحت هذه المقدّمة ، فحكم الأسماء الأعلام حكم سائر المعارف في استغنائها عن التنوين ، لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم [ العلم ]<sup>(٢)</sup> مضافاً إلى ما بعده كما يتوهم النكرة إذا لم تنون ، فإذا نُوتَ عُلِمَ أنها غير مضافة ، والعلم ليس كذلك ؛ فإن رأيت علماً منوناً فلعلّة ، على أن الشعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلّة أو لم تكن ، نحو قول حسان :

\* ثُلّتْ يدا وَحْشِيٍّ مِنْ قَاتِلٍ<sup>(٣)</sup> \*

(١) من أبيات الكتاب : ٢ / ٢٩٩ ، والذرف جمع ذارف ، وهو القاطر .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) ديوانه : ٢٣٦ ، وصدره كما في سيرة ابن هشام ٢ / ١٥٦ :

\* مال شهيداً بين أسيافكم \*

من قصيدة في رثاء حمزة بن عبد المطلب .

وقول عباس<sup>(١)</sup> :

\* يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ \*

وقول الخزومي<sup>(٢)</sup> :

\* وَوَزَّعْنِي مَجْدِي عَنْهُمْ وَرَهْطُهُ \*

وقول حسان :

\* زَيْدُ بْنُ دُثْنَةَ وَإِبْنُ طَارِقٍ مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup> \*

وقول آخر :

وَمَاتَ مَرْحَبُ لَمَّا رَأَيْتَ سَمَاءَ قَلًّا<sup>(٤)</sup>

والشواهد في هذا كثيرة جدًا .

(١) هو العباس بن مرداس السلمي ، صحابي ، أسلم قبل فتح مكة ، وكان شاعرًا محسنًا ، والبيت من قصيدة ذكرها أبو عمر في الاستيعاب : ٨١٨ ، صدره :  
\* فَمَا كَانَ حَصْنٌ وَلَا حَابِسُ \*

وفي سيرة ابن هشام ٢ / ٤٩٤ :

\* يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي الْحَجَمِ \*

(٢) هو أبو جهل عمرو بن هشام الخزومي ، والبيت من قصيدة رد فيها على حمزة ، وروايته كما في سيرة ابن هشام ١ / ٥٩٧ :

قورعني مجدي عنهم وصحبي وقد وازروني بالسيوف وبالنبيل

وفي الأصل : ووزعنا ، ومجدي هو ابن عمرو الجهني ، ينظر السيرة : ١ / ٥٩٥ .

(٣) روايته كما في الديوان : ٣٣ ، وسيرة ابن هشام : ٢ / ١٨٣ ، والروض

الأنف : ٢ / ١٧٣ :

وإبن لطارق وإبن دثنة منهم وإفاه ثم حمامه للسكرتوب

من أبيات يرثي فيها خبيبا وأصحابه ، ومنهم عبد الله بن طارق ، وزيد بن الدثنة .

(٤) ذكر السهيلي البيت في الروض ١ / ١٧٢ ، وروى قبله :

يا من جفاني وملا نسيت أهلا وسهلا

وقال : « فلم يصرف مرحباً » .

فلان قيل : فسا العلة التي من أجلها تُصَرَّفُ بعض الأعلام ، مثل : زيد ، وعمر ، وجعفر ، ومحمد ؟

قلنا : الأعلام على ضربين : منقولة وغير منقولة ، وغير المنقول على ضروب ، منها المرنجل ، والأعجمي ، والممدول ، وكلُّ هذا لا ينون ، وكذلك المنقول بما لا ينون نحو : يزيد ويشكر ، ونحو : أحر وأبيض ، إذا سميت ، وثلاث ورُباع ، إذا سميت ، وإنما يُنَوَّن من الأعلام ما كان قبل التسمية به منوناً نحو : أسدٍ وكبَرٍ ، وسالمٍ وغانمٍ ، بتركونه على أصله منوناً ، لأنهم - وإن نقلوه عما وضع له - ففي أنفسهم التفاتات لتلك المعاني ، ولذلك استحسنوا منها ما كان حسناً قبل التسمية ، واستقبحوا منها ما كان قبيحاً ، وغيرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء كثيرة حين أسلم المسمون بها ، استقباحاً لها نحو : غُرَابٍ ، وغَيَّانٍ ، وحَزَنٍ<sup>(١)</sup> ، وقَنْفُذٍ ، وهي كثيرة ، فالتفاتهم إلى موضوعها الأول أو وجب بقاءها على ما كانت عليه من التنوين والخفض ، ومع الالتفات إلى هذا الغرض فقد يترك الشعراء صرْفَها ، كما قدّمنا .

فإذا سميت بعامر صرفت لأنه منقول من عامر الذي هو صفة ، وكذلك زافر وقائم ، وإن قلت : عُمَرُ وزُفَرٌ ، لم تصرف ، لأنه لم يكن قبل العلمية عبارة عن شيء ، لأن اللفظ المنون قد عدل عنه ، وهو عامر ، وكذلك : زينبُ وسُنْبِسُ<sup>(٢)</sup> ، وكذلك : إبراهيم وإسماعيل ، لم ينقل إلى العلمية من شيء منون .

(١) ينظر جمهرة أنساب العرب : ٤١٥ ، والاستيعاب : ٤٠١ .

(٢) في اللسان عن الجوهري : سنبس : أبوحي من طيء ، وفي التاج ما يدل على أنه علم منقول ، قال : « وعن ابن الأعرابي : سنبس إذا أسرع فهو سنبس ، بالكسر : سريع » .

## فصل

[ في ذهاب الخفض ]

حتى عُلِمَ التَّنْوِينُ في شيءٍ من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفض ، لِئَلَّا يُتَوَكَّمْ  
أنه مضاف إلى ضمير المتكلم لو قلت : مررت بأخبر ، بالخفض ، بلا تنوين ،  
أو بِظُرْفَاءٍ أو بِعَمَرٍ ، لتوَكَّم إضافة إلى ضمير النفس ، لا سيما وأكثرهم يكتبون  
بالكسرة من الياء ، وهو في القرآن كثير ، نحو : نكير<sup>(١)</sup> ، ونذير<sup>(٢)</sup> ، ونحوه ؛  
فتركوا الخفض في [ مالا تنوين فيه ]<sup>(٣)</sup> مِمَّا يَسْتَفِي عن الإضافة أو لا يستغنى ،  
وهو الذي نُسَمِّيهِ غير منصرف ، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط ،  
فله مجريان ، والمنصرف ثلاثة تجارٍ يجري عليها ، ولذلك قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : باب  
ما يجري ومالا يجري .

## فصل

[ في المذكر المسمى بمؤنث لفظي ومعنوي ]

فإن قيل : فما بال حمزة وطلحة غير منصرف ، وهو منقول مما  
ينون ويخفض ؟

- 
- (١) من قوله تعالى في سورة سبأ ، آية ٥٥ : « فكيف كان نكير » . وقد  
قرأ يعقوب ، نكبرى بالياء في الوصل والوقف .  
(٢) من قوله تعالى في سورة الملك ، آية ١٧ : « فستعلمون كيف نذير » .  
(٣) مكرر في الأصل مع زيادة واو العطف ، أي : « وما . . . » .  
(٤) ليست هذه عبارة سيبويه ، وعبارته في الكتاب ٢ / ٢ : « هذا باب  
ما ينصرف وما لا ينصرف » ولكنها عبارة للبرد في المختضب : ٣ / ٣٠٩ ، وفي  
شرح للفصل ٥٧١ : « والبغداديون يسمون باب مالا ينصرف : باب ما لا يجري ،  
والصرف قريب من الإجراء ؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من  
دخول الحركات الثلاث ، التي هي علامات الإعراب » .

قلنا : إن تاء التأنيث في حَمْزَةٍ<sup>(١)</sup> وَنَمْرَةٍ حرف جاء لمعنى ، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع ، فإذا سميت به رجلاً أو امرأة ذهب ذلك المعنى . وعُدِمَ الالتفات إلى ذلك الفرق ، فصار الاسم في حال العلمية كُعمَرَ الذي عُدِمَت فيه بنية عامر ، وَغُيِّرَ عن وزنه ، وإنما يراعى في العلمية حال الاسم قبل التسمية إذا لم يغيّر عن بنيته وبقى على حاله ، فطلحة لم يبق على حاله ، لأن التاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، وكأنها في حال العلمية ليست تلك التي كانت فاصلة بين الواحد والجمع وفاصلة بين المذكر والمؤنث نحو طلحة وطلح ، ومسلمة ، ومسلم ، وكنت تقول : طالت الطالحة<sup>(٢)</sup> وفعلت القمرة ، وتقول في حال العلمية : فَعَلْ طلحة ، وتقول قبل التسمية : طلحة عظيمة وكبيرة ، ولا تقول ذلك في حال العلمية ، فالالتفات قبل العلمية إلى لفظ الإسم ، فهو الذي يُذَكَّرُ أو يُؤنَّثُ ، والالتفات في حال العلمية إلى المسمى ، فهو المقصود بالتأنيث أو التذكير ، وكذلك تقول : جاء النسابة وفعل العلامة ، فتجربى التأنيث أو التذكير على المعنى لأعلى اللفظ ، لأن تذكيره حقيقة وتأنيث الاسم مجاز ، وإذا كان هذا في علامة ونسابة ، وليس بعلم ، فهو في العلم أبعد ، لأن الإسم العلم علامة كالإشارة الدالة على المشار إليه ، فلا يؤنَّثُ المشار إليه ، من أجل تأنيث الإشارة ، كذلك لا يؤنَّثُ المُعَلِّمُ عَلَيْهِ من أجل تأنيث العلامة ؛ فحكم اللفظ إذن في حال العلمية غير حكمه قبلها ، لأنه قبل التسمية مقصود فيه ، ومعتمد في المعنى الزائد على المُسَمَّى - وهو الفرق<sup>(٣)</sup> - على التاء الزائدة فيه ، وفي حال العلمية

(١) في تاج العروس : « وحَمْزَةٌ بقله ، وبها سمي الرجل » .

(٢) في تاج العروس عن ابن شميل : « الطلح : شجرة طويلة لها ظل ، يستظل بها الناس والإبل .. تنبت في الجبل ، الواحدة : طلحة » .

(٣) يعنى الفرق بين الواحد والجمع .

لا يلتفت إلى شيء من ذلك فكأنك لم تُسمِّه بذلك ، وإذا سمَّيته بأسد ونمر ، وجدت الاسم على حاله غير مُتَغَيِّر الحسب ولا البنية ، نعم ، وربما أردت ان يكون في المسمَّى صفة من صفات السبع ونحوه ، ولا تُريدُ ذلك في تاء التأنيث البتة فبان الفرق .

فإن قيل : فإذا سمَّيته بَقَدَمٍ وقَدِيرٍ<sup>(١)</sup> لم تصرفه ، وقد كنت قبل العلمية تقول : قَتَلْتُ القدمَ وغَلَّتِ القدر ، فإذا كان اسم رجل تقول : قَتَلْتُ قَدَمُ كذا وكذا ؟ قلنا : قَدَمُ في حال التسمية أيضا على غير ما كانت عليه قبل التسمية ، وإن لم تكن فيها علامة التأنيث ، فإن تأنيثها قبل التسمية ، كان لمعنى في المسمَّى<sup>(٢)</sup> وهو الجارحة ، وأما عَنَاقُ ورجُل<sup>(٣)</sup> فمثل طُلُحَة وهجرة ، لأنه اسم مخصوص للوث ، فقام وَضَعُهُ مقام التأنيث ، فخرى في العلمية مجرى حمرة وطلحة .

### فصل

[ في الأعلام المؤنثة وسرّ تجردها من التنوين ]

فأما عائشة وفاطمة ونحوهما فلم ينصرف ، وإن كان منقولاً عن منصرف ومنقولاً عن مؤنث إلى مؤنث ، ولكن حكم التاء تختلف ، كما كان في اسم الرجل ، والمعنى الذي كان فيها قبل العلمية معدوم في حال العلمية ، وتأنيث المرأة

---

(١) ينظر الكتاب : ١٣ / ٢ ، ٢٢ والمقتضب ٣٠ / ٣٥٠ ، وشرح الكافية للراضى : ٤٤ / ٢ ، والآراء في شرح يس على الألفية : ٢ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .  
(٢) في الصلب : الاسم ، وما أثبتته عن الهامش .  
(٣) في تاج العروس . العناق - كسحاب - الأنثى من أولاد المعز . والرجل بالسكس : القدم ، أو من أصل الفخذ إلى القدم ، أنثى ؛ فإله الزجاج .  
وينظر « عناق » في المقتضب : ٣ / ٣٦٨ .

إنما هو لذاتها لا للعلامة التي في اسمها ، فحكم الاسم العلم الذي فيه علامة التأنيث مخالف لحكمه قبل النقل ، كما كان في المذكر ، فجميع الأسماء الأعلام في المؤنث لا تنصرف ، وقد وجدت في الحديث المسند عن أخت اسم امرأة مصروفاً ، هكذا قيده أهل الحديث .

على أن في الاسم العلم المؤنث خاصية تمنع من التنوين ، وهي في قولهم : حذام ورقاش<sup>(١)</sup> ، وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهم محبوبات ، وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء ، كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه ، وهذا موجود في زماننا لأن البدويات يُسمّين شَكْلَ وشمس ، ونحو ذلك ، والحضرىات : مُنَيَّة وعزيرة ، يكسرن أواخر هذه الأسماء ، كما فعلت العرب في : حذام ورقاش ؛ إشعاراً بالإضافة إلى النفس من غير ياء ، لأنهم لا يريدون الإضافة الحضة ، إنما يريدون ما يضارعها ويقرب منها ، وخصوصاً بهذا البناء فعال ، لأنها قبل التسمية من خصائص أوصاف المؤنث ،

---

(١) يعنى ما كان علماً على مؤنث معدولاً عن فاعلة ، فأصل حذام : حاذمة ، ورقاش : راقشة ؛ قال المبرد في المقتضب ٣ / ٣٧٤ : « ولما كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب ... واختير له الكسر ، لأنه لما كان معدولاً عما فيه علامة التأنيث ، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة ، لأن الكسر من علامات التأنيث ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنك فاعلة ، وأنت فعلت ، وأنت تفعلين ، لأن الكسرة نوع من الياء ، فلذلك ألزمته الكسرة » .

والكسر لغة الحجاز ، وأما بنو تميم فيجرون فعال هذا مجرى ما لا ينصرف ، إلا إذا كان آخره راء فإنهم يبنونه على الكسر كلمة الحجازيين .

وينظر الكتاب : ٢ / ٤٠ ، ٤١ .



نحو : رَزَانٌ وَحَصَانٌ وَتَقَالُ<sup>(١)</sup> ، فرائحة الإضافة تمتنع من التنوين ، بنى على الكسر أو لم يبن ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : جُمَعَ وَلَا أُجْمَعُ<sup>(٢)</sup> ، لأنه مضاف فى المعنى ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : سَحَرَ ، ليوم بعينه<sup>(٣)</sup> ، لأنه معرف بالمعنى ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : آخَرُ ، لأنه فى مَعْنَى المتصل بحرف من ، التى فى باب أفعل من كذا ، وسيأتى بيانها ، واستقصاء بابها فيما بعد ، إن شاء الله .

فإن قيل : فقد قالوا للمنية : حَلَّاقٍ ، وللحمى : سَبَاطٍ ، وللنجرة : فِجَارٍ<sup>(٤)</sup> ؟

قلنا : أصل العلمية للإنس ومن يعقل ، فلما ثبت هذا الأصل فى المؤنث من الإنسيات صارت بنية فَعَالٍ تُشْعِرُ بالعلمية ، وإن ذهبت العلة الموجبة للكسر ، فقد بقيت العلة المشعرة بالتأنيث ، كما يقولون : رجل جسيم ، أى عظيم الجسم ، ثم قالوا : خطب جسيم ولا جسم ، ثم يبق معنى التفتيح وإن ذهب معنى الجسم ، وكما قالوا : جسم عظيم ، أى كبير العظم ، ثم قالوا : عذاب عظيم ، وعلم عظيم ، وقد ذهب معنى العظم وبقى لفظه الذى اشتق منه ، كذلك قالوا فى غير الأدميات ، وإن ذهب المعنى الذى أوجب بِنْيَتَهُ على الكسر ، ولم يبق منه إلا أَنَّهُ علم لمؤنث ، كما كان فى الأصل .

(١) فى تاج العروس : « وامرأة تقال — كسحاب — مكفأل أى : عظيمة الكفل » .

(٢) ينظر نتائج الفسك ، ورقة : ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ورقة : ٩٢ ، ٩٣ .

(٤) ينظر الكتاب : ٣٨ / ٢ ، ٣٩ ، ٤٠ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٢ .

وفى تاج العروس : سباط — كةطام — من أسماء الجوى ، بنى على الكسر ، قال المتخيل الهذلى :

أجزت بفتية بيض كرام كأنهم تملهم سباط  
( ٣ — الأمل )

## فصل

[ في الأسماء الأتجممية والمعدولة ]

وأما الأسماء الأتجممية فإنها لا تنصرف في حال العلمة للأصل الذي قدمناه في الأعلام ، وأنها لم تنقل إلى العلمة من أصل كانت فيه منونة ، وكذلك المعدول نحو : عُمر وُقتم ، ليس بمنقول إلى العلمة من أصل كان منوناً ، وإنما عدل فيه عن الصفة المنونة إلى هذا اللفظ تخفيفاً للعلمة ، وخروجاً عن مراعاة الصفة .

## فصل

[ في أسرار المعدل ]

وفي الاسم المعدول سؤالات : لم عدل إلى قُتل ؟ ولم عدل عن الصفة ؟ ولم عدل عن فاعل نحو : عامر ، ولم يعدل عن غيره نحو : قَميل وقُتل وأشباه ذلك ؟ ولم عدل عن بعض الصفة ، ولم يعدل عن أسماء الأجناس كأسد و كلب ؟ ولم عدل عن عامر وزافر وقاشم ، ولم يعدل عن مثل مالك وسالم وصالح ؟ ولم منع الصرف في حال العلمة ؟

والجواب على هذه الأسئلة نضمنه فصلاً واحداً فنقول : منع الصرف لأنه علم غير منقول من أصل منون كما تقدم في شرح معنى التنوين والمقصود به ، وأما عدلهم إياه عن الصفة فلأنهم أرادوا تحقيق العلمة ، وأن يعرف أنه علم ، إذ قد يجوز أن يوصف الرجل بأنه عامر للأرض ، وزافر بحمله<sup>(١)</sup> ، فإذا أردت

---

(١) في اللسان : الزفر : مصدر قولك : زفر الحمل يزفره زفرآ ، أي : حمله .

أن يجعله اسماً يدعى به لا يشاركه فيه غيره غيّره عن بناء فاعل أو فاعيل إلى بناء غير موجود في الصفة ، وذلك نحو فُعل ، والدليل على صحة هذا الغرض ، وأنه مقصود العرب ، قولهم في النداء : يا فُسق ، عدلوا عن فاسق ، لأن فاسقاً اسم فاعل من فسق ، فلا يدلّ إلا على الفعل ، والفعل لا يثبت له ولا يقتضى التكرار ، فعدلوا عن لفظ الوصف إلى لفظ الاسم ، أى : إنه مستحق لهذا الاسم وبه ينبغى أن يدعى ، كما يقول الإنسان لرجل قيل فيه : فاسق ، لا ينبغى أن يسمى فاسقاً على الحقيقة إلا من كفر أو أشرك ونحو هذا ، فكأنهم يريدون بالعدل عن لفظ الصفة أن يجعلوه اسماً لأن ما يعرف به كزيد وعمر الذي هو لازم للمسمى ، بخلاف الصفة المشتقة من الفعل ، فإنها لا تلزمه إلا في حال الفعل ، فعدلوا لذلك عن عامر وقائم<sup>(١)</sup> ، ليجعلوه له اسماً لازماً ، ويتركوا مراعاة الصفة المشتقة من الفعل التي هي غير لازمة للفعل ، ولهذا لم يعدلوا عن أسماء الأجناس نحو : كلب ونمر ، لأن الرجل ليس بكلب ولا هو نمر ، وإنما هو عامر وزافر ، أى موصوف بهذا قبل العلميّة ، ولم يكن هذا مسمى بكلب قبل العلميّة ، فيحتاج إلى تغيير اللفظ كما احتيج إلى تغييره عن عامر وقائم ، ليلتبس بالوصف ، وقد أُمِن التباسه بالأجناس التي ليست بأوصاف نحو : كلب وأسد وحجر ، وغير ذلك .

فإن قيل : فلم حُصّ بالعدل إلى فُعل دون غيره من الأبنية ؟ قلنا : إنما عدلوا عن لفظ الصفة إلى لفظ غير مُستعمل في الوصف نحو : عَمَر وعِمْران ومُعمّارة ، فلا تحسبن أنه مخصوص بفعل ، إنما هو العدل بخصوص بما يخرج عن وزن الصفة إلى وزن ليس في الصفات إلا نادراً .

(١) في تاج العروس : « قتم له من العطاء قتما : أكثر . . وقتم كزفر : ابن العباس بن عبد المطلب » .

فإن قيل : فلم لم يعدلوا عن مالك وصالح وسالم وغانم ؟

قلنا : أرادوا هناك التثؤل للعولود بالسلامة والصلاح والمالك والخير ، ونحو ذلك ، فتركوا الصفة على وزنها ، وتركوا العدول عنها ، أى : إنه سالم أبدا ، وصالح أبدا ، وإتما عدل عن عامر وقائم وأشياء قليلة ؛ لأن قصدهم فيها إلى التثؤل إنما هو على المسأل لا من حين ولادة ، فأبقوا فيه من لفظ الوصف ، ولم يبقوه بحاله ؛ ليجمعوا بين تحقيق العلمية وبين المعنى الذى تفألوا به من العارة ونحوها ، وحافظوا على لفظ الصفة مثل سالم وصالح ، وذلك أنهم أرادوا أن لا يفارقه هذا الوصف فلم يغيروا لفظه<sup>(١)</sup> ، كما أن قصدهم أن لا يتغير عنه معنى ، وأنت ترى أن حاجتهم إلى التثؤل له بهذه الصفات أكد عليهم وهم إليه أحوج من جشم<sup>(٢)</sup> وقشم ، اللذين هما من التجشم والقشم ، وكذلك عَرَّ الذى هو من عمارة الأرضين ونحوها .

ولم يختلف أرباب اللغة أن قصد العرب فى التسمية بالصفات إلى التثؤل أو التطير على الأعداء ، وإذا كان كذلك فتثؤلهم له بالسلامة والصلاح والمالك والسعد ، أولى وأسبق إلى غرضهم ، فأبقوا اللفظ كما هو قبل العلمية ، ليسكون هذا المسمى بهذا الاسم مُصَاحِبَةً له هذه الصفة ، والله أعلم .

---

(١) فى الأصل . لفظاً .

(٢) فى التاج : « جشم الأمر - كسمع - جشما ، بالفتح ، وجشامة . تكلفه على مشقة ، كتجشبه .. وبنو جشم . أحياء من مضر ومن اليمن ومن تغلب ... حال السهيلي : وجشم معدول عن جاشم » .

## فصل

[ في العدد المعدول ، وصيغ العدل ، والوصف المزيد بألف ونون ]

وأما المعدول عن العدد نحو : ثَلَاث ورُبَاع ؛ فلا معنى لتنوينه ،  
لأنَّهُ لا يتوهم إضافته ، فلا يحتاج إذاً إلى التنوين الذي هو علامة الانفصال  
عن الإضافة .

وأما سامان وعمران ونحوهما ، فغير منقول كما تقدم ، وإنما هو معدول عن  
الصفات المنوثة إلى العالمية كعُمَر .

وأما سكران وغضبان فلا ينصرف ؛ قال النحويون : لأنه مضارع لباب  
حراء وصفراء<sup>(١)</sup> ، وإذا نظرت هذه المضارعة لم تجد بينهما في المعنى من المضارعة  
شيئاً ، وأما اللفظ فيبعد أيضاً ، لأن آخر هذا ألف ونون ، وآخر هذا ألف  
وهمزة ، والهمزة بعيدة المخرج من النون ؛ والمانع عندنا من صرفه مضارعة  
للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما اللفظ فَيَبِين ، لأنها ألف ونون ،  
كما نقول : الزيدان بألف ونون ، وأما المعنى ، فالتثنية إنما هي تثنية الواحد ،  
فتقول في زيد وزيد : زيدان ، لأن أصل العدد قد تضاعف ، فتقول : غاضب  
وعاطش ، فإذا تضاعف الغضب والعطش وزاد قيل : غَضْبَان وَعَطْشَان ؛  
فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعة  
الحراء ، وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تُنَوَّن لأنها كالمعوض من التنوين ،  
فسكناً لا نقول : زيدان ، فلا نقول : غضبان ، لوجود المضارعة فيه لفظاً ومعنى ،  
ألا ترى أن العرب لا تقول في مؤنثه : فعلاثة ، وكذلك لا تقول في التصغير :  
غُضَيِّبَيْن على هذا القياس ؛ فقد تبين لك بهذه الفروع صحة الأصل الذي قلناه

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٠ والمقتضب . ٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

من مضارعة للتثنية ، فهو أصل واحد منع<sup>(١)</sup> من دخول علامة التانيث ، ومنع من دخول علامة الانفصال وهو التنوين ، ومنع من الجمع والتصغير الذى كان ينبغى له لولا المضارعة ، فإذا كان فُـلَان مضموم الأول ، أو فـعِلَان مكسور الأول ، كانت مضارعة للواحد الذى آخره ألف بعدها حرف أولى من مضارعة اللاتنين ، لأنه قد صار على وَزْنِهِ بانضمام أوله أو بانكسار أوله مثل : تُعْبَان ، فإنهم<sup>(٢)</sup> ألحقوه بفُسْطَاط ، ومثل : سِرْحَان فلنهم ألحقوه بمثل قِرْطَاس ؛ إذ كان على عدة حركاته وسكناته وكسراته وضماته ، فكان إلحاقه بما هو واحد مثله أولى من إلحاقه وتشبيهه بالتثنية ، ولم يجدوا فى الأسماء ما هو على وزنه فعِلَان فَيُلَاحِقُوا به غضبان<sup>(٣)</sup> ، فألحقوا غضبان<sup>(٣)</sup> بمثل زيدان وعمران ، الذى هو مثله ، وألحقوا سِرْحَان وتُعْبَان بقِرْطَاس وفُسْطَاط ؛ إذ وَزْنُهُ شبيه بِوَزْنِهِ ، وهو واحد مثله ، ومعنى التضعيف فيه معدوم ، فجمعوه كما جَمَعُوا فُسْطَاطًا وقِرْطَاسًا ، وصَغَرُوهُ كذلك ، فإن تَمَيَّتَ شعبان وسرحان رَجُلًا فلا تنوين فيه ، لأنه قد خرج عن الأجناس التى تلحق بعضها ببعض ، وتشبه بعضها ببعض ، ألا ترى أن العلم لا يجمع ولا يثنى ، وهو علم ، فكيف يُشَبَّه بفسطاط وفساطيط وقِرطاس وقراطيس ، وهو لا يجمع ، فتأمله .

## فصل

[ فى صيغة منتهى الجموع ]

وأما باب مساجد ودرهم ، وكل جمع على عدة هذا الجمع ، فإنه جمع ليس له

(١) فى الأصل : يمنع .

(٢) فى الأصل : وأنهم .

(٣) فى الأصل : غضباناً .

تظير في الواحد فيشبه به ، فهو بناء مخصوص بالجمع ، كما أن بنية<sup>(١)</sup> الجمع المسلم مخصوصة بالجمع أيضاً ، ونونه لا تُنَوِّن أبداً كنون التثنية ، فكان آخر هذا الجمع لا يُنَوِّن أيضاً لأنه بناء مخصوص بالجمع ، فكان حمله على الجمع المسلم في ترك التنوين أولى من حمله على الواحد وتشبيهه به ، ولا شك أن تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد ، ومع هذا قد صرفه كثير من العرب ، وقد جاء في القرآن مصروقاً وغير مصروفٍ ، فإذا دخلتهاء التأنيث كان حمله على الواحد أولى من حمله على الجمع ، لأن الجمع لا تلحق نونه هاء التأنيث ، كما لا تلحق نون التثنية .

## فصل

### [ في العلم المركب ]

وأما المركب نحو بعلبك ، فامتناعه من التنوين للاستغناء عنه ، لأنه قلما يضاف اسم مركب ، فيقال : بعلبكُ زيد ، فلما قل ذلك استغنى عن التنوين ، وما لا ينون لا يخفّض أبداً مع أنه غير منقول من شيء كان منوناً قبل التسمية ؛ فهو كالأعجمي والمرجّل ، والحمد لله .

\*\*\*

فعلّة هذا الباب كله استغناؤه عن التنوين ، ثم إذا زال التنوين ترك الخفض ، كيلا يلتبس بالضاف إلى المتكلم ، كما قدّمنا ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته أمن اللبس ، فماد الخفض وحده ، ولم يحتج إلى التنوين .

---

(١) في الأصل . تثنية .

## ٢ — مسألة

في كاف التشبيه

قال :

وكاف التشبيه تدخل على الظاهر ولا تدخل على المضمير كزيد ورجل ،  
وغيرها من حروف الجر تدخل عليهما معا ، تقول : لك ولي ، وبك وبى ،  
ولا تقول : كك ولا : كى ولا : كه ؛ قال سيبويه وغيره : استغنوا عن الكاف  
بمثل <sup>(١)</sup> ، وليس هذا بعلّة ، لأن السؤال لازم حتى له ، لأن <sup>(٢)</sup> السائل كما له أن  
يقول : لم لم تدخل على المضمير ، كذلك له أن يقول : لم استغنوا في المضمير  
بمثل : فيقولون : كه ، كما يقولون : مثله ؟ وأيضاً فإنّ الكلام بمثل إذا قلت :  
مثله ، أطول ، وهو بالكاف أوجز ، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز ،  
ولمّا اتصل أن يستغنى بالأوجز عن الأطول ، وبالأخف عن الأثقل .  
ولمّا السر في ذلك عندي أنّ الكاف لما كانت حرف جرّ ، وحُرُوفُ  
الجرّ إنّما تدخل على الضمير المتّصل لا على المنفصل ، وجب أن لا يكون بعدها  
ضمير منفصل أصلاً ، ثم قد فعلت العرب فيها بعكس هذا الأصل ؛ قالوا :  
زيد كهو ، فأدخلوها على المنفصل ، وهو خلاف القياس في حروف الجرّ ،  
ولم يدخلوها على ضمير متّصل <sup>(٣)</sup> أصلاً ، لا على ضمير مخاطب ولا متكلم  
ولا غائب .

---

(١) قال سيبويه ٣٩٢/١ : « هذا باب ما لا يجوز فيه الإظهار من حرف الجرّ ،  
وذلك الكاف في : أنت كزيد ، وحتى ، ومنذ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مثلى  
وشبّهى عنه ، فأسقطوه » وينظر القنطرب : ٢٥٥/١ .

(٢) كررت في الأصل كلمة : لأن .

(٣) في الاصل : منفصل



وعلة ذلك وسرّه أن الكاف فيها ما في كأن من معنى التشبيه ، والاسم  
 الخفوض بالكاف إذا قلت : زيد كالأسد ، هو المرفوع بكان ، إذا قلت :  
 كأن زيدا الأسد ، ومعنى الكلام واحد ، وخبر كأن لا يتصور فيه أن يكون  
 ضميراً متصلاً ، لأن اسمها قد حال بينه وبين الاتصال بها ، فلما لم يكن الاسم  
 المشبه به في باب كأن ضميراً متصلاً ، لم يكن الاسم المشبه به في باب الكاف ضميراً  
 متصلاً ، لأنه هو هو في المعنى ، فحمل عليه ، كما حملوا اجتور على تجاور ؛ إذ هو  
 في معناه ، وكما حملوا حول على أحول ؛ لأنه في معناه ، وكما قالوا : إنما يقوم أنا ،  
 فجاءوا بالضمير المنفصل لأن معناه : ما يقوم إلا أنا ، وكما قالوا : ما جاءني زيد  
 إلا أعطيته ، لأن المعنى : كلما جاءني أعطيته ، وأشبهه شيء بهذا الفصل الضمير  
 إذا جرى [ الوصف <sup>(١)</sup> ] على غير من هو له ، وهو فاعل ، فإنه يكون منفصلاً ،  
 إن كان الرفع له اسماً مشتقاً ، كقولك : زيد هند ضاربها هو ، ورأيت امرأة  
 مع رجل ضاربه هي ، لأن هذه المضمرات - وإن كانت فاعلات - فإنها في  
 الأصل والمعنى مبتدأ ، وضاربها ونحوه خبر عنها ، وهذه هي الحقيقة ، وجريان  
 الصفة على غير من هي له اتساع ومجاز ، فلما كان الضمير مبتدأ في المعنى ،  
 والمبتدأ لا يكون أبداً ضميراً متصلاً ، كان هذا الفاعل كذلك ، لأنه مرتفع  
 بصفة هي خبر عنه في المعنى دون اللفظ ، فروع في المعنى وبقي منفصلاً كما إذا  
 كان مبتدأ ، ولو جعلت مكان الصفة ها هنا الفعل ووصفت به لم يكن بد من  
 أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً جرى الفعل على من هو له أو على غير من هو  
 له ، كقولك : رأيت رجلاً مع امرأة يضربها ، لا تبرز الضمير الفاعل هنا ،  
 فتقول : هو ، لأنك لو جعلته مبتدأ في هذا الموضع لم يحز ، إلا أن تؤخر الفعل  
 فتقول : هو يضربها ، وفي « ضارب » يجوز أن يكون « هو » مبتدأ ،

(١) زيادة ليست في الأصل

قدمت الصفة أو آخرتها ، لأنك تقول : قائم زيد ، وزيد قائم ، ولا يكون ذلك في الفعل مع الاسم ، إذا قدمت الخبر على الاسم وهو فعل بطل الابتداء ، فافهم هذا السر في بروز الضمير الفاعل إذا كان العامل صفة وجرت على غير من هي <sup>(١)</sup> له ، فإنه صحيح بديع ، لم ينتبه إليه أحد من هذه الصنعة ، وتعليقهم لهذه المسألة لا يوارد <sup>(٢)</sup> ، بل ينتقض تارة ، وينكسر أخرى ، فتأمل .

### فصل

[ في حتى ]

ومن حروف الجر أيضاً ما لا يدخل على المضمير ، وهي حتى ، تقول : حتى زيد ، ولا تقول : حتاك ولا حتاي ، وعلتها كعلة الكاف ، لأن حتى الخافضة هي في معنى العاطفة ، والعاطفة لا تدخل على ضمير متصل ، لا هي ولا شيء من حروف العطف ، لأن الضمير المتصل يختلط بالماضي <sup>(٣)</sup> للاصق به ، والاسم العطوف عليه فاصل بينهم مع الحرف ، فلما لم تدخل العاطفة على ضمير متصل لم تدخل الخافضة أيضاً على ضمير أصلاً ، لأن الضمائر الخفوضة لا تكون إلا متصلة ، وليس للخفض ضمير منفصل ، كما للرفع والنصب .

### فصل

[ في وضع الضمائر المنفصلة ]

فإن قيل : فلم دخلت الكاف على هو وهي خافضة ، وهو ضمير رفع ؟ قلنا : لم توضع هذه الضمائر المنفصلة لتدل على مرفوع ولا منصوب ، وإنما

---

(١) في الأصل : هو .

(٢) ينظر المختضب : ٩٣/٣ ، ٩٤ وتعليق الاستاذ عزيمة .

(٣) ينظر دراستنا عن أبي القاسم السبيلي ومذهبه في العمل .

وُضِعَتْ للدلالة على شأن آخر من الغيبة والخطاب والمذكر والتؤنث ونحو ذلك ،  
ألا ترى أنك تؤكد بها الخفوض فتقول : مررت به هو ، وبك أنت ، فقد  
وقعت ههنا موقع الخفض ولم يبالوا بذلك ، وقال ليبيد<sup>(١)</sup> :

\* فإن أنت لم ينفعك علمك \*<sup>(٢)</sup>

فأوقعها موقع المنصوب ، ولم يبال بذلك ، وفي الحديث : « من خرج إلى  
المسجد ليصلي الضحى ، لا يخرج به إلا إياه »<sup>(٣)</sup> فأوقع إياه موقع المرفوع ولم  
يبال بذلك ، وهذا كله لا يجوز في الظاهر العرب ، ويجوز في الضمرات ،  
فكذلك تقول : زيد كره فتوقعها موقع الضمير الخفوض ، ولا تبال ، إلا أن  
الغالب عليها أن تستعمل في مواضع النصب ، وإن خولف بها لم يبعد .

## فصل

[ في منذ وواو القسم وتائه ]

ومن حروف الجر أيضاً ما لا يدخل على مضمير نحو منذ ، لأن المطلوب بها  
الزمان ، وصيغة المضمير ليست من صيغة الزمان في شيء .

(١) هو أبو عقيل ليبيد بن ربيعة العامري الشاعر ، قدم على رسول الله وأسلم وحسن  
إسلامه ، وكان من غول الشعراء المحيدين للظبوعين ، توفي في خلافة معاوية سنة ٤١ هـ .  
ينظر الاستيعاب : ١٣٣٥ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٥٥ من قصيدته التي يرثي فيها النعمان بن المنذر ، ورواية :  
فإن أنت لم تصدقك نفسك فانتسب لملك تهديك القروث الاوائل  
وفي شرح البيت : وروى : فإن أنت لم ينفعك علمك . . .

(٣) أخرجه أبو داود في باب ما جاء في فضل الشيء إلى الصلاة ، ونصه : « . . ومن  
خرج إلى تسبيح الضحى ، لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتبر » ينظر المنهل العذب  
للورود في شرح سنن الإمام أبي داود : ٢٥٠/٤ .

ومنها أيضاً مالا يدخل على مضمَر كذلك وهي واو القسم وتاؤه ، أما التاء فعلتها بيّنة ، وهي اختصاصها باسم الله ، فلا بد من لفظه معها ، فإذا أضمر زال اللفظ ، وأما الواو فلا تنها تشبه واو العطف لفظاً ومعنى ، وواو العطف لا تدخل على ضمير متصل كما تقدّم ، وهذا على طريق التقريب هنا ، ولعلنا أن نكشف سرها كشفاً كلياً ، فتعلم حينئذ أنها واو عطف ، وأنها لا يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمَر ، وأن المختوض بها في القسم إنما تختص بالعطف على محلوف به ، وذلك المحلوف به إما اسم في معنى هذا المختوض وإما غيره ، فقد يكون للمحلوف به اسمان وثلاثة وأكثر ، وشرح هذا وبيانه وبرهانه والشواهد عليه في باب القسم ، والحمد لله .

### ٣ — مسألة

في الجواب ببلى ونعم

قال :

وأما نعم فتصديق لحديث متقدم ، فإن كان موجبا فقد صدقت إيجابه ، وإن كان نفياً فقد صدقت نفيه ؛ يقال : الحمر حرام ، فتقول : نعم ، ويقال : ليست الحمر حلالاً ، فتقول : نعم ، أي الأمر كما ذكرت ، فقد صدقت النفي كما صدقت الإيجاب .

وأما بلى فلكلمة فيها لفظ « بل »<sup>(١)</sup> التي للاضراب ، ولفظ « لا » التي

(١) ينظر الصحاح لأحمد بن فارس : ١١٦ ، ١١٧ فكلام السهيلي قريب مما ذكره ، قال ابن فارس : « والمعنى أنها بل ، وصلت بها ألف تكون دليلاً على كلام ، يقول القائل : أما خرج زيد ؟ فتقول : بلى ، قبل رجوع عن جعد ، والألف دلالة كلام ، كأنك قلت : بل خرج زيد » ولسكن السهيلي يرى أنها مركبة من بل ولا .

لنفي ، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا إضراباً عن نفي ، ومن أضرِبَ عن النفي فقد أراد الإيجاب ، كقول القائل : ليس العسل حلالاً ، فتقول : بلى ، إضراباً منك عن نفيه ، لتثبت الحلَّ ، ولو قال : العسلُ حُلُوٌّ ، فقلت : بلى ، لم يحز ، لأنه لم يتقدم نفي ، ولا بد أن تقتضى بلى إضراباً على نفي ، لأن لفظها مشاكِلٌ لمعناها ، كما تقدم .

### فصل

[ في موقع بلى ]

فإن أدخلت ألف الاستفهام على حرف النفي ، فقلت : أليست الخمر حراماً ؟ فلا تقل في الجواب : نعم ، لأنك تكون مصداقاً للكلام المنفي المستفهم عنه بالألف ، ولكن تقول : بلى ، إضراباً عن النفي وإثباتاً للتحريم ، هذا هو الأصل ، لأنهم راعوا اللفظ ، وأجروا الكلام على ما كان عليه قبل الاستفهام .

### فصل

[ في وقوع نعم موقع بلى ]

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُجَابَ بِنَعَمَ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ مِنَ النَّفْيِ ، لَا تُرِيدُ تصديق النفي ، ولكن<sup>(١)</sup> تحقيق الإيجاب الذي في نفس التكلم ، لأنَّ التكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكراً عليه : أليست الخمر حراماً ؟ لم يستفهم في الحقيقة ، وإنما أراد تقريره أو توبيخه ، وفهم مراده في ذلك ، بقرينة نذكرها بعد إن شاء الله ، فلما فهم مراده وأنه يعتقد التحريم جاز أن

---

(١) في الأصل : ولا .

يجاب بنعم<sup>(١)</sup>، تصديقاً لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي، لأنه ليس بنافي في الحقيقة، إلا أن أكثر العرب على غير هذا، يرون مراعاة اللفظ أولى، لأنه الظاهر المسموع، وبه نطق القرآن، كقوله: (ألمست بربكم؟ قالوا: بلى)<sup>(٢)</sup>، ولم يقولوا: نعم، وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة، بل هو تقرير على إثبات.

فإن قل: فهل من شاهد على الوجه الآخر الذي زعمتم أنه ليس بجيد؟ قلنا: نعم، حديث رواه أبو عبيد<sup>(٣)</sup> في «شرح الغريب»، وهو أن المهاجرين قالوا: «إن الأنصار قد أزنونا وفعلوا معنا وفعلوا». فقال: أستم ترفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم. قال: فإن<sup>(٤)</sup> ذلك؟ أي: إن ذلك شكر لهم «هكذا صحت الرواية بنعم وكذلك بيت جحدر<sup>(٥)</sup>»:

(١) ينظر مخفى اللبيب: بلى

(٢) الأعراف: ١٧٢.

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام، كان فقيها محدثاً لغوياً؛ وله مصنفات في فنون مختلفة منها شرح غريب الحديث، وقد روى عن أبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، والاصمعي، واليزيدي من البصريين، كما روى عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني. والسكسائي، والاحمر، والفراء، توفي سنة ٢٢٤ عن ٧٣ سنة. ينظر الفهرسة لابن خير: ١٨٢، ١٨٨، ٣٣٦، وإنباه الرواه: ١٢/٣، والعبر للذهبي: ٣٩٢/١.

(٤) في الأصل: فإن في ذلك

(٥) البيتان ذكرهما ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١ / ٤٤٢ منسوبين إلى المعلوط في الرضى بالقليل، ونصهما:

أليس الليل يلبس أم عمرو وإيانا فذاك بنا تداني

بلى، وترى السماء كما أراها ويملوها النهار كما علاني

وهما في الحزانة ٤ / ٤٨٠ منسوبين إلى جحدر بن مالك الحنفي، من قصيدة قالها وهو في سجن الحجاج وأرسلها إلى الجامة، وروايتها:

=

نعم وترى الهلال كما أراه

بعد قوله :

أليس الليل يجمع أمَّ غُرو

إلا أنَّ في بيت جعدر احتمالاً ، وهو أن يكون قوله : نعم ، تصديقاً لقوله :  
« فذاك بنا تداني » وإن كان الوجه الأول أظهر ، والنفس إليه أميل ،  
وَيُقَوِّيه قوله : « وترى الهلال كما أراه » بالواو ، عطفاً على يجمع ، لأن الفعل  
يعطف على الفعل .

### فصل

[ في أثر الاستفهام على أسلوب النفي ]

ومما يقوى الجواب بنعم إذا دخل حرف الاستفهام على النفي ، بخلاف حاله  
قبل الاستفهام ، أن حكم النفي قد تغير وعاد إلى التقرير والإنكار كما تقدم ،  
وأن العرب قد أجرت الكلام بعد الاستفهام على غير ما كان قبله في مسائل  
كثيرة ، منها :

دخول إلا قبل الإستفهام ؛ نقول : أليست الخمر إلا حراماً ، وما محمد  
إلا رسول ، فإن قلت : أما محمد ، أو قلت : أليست الخمر ، لم يجر إدخال  
إلا في هذا الكلام ، كما لا يجوز إدخالها في الواجب ، فيدل على أن الكلام  
قد صار حكمه حكم الواجب .

ومسألة أخرى ، وهو أنك تقول قبل الاستفهام : ليس زيد قائماً بل قاعداً ،  
ولو عطف ببل بعد الاستفهام لم يجر ، فقد تَغَيَّرَ إذاً حكم النفي .

== أليس الليل يجمع .....

نعم وترى الهلال .....

وقد أشار البغدادي إلى رواية ابن قتيبة فقال ٤ / ٨٣ : « وقد روى السكري  
في كتاب المصوص في نسخة قديمة صحيحة : بلى وترى الهلال كما أراه » .

ومسألة ثالثة، وهو أنك تقول: أليس زيد إنما هو قاعد، فتكون إنما وما بعدها في موضع خبر ليس، ولا يجوز ذلك قبل الاستفهام، فدل على اختلاف الحكمين، وقد ذكر هذه المسائل ابن السراج<sup>(١)</sup>.

ومسألة رابعة، وهو أنك تقول: ليس زيد قائماً، فيقوم عمرو، فإن أدخلت ألف الاستفهام لم يميز إدخال الفاء.

ومسألة خامسة، وهو أنك تقول: ليس أحد قائماً فإن أدخلت ألف الاستفهام على النفي لم تقل: أليس أحد قائماً، لقوة معنى الإيجاب الذى فى ضمن الكلام، فتأمله؛ إذ لا يستعمل لفظ أحد فى الإيجاب، ولا تسلم مسألة يكون الكلام مستفهما عنه كهيئته قبل الاستفهام إلا مسألة إدخال الباء لتأكيد النفي، نحو قولهم: أليس زيد قائماً، فإن الباء دخلت هاهنا، كما تدخل قبل الاستفهام، وذلك أن المَعْوَل على تأكيد اللفظ، وليس لها تأثير فى معنى التقرير والإنكار، وإنما هى بمنزلة النَّصْب الذى هو عمل ليس، فكما يبقى النَّصْب بعد قولك: أليس زيد قائماً، ولا يغيره دخول الاستفهام على النفي، كذلك تبقى الباء، لأن العلة واحدة، وذلك أن الموجب لها لفظ الحرف<sup>(٢)</sup>، واللفظ باق، فتأمل هذا، فإنه بديع، ألا ترى كيف بقى رفع الفاعل مِنْ قولك: « قام زيد » إذا نفيت، من قولك: « ما قام إلا زيد » لأن لفظ « قام » موجود.

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السرى، كان أحد أعلام الادب والعربية، أخذ عن المبرد، وروى عن الزجاجى، والسيرافى، والرمانى، وصنف الاصول، والموجز فى النحو، وكانا معروفين فى الأندلس، توفى أبو بكر فى سنة ٣١٦. ينظر الفهرسة لابن خیر: ٣٠٧، ٣١٩، وإنباء الرواة: ١٤٥/٣.

(٢) ينظر أصل السهيلي فى العامل: النتائج ورقة ١١، ٨٣، ٨٤.



## فصل

[ في دلالة الكلام النفي للسبوق باستفهام على الإنكار والتوبيخ ]

فإن قيل : فما القرينة التي وعدتم بها حين ذكرتم انصراف الكلام بدخول ألف الاستفهام إلى الإنكار والتوبيخ دون بقاء الاستفهام مجردا ؟

قلنا : السر في ذلك أن المستفهم عن الخبر شاك فيه متردد بين نفيه وإثباته ، فحقه أن يدخل ألف الاستفهام على لفظ الإثبات ، لأنه الأصل ، ثم يعطف عليه فيقال : أقام زيد أم لم يقم ؟ فهذا أصل الكلام ، فإذا عدل عن هذا ، وأدخل حرف الاستفهام على حرف النفي ترك الوجه الأخف في اللفظ ، وعدل إلى الأثقل ، وترك الأصل وعدل إلى الفرع ؛ علم أنه لم يفعل ذلك إلا منكرا على من رآه يمتدح النفي ؛ إذ يفعل قتل من يمتدحه . فلذلك بدأ بحرف النفي ، فتقول للعاصي : أليس الله يراك ، لاستفهما ، ولكن مقرا ومرهبا ، وقد فعل فعل من يظن أنه لا يراه ، فلذلك بدأ بالنفي كالمستفهم عن النفي ، وهو لا يريد إلا التقرير ، فلم يتجرد الاستفهام عن المعنى الآخر بل تضمنه حتى حُكِمَ للكلام بحكم الإيجاب في المسائل المتقدمة ، فكذلك ينبغي ألا يمنع الجواب بنعم منعا كلياً ، ليكون تصديق الكلام من اعتقاد المتكلم ، وهو الإثبات ؛ غير أن أكثر العرب ، كما قدمنا ، على الجواب ببلى ، وعلة اختيارهم مراعاة اللفظ هاهنا ، وترك التفاهم إلى المعنى ، كما التفتوا إليه في المسائل الخمس للمتقدمة ؛ هي خشية الالتباس بين التصديق للنفي والتصديق للإيجاب ؛ إذ قد تقدم أن نعم يصدق بها النفي ، فيقول : ليست الخمر حلالا ، فيقال له : نعم ، ليست حلالا ، ويقال : إن الخمر حرام ، فيقال له : نعم ، إنها حرام ، ولا يكون في بلى إلا وجه واحد ، وهو الإضراب عن نفي متقدم ؛ فلذلك كان الاختيار وقوعه بعد ليس ، لأنه إذا (٤ - الأما)

وقعت نعم هاهنا لم يُدْرَ أصدقت النفي الذي في اللفظ أم الإيجاب الذي في المعنى ،  
فاقتصر أكثرهم على « بلى » للمقتضية للإضراب عن النفي ، فلا يَبْقَى إلا الإيجاب  
وهذا عجب من التعاليل عجاب .

#### ٤ — مسألة (١)

[ في إعراب قول ابن عباس : جَمَعَهُ له صدرك

تفسيراً لقوله تعالى : إِنْ عَلَيْنَا جَمَعَهُ ]

قول ابن عباس في تفسير قوله تعالى : ( إِنْ عَلَيْنَا جَمَعَهُ <sup>(٢)</sup> ) قال : جَمَعَهُ  
له صدرك <sup>(٣)</sup> .

نصب « جَمَعَهُ » إن كانت الرواية بالنصب ، لأنه مردود على الآية ، وهو  
منصوب في الآية ؛ ومن رقه فمردود أيضا عليها ، ولكن على موضع إن ،  
لأن موضعها رفع ، والهاء في قوله « جمعه » في نفس الآية منفعولة في المعنى ،  
والفاعل مقدر ، لأن المصدر لا يضم في الفاعل ، ولكن يقدر ، فالتقدير :  
إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ نحن . وأما في التفسير فالهاء فاعل في المعنى ، لأنها ضمير  
الصدر ، وأضمره ولم يحمله ذكر لأن الكلام يدل عليه ، ولأن آخر الكلام  
تبيين له ، وهو ( صدرك ) ، فإنه عندي بدل من المضمر المحفوض بالإضافة ،

---

(١) على هامش المخطوطة : من هنا جوابه عن المسائل التي سأله عنها ابن قرقول  
رحمها الله .

(٢) القيامة : ١٧ .

(٣) أخرجه البخاري في باب بدء الوحي : ٤/١ ؛ وفيه روايتان : جمعه له في  
صدرك بالرفع مصدرا ، جمعه لك صدرك بصيغة الفعل الماضي ؛ وفي كتاب التفسير  
٢٠٣/٦ روى : إِنْ عَلَيْنَا جَمَعَهُ وقرآته ، أن نجمعه في صدرك .

لأنه مُرفُوعٌ في المعنى ، فَصَدْرُكَ بَدَلَ على المعنى ، والخفض فيه جائز ، وإن لم يرد ، كما تقول : كرهت جمع زَيْنَرِ المال أَخُوكَ ، وإن شئت قلت : أخيك . ومن نحوه ( أن عليهم لعنة الله والملائكة ) رفعا .

والمضمر في « له » عائِدٌ<sup>(١)</sup> على القرآن ، واللام متعلقة بالجمع .

وفي المسألة عِنْدِي وَجْهٌ آخَرُ ، وهو أن تكون اللمة من قوله<sup>(٢)</sup> : ( جمعه ) مفعولة في المعنى عائدة على القرآن ، كما هي في الآية كذلك . و « صدرك » فاعل بالمصدر ، وهذا التفسير مطابق للفظ الآية بخلاف التفسير الأول ، فإنه تفسير المعنى دون اللفظ ، إلا أن هذا الأخير يعترض علينا فيه دخول الجار والمجرور بين المصدر والفاعل ، ولا يصح على هذا الوجه الآخر تعلق الجار « اللام » بالجمع ، كما صح في الوجه الأول ، لأنك لو قلت : كرهت جمع المال له أخوك ، كما قلت في الوجه الأول ، لم يجز ، لأنك كنت تُمَدِّي المصدر إلى المفعول مرتين ، مرة بغير لام ، ومرة باللام ، ولكنه يجوز على تعليق اللام بشيء مضمر كأنه قال : جمعه صدرك ، ثم قال : له ، أي : لحمد أي إكراما له ، أو تعلما ، كما قالوا : سقيالك ، واللام عند جميعهم<sup>(٣)</sup> متعلقة بغير السقي ، وإنما المعنى : لك أدعو بهذا ، وكذلك : مرحبا بك ، ولو كانت متعلقة بالمصدر ما جاز أن يقول الراي : وبك مرحبا ، ولك سقيا ، لأنه لا يتقدم على المصدر ما يتعلق به<sup>(٤)</sup> .

(١) في الاصل : عائدة .

(٢) في الاصل : قولك

(٣) ينظر معنى اللبيب : اللام ، المعنى الثاني والعشرون .

(٤) ينظر الروض الأنف ١/ ١٣٦ ، ١٣٧ ، فقد وضع السبيل أصلا اتقدم

معمول المصدر .

وشبيه بهذا قول عمر بن ذر حين مات ابنه ذر : « اللهم هب له لى ما فُصِّر فيه من حفظ » هكذا وقع في نسخة صحيحة من الكامل<sup>(١)</sup> ، أى : استجب لى أو هب له ذلك شفعا لى ، وفى التنزيل : ( ما أنت بنعمة ربك بمجنون<sup>(٢)</sup> ) أى : ما أنت بمجنون وذلك بنعمة ربك ، فقدم المجرور وحذف متعلقه : وهذا نحو مما تقدم .

وأما « جَمَّه »<sup>(٣)</sup> بلفظ الفعل : فصدرك فاعل : والكلام فى المجرور كما تقدم .

هذا تفسير التفسير ، لا تفسير الآية ، ولكن تضعف هذه الرواية لأن الفعل الماضى لا يصلح أن يكون تفسيراً لقوله : ( إن علينا جمه ) لأنه مستقبل فى المعنى ، والله أعلم .

### ٥ — مسألة

[ فى دلالة « مما » على معنى ربما ]

وقوله : « مِمَّا يَحْرُكُ »<sup>(٤)</sup> هو كقول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

وإِنَّا لَمَّا نَضْرِبُ الْكُنْبُسَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِيهِ اللِّسَانُ مِنَ الْقَم

(١) ينظر الكامل ، الباب الثامن ، نبذ من كلام الحسكاه : ٦٨/١ .

(٢) القلم : ٣ .

(٣) ذكرنا هذه الرواية فى بداية المسألة .

(٤) أخرجه البخارى فى الحديث المتقدم ، وهو من قول ابن عباس ونصه ٤/١ :

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة ، وكان مما يحرك شفتيه «

(٥) هو أبو حية الفيرى ، ينظر الخزانة : ٢٨٢/٤ — ٢٨٦ ، والبيت من

شواهد الكتاب : ٤٧٧/١ .

أنشده للبرد<sup>(١)</sup>، وقال : هو بمعنى رُبَّما<sup>(٢)</sup>، وليس معنى قوله « أن » من تكون بمعنى « رُب » ولكن « رُبَّما » هذه الكلمة هي التي دخلها معنى رُبَّما بقرينة، وذلك أن الأصل فيها ما قال سيبويه : « إني رُبَّما أن أفعل » أي من الأمر<sup>(٣)</sup>، جعل « ما » اسمًا تامًا بغير صلة كأن معنى الكلام : من الأمر الممكن أن أفعل، ومنهم من يقول : « مما أفعل » كما جاء في البيت، يحذف أن، والمعنى معناها، وإذا كان المعنى : من الأمر الممكن والجائز أن أفعل، فقد صار إلى معنى : رُبَّما أفعل، لا أن « من » بمعنى « رُب » في شيء من الكلام، وبالله التوفيق .

## ٦ — مـ ألة

[ في إعراب « جَدَعَا » نصباً ورفعا ]

وأما قوله : « يا ليتني فيها جدَعَا »<sup>(٤)</sup> .

بالنصب إذا جعلت « فيها » خبر « ليت »، والعامل في الحال ما يتعلق به

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد اللبرد ( ٣١٠ - ٢٨٥ )، كان أحد أعلام اللغة والأدب في عصره، أخذ عن الجرجي والملازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهم، وتلمذ له الزجاج والأخفش على بن سليمان وابن السراج وغيرهم وله مصنفات في الأدب والنحو منها الكامل والمقتضب وغيرها . ينظر مقدمة المقتضب للاستاذ عضيمة .  
(٢) قال في المقتضب ١٧٤/٤ : « وتقول : إني مما أفعل ، على معنى : ربما أفعل » وأنشد البيت .

(٣) قال سيبويه ٤٦٧/١ : « وتقول : إني ما أن أفعل ذاك ، كأنه قال : إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك ، فوقعت ما هذا الموقع » .

(٤) أخرجه البخاري في باب بدء الوحي : ٤/١ .

الجار من معنى الاستقرار ، ومن رَفَعَ « جذعاً » فالجار متعلق بما فيه من معنى الفعل ، كأنه قال : ليتنى شاب فيها .

٧ \_ مسألة

[ في توجيه قول هرقل : هذا يملك هذه الأمة ، قد ظهر ]

وأما « هذا يملك »<sup>(١)</sup> فابتداء وخبر ، والتقدير : هذا المذكور يملك هذه الأمة ، وقوله : « قد ظهر » جملة مستأنفة لا في موضع صفة ولا في موضع خبر مبتدأ ، ولكن كما تقول : زيد يضرب عمرا قد قام أو قد شمر لذلك ونحو هذا ، وفيها وجه آخر وهو أن يكون أراد : « هذا رجل يملك هذه الأمة » فيكون « يملك » في موضع النعت ، « وقد ظهر » نعت بعد نعت ، ثم حذف المنعوت ، كما قال<sup>(٢)</sup> :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيَمَّ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ  
أى : ما في قومها أحدٌ يفضلها ، وهذا إما هو في الفعل المضارع لا في الماضي ،  
قاله ابن السراج ، وحكاه عن الكوفيين ، وهو صحيح .

---

(١) أخرجه البخارى في باب بدء الوحى ٧/١ ، ونصه : « فقال هرقل : هذا ملك هذه الأمة قد ظهر » ورواه أبو ذر عن الكشميهى وحده : يملك ، بالمضارع .  
(٢) هو حكيم بن معية ، وهو راجز إسلامي ، ينظر الكتاب : ٣٧٥/١ وخزانة الادب : ٣١١/٢ .

## ٨ - مسألة

[ في توجيه بأبا ، وأصلها بأبي هو ]

وأما « بأبا »<sup>(١)</sup> ، وإن سُمِّيتِ الهمزة كانت ياء ، فتقول : بيبا ، فهو جار  
ومجورور في موضع خبر مبتدأ ، وللمبتدأ محذوف لكثرة الاستعمال ، كما تقول :  
فَدَيَّ لك ، وحذفوا المبتدأ ، وما كثر دوره في الكلام كثر فيه الحذف  
والتغيير ، نحو ما اتفق في ها هُوَ ذا ، حتى قالوا : ها هُوَ ذا ، وها هُوَ ذا ،  
بالتشديد .

وأصل الكلمة بِأَبِي هو ، ولكن العرب تقلب الكسرة قبل الياء فتحة ،  
فتقلب الياء ألهاً ، قالوا : يا غُلَامًا ، وفي جارية : جارية ، وفي ناصية : ناصاة ،  
وقالوا في عَمِي : عَمِي ، وفي فَنِي : فَنِي ، قال زهير :

\* فَنِي الدُّحْلَانُ عَنْهُ وَالْإِضَاءُ<sup>(٢)</sup> \*

---

(١) أصله : بأبي ، ينظر البخاري كتاب الحيض ، باب شهود الحائض العيدين  
٨٩/١ قول أم عطية : « بأبي سمعته » وفي رواية : بأبا ، وينظر كتاب الجمعة ، باب  
إذا لم يكن لها جلباب في العيد : ٣٨/٢ وكتاب الحج ، باب تقضى الحائض المناسك  
١٩٦/٢ قول أم عطية أيضا « بأبي » وروى : بيبا .

وينظر النهاية لابن الأثير : أبا .

(٢) ديوانه : ٦٥ ، وصدرة :

\* تربع صارة حق إذا ما \*

وتربع : أقام في الربيع ، وصارة : موضع ، ويقول ثعلب ٦٦ : « فني : يريد فني  
وهي لغة طيء ، وربما كانت في غيرهم فني وفني ، وبقي وبقي ، وولي وولي ، والدحلان  
الواحد دخل ، وهي البئر الجيدة الموضع من الكلام ، والإضاء : الغدران » .

وَأُنْشِدُ سَيِّوِيَهُ<sup>(١)</sup> :

\* عَلَى مِحْمَرٍ ثَوْبُتُمُوهُ وَمَا رُضَا \*

وسئل بعض أئمة العربية عن قولهم في فني : فني ، أهي لغة أم تغيير ؟ فقال : هو تغيير ، وليس بلغة ، ولو كانتا لغتين لقال الذين فتحوا النون من « فني » في المستقبل منه : يَفْنِي ، كما يقولون : رَحَى يَرَحِي . وهذا استدلال صحيح ، ودليل آخر أيضاً قولهم في رُضَى : رُضَى ؛ إذ ليس فيهم من يقول في فُعِلَ : فُعِلَ .

وأما رواية من روى : نابا ، فإن صحت فهو تغيير للكلمة من كسر الباء إلى فتحها ، على لغة من سَهَّلَ الهمزة وقلبها ياء ، فقال : يَبَّبا ، كما تقول في مائة : مَيَّة ، وكما قرأ ورش<sup>(٢)</sup> : « لَيْلَا »<sup>(٣)</sup> ثم قلب كسرة الباء فتحة ، فتقلب الياء ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، كما انقلبت الياء الآخرة ألفاً ، فليست الآخرة بأحق من الأولى ، وقد قدمنا النظائر والشواهد ، وأنه تغيير للتحفة ، لا لغة . ومما هو تغيير وليس بلغة قولهم : عليهم وعليهم ، لو كانتا لغتين ، لكانت

(١) الكتاب : ٦٥/١ و صدره :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعُثُونَهُ

وينسب البيت إلى زيد الخيل ، وروايته في نوادر أبي زيد : ٨٠ :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَجْمَعُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ عَوْدِ أَثِيْبٍ وَمَارِضَا

يقول الأعمى : « وصف فرساً أهدى إليه ثواباً عن يد كانت منه إلى مهديه ، فيقول : ندمتم على ما أهديتم إلينا ، وحزنتم حزن من فقد حياً فجمع له مأتماً — وللمأتم النساء — ثم وصف أن ذلك الفرس محمر ، أي هجين أخلاقه كأخلاق الحمر ، ومعنى ثوبتموه : جعلتموه لنا ثواباً » .

(٢) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد القيرواني صاحب نافع ، كان شيخ الإقراء بمصر ،

توفي سنة ١٩٧ عن ٨٧ سنة ، ينظر العبر : ٣٢٤/١ .

(٣) ينظر المحتسب : ٣١٣/٢ ، ٣١٤ .



لإحداها في بعض القبائل والأخرى في بعض ، وليس كذلك ، بل كل قبيلة تستعمل الوجهين في نظمها ونثرها ، والحمد لله .

#### ٩ - مسألة

وأما قول طاووس « لا يبه ولا بته »<sup>(١)</sup> فإنما يفهم الترجيح والتوجيه فيه من سياق الكلام ومن قرأ في الحال ، وللتفقه في ذلك مقام غير هذا .

#### ١٠ - مسألة

[ في نسب خزاعة ]

وأما حديث عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَةَ . واسم قَمْعَةَ : عُمَيْرُ بْنُ إِيَّاسٍ ، بقطع الهمزة وتنوين السين في قول ابن الأنباري<sup>(٢)</sup> ، والصحيح ابن إلياس ، بلام التعريف ، لوجوه بطول ذكرها ، وأهمهم خندف ، وهي : ليلي بنت عمران<sup>(٣)</sup> .

(١) كذا في الأصل .

(٢) هو الحديث الذي أخرجه مسلم في كتاب الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ١٥٥/٨ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رأيت عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَةَ بن خندف ، أخا بني كعب هؤلاء ، يجر قصبه في النار » .

وفي رواية أخرى عن ابن ماهان : أبا بني كعب ، وقد سأل ابن فرقول السهلي عن هاتين الروايتين ، فعلى الأولى لا يكون بنو كعب - وهم خزاعة - من ولد عمرو ابن لُحَيٍّ ، وهم ولده على الرواية الثانية .

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، كان لغويًا نحويًا أدبيًا حافظة ، عاش بين سنة ٢٧٩ - ٣٢٨ ، ينظر العبر : ٢/٢١٤ ، وإنباه الرواه : ٣/٣٠٩ .

(٤) في كتاب نسب قريش ص ٧ : « وأهمهم : خندف ، واسمها ليلي بنت حلوان ابن عمران » وينظر تاج العروس : خندف .

فالنسابة ينسبون بنى كعب [إلى<sup>(١)</sup>] عمرو ، وهم خزاعة ، ومنهم من ينسبهم إلى عمرو بن نعلبة بن عمرو مزيقياء<sup>(٢)</sup> ، يجعلهم من مازن غسان من الأزد ، ولما اختلف النسابة فيهم نظرنا الروايتين ، فإن صحت رواية من قال : (أخا بنى كعب) أى صاحب بنى كعب الذى يزعمون أو يدعون أنه<sup>(٣)</sup> منهم ، كما جاء فى الحديث (أنا صاحبها)<sup>(٤)</sup> أى أنا المدعى عليه بما ادعته ، فلا يكون فى هذه الرواية حجة لمن زعم أن خزاعة مضرية خندفية ، ومن روى : (أبا كعب) . وصحت روايته ، فلا تكون خزاعة على هذا إلا مضرية خندفية قميعة ، وهذه الرواية هى الأصح - والله أعلم - لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أكرم ابن الجون الخزاعي<sup>(٥)</sup> : إنه أقرب الناس شبيهاً بعمرو بن لحي ، فقال أكرم : أبيضنى شبهه يا رسول الله ؟ قال : لا<sup>(٦)</sup> ؛ فهذا إشارة إلى أنه أبوهم .

ولقائل أن يقول : ليس فى هذا إشارة إلى بنوة ولا ولادة ، فقد قال فى عيسى ابن مريم : (أقرب الناس شبيهاً به عمرو بن مسعود<sup>(٧)</sup>) وعروة تقي ؛ فيما

(١) فى الأصل : بن .

(٢) فى كتاب نسب قريش ص ٨ : « وخزاعة تقول : كعب بن عمرو . ابن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر بن غسان » وينظر جمهرة أنساب العرب : ٣١٩ ، ٣١٢ .

(٣) فى الأصل : أنهم .

(٤) أخرجه الترمذى فى كتاب الحدود ٢٣٦/٦ : ( . . فلما أمر به ليرجم قام صاحبها الذى وقع عليها فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبها . . )

(٥) هو عبد العزى بن منقذ ابن ربيعة ، ينظر أسد الغابة ١/١٣٣ .

(٦) ينظر أسد الغابة : ١/١٣٤ .

(٧) أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ ، ينظر أسد الغابة : ٤٠٦/٣ .

إيادى ، وإما مضرى هوازنى ، وإما من بقايا نمود . وهذا الأخير رواه معمر<sup>(١)</sup> في جامعه ، وعلى كل<sup>(٢)</sup> فليس تقيف من نسل عيسى بن مريم ، ولا كان لعيسى ولد قط ، وقد جاء عنه عليه السلام في خير الدجال : ( أقرب الناس شبيهاً به ابن قطن<sup>(٣)</sup> ) وليس في هذا دليل على ولادته له ، وقال في موسى : ( كأنه من رجال شنوءة<sup>(٤)</sup> ) وشنوءة من الأزدي ، وقال في إبراهيم : ( أشبه الناس به صاحبكم<sup>(٥)</sup> ) ( يعني نفسه . وفي رواية أخرى : ( ما رأيت أشبه بصاحبكم ولا صاحبكم أشبه به منه<sup>(٦)</sup> ) ، وهذا اللفظ مشكل من جهة العربية ، والشبه ههنا من قبل الولادة والبنوة ، بخلاف ما قبله ، والحمد لله .

---

(١) هو أبو عروة معمر بن راشد الأزدي الحافظ ، صاحب الزهري ، توفي في رمضان سنة ١٥٣ ينظر العبر : ٢٢٠/١ .

(٢) في الأصل : وعلى ما .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب بدء الخلق ، باب : واذكر في الكتاب مريم : ٢٠٣/٤ : « وأقرب الناس به شبيهاً ابن قطن ، قال الزهري : رجل من خزاعة ، هلك في الجاهلية » ، وينظر صحيح مسلم : ١٠٨/١ .

(٤) أخرجه البخارى في كتاب بدء الخلق ، باب قول الله تعالى : ( وهل أتاك حديث موسى ) : ٤ / ١٨٦ ، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ .

(٦) ينظر الروض الأنف : ٢٤٧/١ .

## ١١ — مسألة

[ في البهام مراداً بها الإبهام ]

وأما « البهام » في رواية السمرقندي ، فلم يَبْلُغْنِي عن أحد من أهل اللغة أنه حكاهما لغةً ، وإنما الفصح « إبهام » ، وفيها لغة مَوْلدة كثرت في الصدر الأول ، ونبه أهل اللغة عليها ، وهي البَهم ، وجمعها إبهام ، ولشهرتها في الزمن الأول نَبَّه عليها صاحب الفصيح<sup>(١)</sup> فقال : وهي الإبهام التي في اليد ، وأما البهام فجمع البَهم<sup>(٢)</sup> ، فتقوله هذا يدل على أنه قد سمع فيها خلافاً ، أو بلغه فيها لغة ضعيفة ، فاختار اللغة الفصحى ، والله أعلم .

فإن صحت تلك الرواية فتكون البهام جمع بهم ، ويكون المعنى : أشار بالإبهام جَمْعاً في معنى التثنية ، وهذا كله بعيد ، والحق أبلغ .

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، سمع محمد بن زياد ، ومحمد بن سلام ، والزيير بن بكار وغيرهم ، وروى عنه الزبيدي والأخفش على بن سليمان ، وأبو بكر الأنباري وكثيرون ، وله مصنفات كثيرة ، منها كتاب الفصيح والمجالس ، ولد سنة ٢٠٠ ، وتوفي سنة ٢٩١ ، ينظر إنباه الرواة : ١٣٨/١ ، والعبر : ٨٨/٣ .

(٢) في شرح الفصيح للمروى ٥٢ : « وهي الإبهام للأصبع الأولى الفليضة من يد الإنسان ورجله ، فأما البهام - بغير ألف - فجمع بهم ، والبهم جمع بهمة هي أولاد الضأن خاصة » .

## ١٢ — مسألة

[ في جمع أب على أ بين ، وتثنيته تثنية المنقوص ]

وأما العلاء وسهيل<sup>(١)</sup> عن أبيهما ، فقد تتخرج رواية الخفض وهي أقرب من رواية الفتح . ويكون المعنى : آباؤهما ، ويكون من باب قوله : ( صَفَّتْ قُلُوبُكُمَا )<sup>(٢)</sup> جمع في معنى التثنية ، لإضافته إلى ضمير الاثنين ، وقد يجمع الأب على أ بين ، وتحذف النون للإضافة ، فنقول : عن أبيهما ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَئِينَ وَفَدُّنَا بِالْأَيْدِي  
وَقَالَ عَبَّاسٌ<sup>(٤)</sup> :

فَقُلْنَا أَسْلَمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ

لحذف النون من « أخون » للإضافة ، وقرئ في غير السنج : ( نمبد إهلك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل )<sup>(٥)</sup> ، قال ابن جني<sup>(٦)</sup> في المحقَّب : أبيك في (١) في صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ١٣٩/٤ : « . . . حدثنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة . . . » وينظر : ٤/٥ .

(٢) التحريم : ٤ .

(٣) البيت لزياد بن واصل ، شاعر جاهلي ، وهو من شواهد الكتاب : ١٠١/٣ ، وللقنطرب : ١٧٤/٢ ، وقد استشهد به السهيلي في الروض الأنف : ٣٩٢/٢ ورواية صدره في اللسان والتاج :

\* فلما تعرفن أصواتنا \*

(٤) هو العباس بن مرداس ، وقد تقدم ذكره ، والبيت من قصيدة ذكرها ابن إسحاق في السيرة ٤١٥/٢ وعجزه :

\* وقد برأت من الإحن الصدور \*

وقد تعرض السهيلي له في الروض : ٢٩٢/٣ ، وينظر للقنطرب : ١٧٤/٢ .

(٥) البقرة : ١٣٣ .

(٦) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، صاحب أباعلى الفارسي ولازمه وأخذ عنه ، وله =

هذه القراءة جمع مسلم<sup>(١)</sup>، وحذفت النون للإضافة .

وأما أَيْبَهُمَا — بفتح الباء — فله وجه في القياس ، وهو أن تقيسه على هَنْ ودم وغدٍ ، فإنك تقول فيه : الأَب وأَب ، كما تقول : الدم ودم ، تقول في الدم لما أضفته مثني : دميهما مثل يديهما ، إلا أن الأَب والأَخ والحَم والقَم إذا أُضيفت هذه الأسماء لم تكن محذوفة الآخر في حال الإفراد ، فكيف في حال التثنية ، وهم يقولون في التثنية : أبوان وأخوان ، بالواو دون إضافة ، فكيف في حال الإضافة مع عدم التنوين والنون ، فَبَعْدُ أن يكون مثل دم ويد . ولم يبعد كل البعد ، فلا تقطع بأنها لحن ، ولكن رواية مَنْ رَوَى عن أَيْبِهِمَا أسعد بالصواب ، وأَمْلَحُ في صنعة الإعراب .

### ١٣ — مسألة

[ في وصف المذكر بمؤنثه ]

وأما قوله : « على حمارِ أُنْثَى » فيستقيم على البذل أو على النعت ، أما البذل ، فبذل الشيء من الشيء ، وهما شيء واحد ، وهو بدل نيكرة من نيكرة أعم منها ، كما تقول : مررتُ بشجرة زيتونة ، وذلك أن الحمار يجمع الذكر والأنثى ،

= تصانيف مشهورة منها الخصائص واللمع والمختص ، عاش بين ( ٣٢٢ - ٣٩٢ ) ينظر إنباه الرواه : ٣/٣٣٥ ، ومقدمة الخصائص .

(١) في المختص ١/١١٢ : « . . وطريق ذلك أن يكون أَيْبُك جمع أب على الصحة ، على قولك للجماعة : هؤلاء أبون أحرار ، أى : آباء أحرار ، وقد اتسع ذلك عنهم » وذكر بيت الكتاب للتقدم .

(٢) أخرج البخارى في كتاب العلم ، باب متى يصح سماع الصغير ١/٢٩ عن ابن عباس قال : « أقبِلت راصباً على حمارِ أُنْثَى . . . » وينظر : ١/١٣٢ ، ٢١٨ .

ولولا ذلك لعذر من يقول من المعجم : لم يحرم الله إلا الخنزير الذكر ، إذ لم يسمع للخنزيرة<sup>(١)</sup> ذكر .

وأما النعت فأنا إليه أميل ، لأن الأتان هي الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر<sup>(٢)</sup> ، وغراب أنثى ، فكذلك تقول على هذا : حمار أتان<sup>(٣)</sup> ، لأن الأتونة وصف كجملة الأوصاف في الأعراض ، وليس هو عندهم بمنزلة الإنسان من الحيوان ، فإنه يتميز من الأسد بالتنوع ، ويتميز الذكر من الأنثى بالصفة اللازمة في مذهب قوم ، وبالعرض في مذهب آخرين .

وأما من رواه بغير تنوين فهو في مذهبننا لا يجوز ، وفي مذهب قوم من النحويين يجوز ، لأنهم يميزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان نحو : مسجد الجامع وجانب الغربي ، وعندى أن ذلك لا يجوز إلا بشرطين ؛ أحدهما : أن يكون الثانى معرفة مثل : طهرنى بماء البارد ، ومثل : ( شهر رمضان )<sup>(٤)</sup> ، والشرط الثانى : أن يؤمن فيه اللبس ، وهذان الشرطان معدومان في حمار أتان ، ولو عرفت أيضاً فقلت : حمار الأتان ، لم يجوز ، لأنه يلتبس أن يكون غيراً لها ، فالرواية عندى منكورة ، والله أعلم .

(١) فى الأصل : للخنزيرة .

(٢) ذكر البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب قول الله تعالى : ( وبش فيها من كل دابة ) ١٥٤/٤ هـ قال ابن عباس : الثعبان الحية الذكر منها .  
وفى إصلاح المنطق لابن السكيت ٣٩٦ : « وتقول : هذا بطة ذكر ، وهذا حمامة ذكر ، وهو شاة إذا عنيت كبشاً ، وهذا بقرة إذا عنيت ثوراً ، وهذا حية ذكر ، وإن عنيت مؤنثاً قلت : هذه حية » .

(٣) فى الأصل : حمار أتاننا .

(٤) البقرة ١٨٥ .

## ١٤ — مسألة

[ في توجيه قراءة البخارى : آتياً طوعاً أو كرهاً ]

وأما ما وقع في التفسير من قوله : ( آتياً طوعاً أو كرهاً )<sup>(١)</sup> فنقد ذكر أن البخارى<sup>(٢)</sup> رحمه الله كان يهيم في القرآن ، وأنه أورد في كتابه آيات كثيرة على خلاف ما هي في التلاوة<sup>(٣)</sup> ، فإن كان هذا الموضع منها وإلا فهم قراءة بَلَّغْتَهُ ، ووجهها إن كانت قراءة : أن أعطيا الطاعة ، كما تقول : فلان يعطى الطاعة لفلان ويمطى بيده<sup>(٤)</sup> ، فَسَكَانٌ مَعْنَاهُ : آتينا ما يراد منا . وقد قرئ : ( ثم سئلوا الفتنة لأتوها )<sup>(٥)</sup> وآتوها ، والفتنة خلاف الطاعة أو ضدها ، وإذا جاز الإتياء في هذه جاز في هذه ، والله أعلم .

(١) نصبت : ١١ .

(٢) هو الإمام جبر الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن يزيد البخارى ، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ ، ولد سنة ١٩٤ وارتحل سنة ٣١٠ فلقى علماً من الشيوخ ، وكان من أوعية العلم ، يتوقد ذكاء ، توفي رحمه الله سنة ٢٥٦ . ينظر العبر للذهبي : ١٢/٢ ، والوفيات : ٣٢٩/٣ .

(٣) ذكر البخارى في كتاب التفسير ١٥٩-٦ : « وقال طاوس عن ابن عباس آتيا طوعاً : أعطيا ، قالتا آتينا طائعين » ومعنى هذا أن القراءة : آتيا وآتينا ، وليس كما هو مطبوع ، وبوضعه كلام السهيلي بعد ، وقد ذكر الزمخشري هذه القراءة ينظر الكشف : ١٤٨ / ٤ .

(٤) في أساس البلاغة : ومن المستعار : أعطى بيده ، إذا انقاد .

(٥) الأحزاب : ١٤ وفي الكشف للزمخشري ٣ - ٤١٨ : « وقرئ : لآتوها لأعطوها » .



## ١٥ — مسألة

[ في توجيه تسعة وتسعين اسم ، بخفض التمييز ]

وأما « تسعة وتسعين اسم »<sup>(١)</sup> بخفض اسم ، فيخرج ، لأن قوماً من العرب يجعلون الإعراب في النون ، يلزمون الجمع الياء فيقولون : كم سنيناً ؟ وعرفت سنيناً ، ولا يفعلون هذا مع الواو ، وإن صغروا « سنون » بالواو المنقلبة ياء في النصب والخفض ، قالوا : سُنِّيَّات ، فإن صغروا سنيناً قالوا : سُنَّين ، كما تقول في جنين : جُنَّين ، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

\* وقد جاوزت سن<sup>(٣)</sup> الأربعين \*

وقال آخر<sup>(٤)</sup> :

\* وابن أبيّ أبيّ من أبيّين \*

---

(١) أخرج مسلم في كتاب الذكر والدعاء ، باب في أسماء الله تعالى ٦٢/٨ عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً ، ويبدو أن في الحديث رواية أخرى هي التي يخرجها السهلي .

(٢) هو سحيم بن وثيل الرياحي ، شاعر مخضرم ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادي في الخزانة ١ / ١٢٦ ، وصدوره :

وماذا ينبغي الشعراء مني

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٢ ، ٤ / ٣٧ .

(٣) في المقتضب والخزانة : حد .

(٤) هو ذو الإصبع العدواني ، شاعر جاهلي ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادي

في الخزانة : ٣ / ٢٢٦ / ٢٢٨ ، وصدوره :

إني أبيّ أبيّ ذو عافطة

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٣ .

وقال الفرزدق: <sup>(١)</sup>

\* إلا الخلاف من بعد التبيين \*

وحذفنا صدور الأبيات لشهرتها ؛ فإذا قلت على هذا : تسعين اسم ، فعلمة  
النصب فتحة النون ، وانحذف للإضافة التنوينُ من تسعيناً ، وفي هذا الحديث  
من رواية [ تسعة وتسعين ] <sup>(٢)</sup> مائة إلا واحدة ، فأنت الاسم لأنه كلمة ، لا أن  
الاسم بمعنى التسمية ، كما زعم من قصر خطوة في هذا الباب ؛ قال سيديويه :  
« السكام اسم وفعل وحرف » <sup>(٣)</sup> ، فجعل الاسم كلمة ، ولا يكون الاسم بمعنى  
التسمية أبداً ، كما لا يكون الحلي بمعنى التحلية ، تقول : عجبت من تسمية زيد  
ابنه بفلان ، ولا يجيز أحد : عجبت من اسم زيد ابنه بفلان ، كما <sup>(٤)</sup> لا يكون  
اسم ومسمى بمعنى واحد أبداً ، ولا أجازته نحوى ولا عربى ، ولو جاز لقلت أنا :  
الاسم بفلان ، كما تقول : المسمى بفلان ، ولقلت : إلى أجل اسم ، أى إلى أجل  
مسمى ، فسميحتان الله ! ماذا كثرت الجهالات حتى نسبت اللغات المقولات ،  
فضلا عن المعاني المقولات ، وحتى نسبت المقالات لمن لا ينتحلها ، وتقول على أهل  
السنة مذهباً لم يعتقده ولم ينتحلوه ، وأضيف إليهم مكذوب لم يفوهوا به  
ولم يقولوه <sup>(٥)</sup> ، وقد مضت القرون الثلاثة فما تكلم بهذه السخافة سئ ولا معتزلى ،

(١) لم أجده في ديوانه . (٢) في الأصل : سبعين .

(٣) الكتاب : ١ / ٢ .

(٤) في الأصل : وكما .

(٥) قال البغدادى في أصول الدين ١١٤ ، ١١٥ : « اختلفوا في الاسم ؛ فقال  
أكثر أصحابنا : إنه للمسمى والعبارة عند تسميات له ، وقد نص أبو الحسن الأشعرى  
على هذا القول في كتاب تفسير القرآن » .  
وينظر روح المعاني للألوسى : ١ / ٥٢ .

ولا اعتقدوه ، لا كاتب ولا أمي ، ولا قوّم أن المسمى هو الاسم فصيح ولا عجمي ، وذلك من عهد آدم الذي علّم أسماء المسمين بها ، وقيل له : هذا اسم هذا ، ولو قيل له : هذا مسمى هذا ، وهو هو ، ما عقل ولا علم ، لأن هذا كلام غير معقول ولا منقول ، وعلى هذا درجت الأمم كلها ، لم يقتد منهم عاقل أن العبارة هي المعبر عنها ، وأن العلامة على الشيء هي العلم عليه ، ولا أن الحلية هي المحتلى بها .

ثم قال هؤلاء المتأخرون المنتسبون إلى أهل السنة ، وهم عن سَنَنِهِمْ ناكبون ، أمّا لزمتهم الحجة بقوله : ( لله الأسماء الحسنى )<sup>(١)</sup> ، وبقوله عليه الصلاة والسلام : « لى خمسة أسماء »<sup>(٢)</sup> ، وياجماع النحويين على أن الاسم : ما دخله الخفض والتنوين ، فقالوا : الاسم فى هذا كله بمعنى التسمية ، ثم قد يكون أيضاً هو المسمى ، فجاءوا بمنذر أقبح من ذنب ، فبينما كذبوا على العرب كذبة واحدة كذبوا عليهم كذبة أخرى ، ومتى كان التفعيل بمعنى النعل ، والتعميم بمعنى العامة !!

ثم العجب كل العجب من احتجاجهم بـ ( سبح اسم ربك الأعلى )<sup>(٣)</sup> ، و ( اذكر اسم ربك )<sup>(٤)</sup> ، فلم يكفهم أن يعملوا العبارة هي المعبر عنه ، والكلمة المؤلفة من : ألف ، لام ، هاء ، هي المسمى بها سبحانه حتى جعلوا العبارة

(١) الأعراف : ١٨٠ .

(٢) أخرج البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء فى أسماء رسول الله ٤ / ٢٢٥ عن جبير بن مطعم ، قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لى خمسة أسماء : أنا محمد وأحمد وأنا الماحى الذى يمحو الله فى الكفر ، وأنا الحاشى الذى يحشر الناس على قدى ، وأنا العاقب » .

(٣) الأعلى : ١ .

(٤) اللزمل : ٨ .

عن العبارة هي المعبّر عنه الأول ، ففعلوا الكلمة التي هي : ألف ، سين ، ميم ، التي هي عبارة عن : ألف ، لام ، لام ، هاء ، جعلوها هي المسيح الشبوح القدوس ، سبجانه ، والرسول عليه السلام المنزل عليه هذا الكلام ، أعني : (سبّح اسم ربك الأعلى) لم يقل قط : سبجانه اسم ربى ، وكان أشد الناس امتثالاً لأوامر ربه ، ولا قال أيضاً : سجدت لاسم ربى ، ولكنه فهم عليه السلام أن المسيح هو الذى يعبر عنه عند التفاهم بهذه الكلمة ، وهى قولك : الله ، والاسم الذى هو : ألف ، سين ، ميم ، عبارة عن الكلمة المقولة باللسان ، المؤلفة من حروف : ألف ، لام ، لام ، هاء ، وتلك الكلمة عبارة عن المعروف بالعقل ، سبجانه .

ولو أمر عليه السلام أن يذكره ويسبجه بالقلب خاصة ، لقيل له : سبّح ربك ، ولكنه أمر أن يجمع بين ذكر القلب واللسان ، والاسم محلّه اللسان ، فقيل له : سبّح اسم ربك ، حتى يكون ذاكرة بقلبه ولسانه معاً ؛ إذ الإيمان هو الإقرار باللسان والجنان معاً ، ألا ترى أن غير الآدميين لم يخبر عنهم أنهم يسبحونه باسمه ، وإنما قيل : ( يسبح له ما فى السموات والأرض )<sup>(١)</sup> وفى الملائكة : ( يسبحونه )<sup>(٢)</sup> فهذه فائدة ذكر الاسم مقرونا بالتسبيح والذكر دون سائر العبادات ، فقد قيل له : ( اتق الله )<sup>(٣)</sup> ، و ( اعبد ربك )<sup>(٤)</sup> ، ولا يجوز هاهنا ذكر الاسم البتة ، وكذلك : ( صل لربك وامحرم )<sup>(٥)</sup> .

(١) الحشر : ٢٤ .

(٢) من قوله تعالى فى سورة الأعراف ٢٠٦ : ( إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون ) .

(٣) الأحزاب : ١ .

(٤) الحجير : ٩٩ .

(٥) البكوة : ٢ .

فإن قالوا : قولك هذا هو مذهب المعتزلة الذين يقولون : إن الأسماء مخلوقة .

قلنا : من أصل أهل السنة أن كلام الله قديم غير مخلوق ، وهذا هو الحق ، ولا يقولون : إن الكلام هو المتكلم به ، وأسماءه سبحانه هو المتكلم بها ، وكما لم يزل متكلماً بها فلم تزل قديمة ، إذ الكلام القديم يتضمنها ، فإذا تكلم العبد بها فالعبد وكلامه محدث ، وعند ذلك نصرح بالغيرية بالإضافة إلى كلام العبد ، وأما بالإضافة إلى كلام الرب فلا نقول : هي مخلوقة ، فلا يلزمنا مذهب القوم القائلين بالمخلوق ، وأنتم أيها القائلون بأن الاسم هو المسمى قد خالفتم مذهب أهل السنة ، لأنهم لا يقولون إن الكلام هو المتكلم ، وكلامه متضمن لأسمائه ، فقد ابتدعتم بدعة أخرى وجعلتم من الكلام ما هو المتكلم ، ومنه ما ليس هو المتكلم ولا هو غيره ، وجعلتم الكلام كلامين ، وهذا أيضاً نقض آخر لأصولكم وأصل أهل السنة ، لأن الكلام عندهم كلام واحد لا يختلف لنفسه ، وإنما تختلف متعلقاته ، ولذلك قال سبحانه : ( مِدَادُ الْكَلِمَاتِ رُبِي )<sup>(١)</sup> فالكلمات جمع ، ولكنه منصرف إلى معلوماته وما يتعلق بالكلام به ، والحجاج على هذه المسألة بجة ، والعوائد الناشئة عن الكلام فيها كثيرة ، قد أوردنا فيها جملاً كافية في غير هذا الإملاء<sup>(٢)</sup> ، وبالله التوفيق .

## ١٦ — مسألة

[ في توجيه « يا نساء المؤمنات » برواياتها ]

وأما « يا نساء المؤمنات »<sup>(٣)</sup> بالرفع ، فنتعت على اللفظ ، لأنه معرفة بالدعاء

(١) الكهف : ١٠٩ .

(٢) ينظر نتائج الفكر ، ورقة : ٢ ، ٣ ، ١ .

(٣) أخرج مسلم في كتاب الهبة وفضلها ٣٠١/٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه

وبالنصب نعت على الموضع ، وأما نصب النساء فبالإضافة إلى المؤمنات ،  
 كما تقول : جانب الغربى ، وماء البارد ، وليس هو كما توهموه <sup>(١)</sup> من الحذف ،  
 أى جانب المسكن الغربى ، فإن هذا تأويل محال ، لأن المسكن الغربى ليس غير  
 الجانب ، ولا تقدر أن تجعله غيراً له إلا بفساد المعنى ، أو ترجع إلى ما أصلمناه  
 أولاً ، فتقول : هو من باب إضافة المسمى إلى الاسم إذا كان الاسم معرفة ،  
 كقولهم : عمرو بطة ، وزيد قفة ، وسعد ناشرة ، ونحو منه : شهر رمضان ،  
 وشهر رجب ، ويوم الأحد . وقد حكى عنهم : ذو زيد ، أى صاحب هذا الاسم .  
 وفى أقيال حمير : ذو تمخرو ، وذو جدن ، فإذا عُرِفَ المسمى بلقب أو بصفة  
 لازمة أضيف إليها تعريفاً بها ، وتستحيل إضافة الشيء إلى نفسه عقلاً ونقلاً ،  
 ولكنه مسمى أضيف إلى اسمه ، والله ولى التوفيق .

## ١٧ - مسألة

[ فى إعراب رُبّ ]

وأما : ( رُبّ كاسية <sup>(٢)</sup> ) فالأحسن على مذهب سيبويه الخفض على النعت

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا نساء المسلمين ، لا تحقرن جارة لجارتها ،  
 ولو فرسن شاة » .

وفى الهاش نقلاً عن عياض رواية أخرى هي : يا نساء المؤمنات ، ينصب نساء  
 وخفض المؤمنات ، وبالرفع فهما ، قال عياض : ويجوز رفع نساء وكسر المؤمنات  
 نعتاً لنساء على الموضع ، وهى التى أشار إليها السهيلي « وبالنصب نعتاً على الموضع » .  
 (١) يشير إلى البصريين ، ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات  
 الأنبارى : ٤٣٨ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب العلم ، باب العلم والعظة بالليل ٣٩/١ ، ٤٠ . عن  
 أم سلمة قالت : « استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقال : سبحان الله ! ماذا

ومن مذهبه أن « رب » حرف خفض<sup>(١)</sup>، وأنها تختص من بين سائر حروف الخفض بالتقدم<sup>(٢)</sup> في أول الكلام، وألا تعمل إلا في نكرة<sup>(٣)</sup>، وألا يكون محذوها إلا ممنوتا<sup>(٤)</sup>، ثم قد يحذف الفعل الذي تتعلق به كثيرا؛ تقول: رُبَّ رجل عاقل لقيته، فعاقل نعمت، ولقيته أيضاً في موضع نعمت آخر، وقد تم الكلام، ولكن على تقدير حذف فعل آخر تتعلق به رُبَّ، وإلا كان الكلام بمنزلة من يقول: برجل عاقل لقيته، ويسكت؛ فهذا في الباب ونحوها لا يجوز، وفي « رب » جائز على حذف الفعل.

فإن قلت: « ربَّ رجل عاقل لقيته » بلا هاء، تعاقبت رب بليق، ولم يكن في الكلام حذف، وإن قلت: « رب رجل عاقل »، فالرفع جاز عندهم على إضمار المبتدأ، والجملة في موضع النعت؛ إذ لا بد من نعت في هذا الباب، والفعل محذوف، وأنشدوا:

إِنْ يَمُوتُ لَوْكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ<sup>(٥)</sup>

أزل الليلة من الفتن؟ وماذا فتح من الخزائن؟ أيقظوا صواحيب الحجر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة.

- (١) في الكتاب ٢٩٣/١: « ورب غير اسم بمنزلة من » وينظر المقتضب: ٦٥/٣
- (٢) في المقتضب ١٤٠/٤: « ولا تكون رب إلا في أول الكلام ».
- (٣) في الكتاب ٢١٢/١: « فرب لا يقع بعدها إلا نكرة » وينظر أيضاً: ٣٥٠/١، والمقتضب: ٢٨٩/٤.

(٤) في المنخى: وتنفرد رب بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته . . . وغلبة حذف معداها ومضيه.

(٥) البيت من شواهد المقتضب: ٦٦/٣، وهو لثابت قطنة شاعر أموى من أبيات يرثي بها يزيد بن المهلب، ذكرها صاحب الأغاني ٢٧٩/١٤، ورواية فيها:

\* . . . وبعض قتل عار \*

وينظر الوفيات: ٣٥١/٥.

أى : هو عار ، وعلى هذا يكون الرفع في « عارية » ، أى هي عارية ، والفعل الذى تتعلق به رب محذوف ، كما تقدم ، وأجاز الكسائى<sup>(١)</sup> أن تكون رب اسماً مبتدأ ، والمرفوع خبرها<sup>(٢)</sup> ، وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائى<sup>(٣)</sup> ، ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه ، وإن كانوا قد احتجوا أن « رب » حرف لأن حروف الجر لا تدخل عليها ، كما تدخل على كم فنقول لهم : المانع من ذلك ما تضمنته من معنى « قل » و « أقل » ؛ تقول العرب : قل رجل يقول ذلك ، كما تقول : ما يقول ذلك إلا زيد ، وحروف الجر لا تدخل فى هذا المقام ، فامتنعت أن تدخل على « رب » لأن معناها من معنى « قل » والله أعلم .

(١) هو الإمام أبو الحسن على بن حمزة الأسدى ، إمام الكوفيين فى النحو والقراءة ، وهو أحد السبعة ، قرأ على حمزة ، وتلمذ للخليل بن أحمد ، قال الشافعى : من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى ، توفى سنة ١٨٩ .

(٢) ينظر المتنى : رب ، والإنصاف : ٨٣٢ .

(٣) يهد ابن الطراوة ( ت ٥٢٨ ) أعظم شيوخ السبائى أثرا فى اتجاهه النحوى ، واللغوى ، فقد أخذ عنه السبائى وعن تلاميذه ؛ سمع ابن الطراوة على الأعلام كتاب سيوييه ، كما أخذ عن عبد الملك بن سراج وروى عن أبى الوليد الباجى ، وقد جمع بين الأدب والعلم بالنحو ، فلقب لذلك بالأستاذ ، وكان إلى هذا شاعرا مجيدا ، وله مناقشات مذكورة مع أبى الحسن الحصرى ، كما كان ناثرا صاحب رسائل ، ينظر إنباه الرواه ، مخطوط : ٣٩٩/٢ ، وبغية الدعاة : ٦٠٢/١ ، ٣٤١/٢ .



## ١٨ — مسألة

[ في بنية «تَهْرَاق» وسرها ]

وأما «تَهْرَاق الدماء»<sup>(١)</sup> فإن الدماء مفعول بالإرافة ، والمعنى : تهريق الدماء ، ولكن العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها ، وهي في معنى «تستحاض» وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله ، والتي تهريق الدماء هي التي تستحاض ، ولا يجوز أن يقال : هي تهراق الماء والخل ، لعدم هذا المعنى فيه .

والعدول باللفظ عن أصله إلى وزن ما هو في معناه كثير في كلامهم ، وأصل صحيح في أغراضهم ، قالوا : ناقة عائذ ، إذا عاذ بها فصيلها ، لأنها في معنى عاطف وفي التنزيل : ( والهدى معكوفاً )<sup>(٢)</sup> وعكف لا تتعدى ، ولكنه في معنى [ محبوبس وهو في معنى ]<sup>(٣)</sup> عاكف ، فبدلوا عن لفظ عاكف ، وقالوا : مكث فهو ما كث ، إذا أرادوا معنى سكن وخلد ، وإذا دخل الكلام معنى بطؤ قالوا : مكث ، في التنزيل : ( فـمكث غير بعيد )<sup>(٤)</sup> عليه أ كثر

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الصلاة : ٦٢ عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « إن امرأة كانت تهراق الدماء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »

(٢) الفتح : ٢٥ .

(٣) ما بين القوسين غير موجود في الأصل ، والسياق يقتضيه ، وقد رجعت فيه إلى الروض ، يقول السهيلي ٢/٣٢٦ ، ٣٢٧ : « والهدى معكوفاً — وإن كان عاكفاً — لأنه محبوبس في المعنى ، فتعول وزنه في اللفظ إلى وزن ما هو في معناه ، كما قالوا في المرأة : تهراق الدماء . . . »

(٤) النحل : ٢٢ .

القراء<sup>(١)</sup> ، وحين أرادوا معنى الخلود [ قالوا : مكث ، في التنزيل ]<sup>(٢)</sup> ( قال :  
إنكم ما كنون )<sup>(٣)</sup> والحمد لله .

### ١٩ - مسألة

[ في ورود الطلب مورد الخبر ]

وقوله : ( لا يتحرى أحدكم )<sup>(٤)</sup> يجوز على الخبر عن مستقر الشريعة ، أى :  
لا يكون هذا في الشريعة ، و « يصلى » ، بالنصب وبالرفع ، أما النصب فلمخالفة  
الثاني الأول ، كما تقول لمن يأتيك ولا يحدثك : لا تأتينا فتحدثنا ، لأن  
النفى واقع على الثاني دون الأول ، وأما الرفع فعلى نفيهما جميعاً ، وكذلك .  
( لا تلبسوا علينا فتجعله عنكم )<sup>(٥)</sup> يجوز فيه النصب والجزم ، مثل قوله :  
( لا تفترؤا على الله كذبا فيسحقكم )<sup>(٦)</sup> وقد قرئ : فيسحقكم ، فن نصب  
فالنهي واحد ، ومن جزم فالتنهي نهيان ، والحمد لله .

---

(١) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٢٨٩ : « وقوله : فسكت غير بعيد ، قرأها  
الناس بالضم ، وقرأها عاصم بالفتح » .

(٢) ما بين القوسين غير موجود في الاصل ، والسياق يقتضيه .

(٣) الزخرف : ٧٧ .

(٤) أخرج البخارى في كتاب الصلاة ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس  
١٥٢/١ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتحرى أحدكم  
فيصلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها » .

(٥) أخرج مالك في الموطأ ، كتاب الطلاق ، باب ما جاء في البتة . . . قول  
عبد الله بن مسعود : « لا تلبسوا على أنفسكم وتجعله عنكم . . . » .

(٦) طه : ٦١ .

## ٢٠ - مسألة

[ في اسم الزمان ]

وأما (مَنْزِل شدة)<sup>(١)</sup> فلست أحفظ فيه إلا فتح الليم وكسر الزاي ، وهو أليق بسياقة الكلام ، لأنه قال : يَنْزِل ، ولم يقل : يُنْزَل ، ولو قال : مُنْزَل لجاز ، ولكن فتح الليم مع كسر الزاي فصاحة عظيمة واستعارة مليحة ، والمنزل يكون بمعنى الموضع والمكان الذي هو ظرف للنزول ، وليس هو المقصود ههنا ، ويكون بمعنى المصدر ، أى النزول ، ولكنه بفتح الزاي في المصدر أشهر وأعرف ، نحو المضرب والمنكح ، ولا معنى للنزول أيضا هاهنا ، لأن النزول لا ينزل ، ويكون بمعنى الزمن الذي هو حين للنزول ؛ تقول : أنت الناقاة على مَضْرِبِهَا<sup>(٢)</sup> ، أى حين ضَرَبَها ، وهو المقصود هاهنا ؛ تقول : نزل بهم يوم شديد ، ونزل بهم ساعة يؤس ، وتقول : نزل الليل ، والنزول في هذا كله صحيح المعنى ، لأن

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الجهاد : ٤٤٦ ، عن زيد بن أسلم من كتاب أرسله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى قائده أبي عبيدة ، وقد تخوف من هجوم الروم : « أما بعد ، فإنه مهما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة ، يجعل الله بعده فرجا ... » .

(٢) في الأصل : على حين مضربها .

وفي الكتاب ٢/٢٤٧ : « وقد يحىء المفعول يراد به الحين ، فإذا كان من فعل يفعل بنيته على مفعول [يعنى بكسر العين] تجعل الحين الذى فيه الفعل كالسكان ، وذلك قولك : أنت الناقاة على مضربها ، وأنت على منتجبها ، إجماعا تريد الحين الذى فيه التناج والضراب » .

وقال بعد ذلك : « وقالوا : المصيف ، كما قالوا : أنت الناقاة على مضربها ، أى على زمان ضرابها » .

أجزاء الزمان إنما يأتي بها الله سبحانه ، فكأنها تنزل من عنده بما شاء من مكروه ومحبوب ، وشدة ورخاء ، والله أعلم ، والحمد لله .

#### ٢١ - مسألة

[ في توجيه : جاء الأولين والآخرين ]

وأما « جاء الأولين والآخرين » فالنصب فيه بعيد ، إلا أن يكون مشبها بقوله : دخلوا الأول فالأول ، وليس مثله ، ولا أحسب هذه الرواية صحيحة ، وإن صحت فعلى إضمار فعل ، كأنه حين قال : يجمع الناس ، علم أن الله هو الجامع لهم ؛ فقال : الأولين والآخرين ، وهذا الغرض قد بينه سيدي<sup>(١)</sup> ، وأكثر<sup>(٢)</sup> من الشواهد عليه .

#### ٢٢ - مسألة

[ في إعراب : مُثِّلْ له يوم القيامة شجاعاً أقرع ]

وأما ( شجاعاً أقرع<sup>(٣)</sup> ) فنصبه على الحال ، أى تمثّل له كنزّه في هذه الحال .

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٢٩ ، ١٣٠ : هذا باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل لإظهاره من غير الأمر والنهى . (٢) في الأصل : وكثر .

(٣) أخرجه البخارى في وجوب الزكاة ، باب إنهم مانع الزكاة ١٣٢/٢ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة . . . » .

٢٣ - مسألة

وأما : ( أهله وماله <sup>(١)</sup> ) فالرفع فيهما والنصب بين ، إن جعلت في ( وتر )  
اسما مضمرا نصبت ، وإلا رفعت .

٢٤ - مسألة

وأما : ( اقتتلوا والكفار ) فمفعول معه .

٢٥ - مسألة

وأما : ( حسبكم سنة نبيكم ) <sup>(٢)</sup> ، فن نصب « سنة نبيكم » بالكلام  
أمر بعد أمر ، كأنه قال : اكتفوا ، الزموا سنة نبيكم ، كما قال :  
\* يا أيها المشرك ذلوا دونكم \*  
فذلوا عندهم منصوب بإضمار فعل الأمر ، ودونكم أمر آخر .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب إثم من فاتته العصر ١/١٤٥ عن  
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذي تنوته صلاة العصر كأنما  
وتر أهله وماله » .

(٢) ينظر البخاري ، باب الإحصار في الحج ٣/١١٠ .

٢٦ — مسألة

وأما قول سعد : ( فالشطر قال : لا )<sup>(١)</sup> فالخفص فيه أبين من النصب ، لأن النصب بإضمار فعل ، والخفص مردود على قوله : ( بثلى مالى ، قال : لا ) .

٢٧ - مسألة

[ فى توجيهه : إنك أن تخلف ]

وأما « أن تخلف »<sup>(٢)</sup> فليس لفتح الهمة فيه وجه ، ولعل الرواية : لن تخلف ، باللام ، فظننا كثير من الرواة ألفاً مفصولة ، وكذلك وقعت عندى فى الكتاب : لن تخلف ؛ وأما كسر الهمة فهو الوجه ، وليست تكون إن الخفصة من إن التى للإيجاب ، ولكن تكون نافية ، ويكون الفعل بعدها مرفوعاً ، لا أعرف وجهاً غير هذا .

٢٨ — مسألة

[ فى إعراب : بلغ منى الجهد ]

وأما ( بلغ منى الجهد )<sup>(٣)</sup> ، بالنصب ، أى بلغ منى جبريل الجهد ، ومن رواه بالرفع وفتح الباء واللام ، فالنفعول محذوف ، أى بلغ منى الجهد مبلغاً ما ، ونال منى .

(١) أخرجه البخارى فى باب رثى النبى صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة ١٠٣/٢ عن سعد بن أبى وقاص قال : « أفأصدق بثلى مالى ؟ قال : لا ، فقلت : فالشطر ؟ فقال : لا . . . » .

(٢) أخرجه البخارى فى الحديث المتقدم ، قال سعد : « فقلت : يا رسول الله ، أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك إن تخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة » وفى الهامش رواية أخرى وهى : أن يدل لن .

(٣) أخرجه البخارى فى حديث بدء الوحى ٣/١ ، قال عليه السلام : « فأخذنى فغطى حتى بلغ منى الجهد » وفى الهامش : ويروى بضم الجيم والذال فى الموضعين .

## ٣٩ — مسألة

[ في دلالة أيضاً وإعرابها ]

وقول عمر : « آلوضوء أيضاً ! »<sup>(١)</sup> اتفقت الرواة على رفعه ، لأن النصب يخرج به إلى معنى الإنكار لفعل الوضوء ، كما تقول : أقموذا يا فلان وقد قام الناس ! وكما قال عمر لرجل رآه يصلي عند قبر : آلقبر القبر ! إنكاراً عليه ، فلو نصب ههنا وقال : آلوضوء أيضاً ، لتعلق الإنكار بنفس الوضوء ، ولكنه قال : آلوضوء ، يريد : أفراد الوضوء والاقتصار عليه ضيعك أيضاً !

وقوله : « أيضاً » ، كلمة تشعر برجوع التكلم إلى حديث متقدم ، وتقدم من قول عثمان : انطلقت إلى السوق ، فسمعت النداء ، يعتذر عن إبطائه ، فلم ير عمر ذلك عذراً ، فلما ذكر له الاقتصار على الوضوء وترك الغسل ، قال له : أهذا ضيعك مع الإبطاء ! فهذا موضع رفع لا موضع نصب كما ترى .

وأما « أيضاً » فانتصابها كانتصاب « حقاً » في قولك : « الله ربى حقاً » و « له على مائة دينار عرفاً واعترافاً »<sup>(٢)</sup> ، وذلك أنك إذا قلت له : على

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة ٣ / ٣ عن أبي هريرة قال : بينما عمر بن الخطاب يحطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان ، فعرض به عمر فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ! فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ، ما زدت حين سمعت النداء أن توضحن ثم أقبلت ، فقال عمر : والوضوء أيضاً ، ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل .

وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل ٢ / ٣ بهذه الرواية : والوضوء ، وفي الهامش : الوضوء ، ويبدو أنها الرواية التي يعنها السهيلي .

(٢) ينظر شرح للفصل : ١ / ١١٧ .

كذا ، فقد اعترفت ، فقولك : « اعترافاً » مصدرٌ مؤكدٌ لذلك المعنى المذهب .

فإن قلت : فإن « أض » بمعنى رجع ، والأبيض : الرجوع ، فأين معنى رجع في الحديث المتقدم حتى يؤكد بـ « أيضاً » ؟ ومن الذى أض : المتكلم أم المخاطب ؟

فالجواب : أن معنى الرجوع موجودٌ في الكلام ، وذلك أنه عاتبه على الإبطاء ، ثم عاد إلى العتاب بقوله : ألوضوء ، ثم أكد رجوعه إلى العتاب لئلا يتوهم أن الكلام مستأنف منقطع مما قبله ، فقال : أيضاً ، فالأبيض أى الراجع هو المتكلم ، رجع إلى المعاتبة ، ثم أكدها بأيضاً ، كما أكد الآخر مضمون كلامه بقوله : اعترافاً .

فإن قلت : فقول الناس : قال الشاعر كذا ، ثم تقول : وقال أيضاً ، من الذى أض ، أى رجع ؟

فتقول : المتكلم رجع إلى الإخبار عن الشاعر المذكور ، وأكّد رجوعه بقوله : أيضاً .

فإن قيل : فأين الرجوع المتضمن في الحديث ؟

قلنا : ليس هو في الحديث ، ولكنه متضمن الواو ، لأنها عاطفة على الكلام الأول ، أعنى الواو ، من قولك : وقال ، والعاطف هو المتكلم ، فالأبيض أيضاً للمتكلم ، فلا تقدره : أض أيضاً ، ولكن قدره : أضت أيضاً ، لأنك أنت هو المتكلم ، وكذلك هو في قول عمر ، لأنه كان هو المتكلم ، فكأنه قال : أضت إلى عتابك أيضاً ، ويدل على أنه للمتكلم أنك تقول : قال الشاعر وصف قوس كذا وكذا ، وقال غيره في ذلك المعنى أيضاً ؛ فليس الشاعر



هو الذى آص إلى المعنى ولا غيره ، ولكن المتكلم هو الذى رجع إلى ذكر المعنى ، والواو هى المشعرة برجوعه ، وأيضا : توكيد لمادات عليه الواو .

فإن قيل : فمن أين فهم العتب فى قوله : أية ساعة هذه ؟

قلنا : العرب إذا حقرت شيئا قالت : أى شيء هذا ؟ وأى خير فى هذا ؟ والساعة الآخرة من ساعات الرواح ، المهجر<sup>(١)</sup> فيها كالمهدى بيضة ، والبيضة حقيرة ، ففهم عثمان من قوله : أية ساعة هذه ؟ أى : أية ساعة قرينة ؛ أى : إن القرينة فيها يسيرة بالإضافة إلى ما تقدمها ، وأى إذا أدخلتها على النكرة فأكثر ما تكون سؤالا عن الصفة ، تقول : أى رجل زيد ؟ فيقال : صالح أو طالح ، قال عابيه السلام : ( أى رجل فيكم ابن سلام<sup>(٢)</sup> ) لم يسأل عن عينه ، فإنه كان يعرفه ، وكذلك قوله : أى ساعة هذه ؟ لم يسأل عن عين الساعة ، ولكن سأل عن صفتها المذمومة ، والذم راجع إلى الرائح فيها ، وإن أضيف إليها مجازا ، فلو أجابه عثمان على سؤاله لقال له : حقيرة الخط ، بسيرة الثواب ، كما إذا قيل لك : أى رجل هذا ؟ فى رجل مذموم ، لقلت : ذمى أولئيم ، ولكن عثمان فهم أن عمر مؤبخ ومنكر عليه ، لا مستفهم عن شيء يحمله ، فلذلك رجع إلى ذكر العذر ، حيدة عن ظاهر السؤال ، وعلمنا بمقتضى المقال .

(١) لغة الحباز : هجر هجر تهجيرا فهو مهجر ، إذا بكر وبادر ، ومنه قوله عليه السلام : لو يعلم الناس ما فى التهجير لاستبقوا إليه ، أراد التيسير إلى جميع المسالك ، وسأثر العرب يقولون : هجر الرجل إذا خرج بالمهاجرة وهى نصف النهار ، وعليه يحمل كلام السهيلي : ينظر اللسان .

(٢) ينظر سيرة ابن هشام : ١ / ٥١٧ .

### ٣٠ — مسألة

[ في إعراب : أفلا أربعة أشهر وعشراً ]

وقوله للعادة : ( أفلا أربعة<sup>(١)</sup> أشهر وعشراً<sup>(٢)</sup> ) فتقديرها سهل ، والمعنى :  
ألا تربصين وتمسكين أربعة أشهر وعشراً ، وإنما قدرنا الفعل المضمر مستقبلاً ،  
لأن سياقة الحديث تدل عليه ، ولأن حرف « لا » ينفي به المستقبل ، وقلمنا ينفي  
به الماضي إلا أن تقدر بمعنى « لم » ، مثل قوله :  
وأى عبدي لك لا ألبا<sup>(٣)</sup>

(١) في الأصل : فالأربعة .

(٢) أخرجه مسلم في باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ٤ / ٢٠٣ عن زيب  
بنت أم سلمة تحدث عن أمها أن امرأة توفى زوجها ، خافوا على عيها ، فأتوا النبي  
صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد  
كانت إحداكن تسكون في شربيتها في أحلاسها حولاً فإذا مر كلب رمت ببعرة فخرجت ،  
أفلا أربعة أشهر وعشراً » .

(٣) في تاج العروس : وأنشد الجوهري لأمية بن أبي الصلت ، قاله عند وفاته :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبس لك لا ألبا

ونسب إليه أيضاً في الإصابة : ١ / ١٣٥ ، ولم أجده في ديوانه ط بيروت ، وقد  
نسبه ابن هشام في المعنى إلى أبي خراش الهذلي عند الحديث عن لا ، ومثله في  
رواية ذكرها ابن بري ونقلها ابن منظور في اللسان ، هذا وينظر الخزائنة :  
١ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

### ٣١ - مسألة

[ في جواب الأمر والنهي ]

وأما حديث اليهودي : ( لا تسألوه لا يحىء بأمر تسكرهونه )<sup>(١)</sup> فالنصب فيه بعيد ، وله وجبه ، وهو أن يُنتَصَبَ بِمَعْنَى أَنْ ، كما قال<sup>(٢)</sup> :

ألا أيُّهَذَا الرَّاجِي أَحْضَرُ الْوَعْيِ  
وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ : هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي ؟

روى : أَحْضَرُ وَأَحْضَرَ ، على معنى : أَنْ أَحْضَرَ ، ومن رفع فذلك المعنى يريد ؛ حكى سيبويه : « مره يحفرها »<sup>(٣)</sup> وقدر فيه الرفع من وجهين ، أحدهما : الحال ، أى مره حافرا لها ، فيسكون الأمر متوجها إليه في هذه الحال . والثاني : مره أن يحفرها ، ثم حذف « أن » ، وبقي معناه دون عملها ، لأن يفتح أن تعمل مضمره ، وإن كان قد جاء ذلك ، أنشد سيبويه :

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب قول الله تعالى : وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ٤٣/١ عن عبد الله بن مسعود قال : (بينا أنا أمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في خرب المدينة ، وهو يتوكأ على عسيب معه ، فمر بنقر من اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح ، وقال بعضهم : لا تسألوه لا يحىء فيه بشيء تسكرهون .... » .  
(٢) هو طرفه بن العبد من معلقته ، وهو من شواهد الكتاب : ٤٥٢ / ١ ، والمقتضب : ١٣٦ ، ٨٥ / ٢ .

(٣) في الكتاب ٤٥١ / ١ ، ٤٥٢ : « وتقول : مره يحفرها [ بالجزم ] . . . ولو قلت : مره يحفرها على الابتداء كان جيدا ، وقد جاء رفعه على شيء وهو قليل في الكلام ، على : مره أن يحفرها ، فإذا لم يذكروا أن جعلوا المعنى بمنزلة في عسينا نقول ، وهو في الكلام قليل ، لا يكادون يشككون به » .

وَنَهْنَهتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ<sup>(١)</sup>

ومن هذا الباب قوله سبحانه : ( أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ )<sup>(٢)</sup> للمعنى : أن ،  
ولا عمل لها .

فإن قيل : فأى معنى أفادت إذا لم تعمل ؟

قلنا : أفادت معنى الاستقبال فى الفعل ، وأنه ليس بحال ، كما كان حالا  
فى الوجه الأول من قوله : ( مره يحفرها ) وأفادت<sup>(٣)</sup> أيضا معنى الاسم الذى هو  
هو المصدر ، كما أفادت فى قولهم : ( تسمع بالمعبدى خير من أن تراه )  
[ و ]<sup>(٤)</sup> فى قول ابن مسعود فى الذى يطيل الجلوس فى التشهد الأول : « يقعد  
على الرضف<sup>(٥)</sup> خير له » ، فلولا تقدير « أن » ههنا ما صح الإخبار  
عن الفعل ، فقوله : « لا تسألوه لايحى » أراد أن لايحى ، أى : لئلا  
يحى ، كما قال :

... الزاجرى أحضر الوغى

أى : عن أن أحضر الوغى ، فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ، وبقي  
الكلام يتضمن معناها ، كما قال<sup>(٦)</sup> :

---

(١) الكتاب : ١ / ١٥٥ ، والبيت لعامر بن جوين الطائى كذا فى الكتاب ،  
وفى اللسان : أو امرؤ القيس ، وصدره :

فلم أر مثله خباسة واحد

(٢) الزمر : ٦٤ .

(٣) فى الأصل : وأفاد .

(٤) ليست فى الأصل .

(٥) الرضف : الحجارة التى حمت بالشمس أو بالنار .

(٦) هو الأحوص الرياحى ، والبيت من شواهد الكتاب : ١ / ١٥٤ .

مشائيم ليسوا مصالحين عشيرة  
ولا ناعب إلا بين غرابها

بمختص « ناعب » لأن الموضع موضع الباء ، وإن لم تذكر .

وأما الجزم في قوله : « لا يحى » ، فهو عندي على النهى ، كما تقول :  
لا يحى عليك ولا يشقك عمرو ، أوقعت النهى على السبب ، وأنت تريد  
السبب ، أى لا تعرض لموجدته وشمته ، وعلى نحو هذا قرئ : ( لا تفتروا على  
الله كذبا فيسحقكم )<sup>(١)</sup> بالمطف ، أى : لا تفتروا ولا يسحقكم ، عطف النهى ،  
والنهى الثانى نهى عن التعرض للسحت .

وفي جزم قوله : « لا يحى » بأمر « وجه آخر عندي ، وهو أن تكون  
« لا » نفياً ، فيكون الجزم على جواب النهى ، من قوله : « لا تسألوه » ، كما  
ينجزم على جواب الأمر في الحديث : ( خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله بالنار )  
تقديره : إن تخللوا لا يخللها الله فهذا جزم في جواب الأمر ، وأما جزم على جواب  
النهى فقولاك : لا تدن من الأسد تسلم ، تقديره : إن لا تدن تسلم ، ومنع  
النحويون : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأن التقدير : إن لا تدن منه يأكلك ،  
لا بد أن تقدّر « لا » مع « إن » ، لأنه نهى فيفسد المعنى حيثئذ ، وهذا  
الحديث لا يفسد فيه المعنى على أصلهم ، لأنه لو قال : إن لا تسألوه لا يحشكم  
بأمر تسكروهنه ، صح المعنى الذى أراد ، لأن معناه : إن لا تسألوه تسلموا منه .

وقد يجوز عندي ما منعه من قولك : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأنى  
وجدت في حديث أحد قول أبى طلحة : « يا رسول الله ، لا تطاول بصيائك

سهامهم»<sup>(١)</sup> فلو قدرت هذا : إن لا تطاول بصيبك ، كان محالاً ، وهو الذى منعه النحويون إلا على استعجاب ، وقد ذكره سيديويه واعترف بقبحه<sup>(٢)</sup> ، ولسكنه يخرج على أن تضر فعلاً يدل عليه النهى ، كأنه قال : إن تطاولت بصيبك سهم من سهامهم ، أو يكون منجزاً على نهى آخر ، كأنه قال : لا بصيبك ، واستغنى بالنهى الأول ، ولهذا نظائر وشواهد يطول ذكرها ، فاللثة الأوجه جائزة فى الحديث المذكور على أصول النحويين أجمعين ، والله ولى التوفيق ، والحمد لله .

### ٣٢ - مسألة

[ فى قل على وزن فُعل مراداً به المدح ]

وأما قوله فى حديث ابن الأَكوع : ( قلّ عربياً مشى<sup>(٣)</sup> بها مثله<sup>(٤)</sup> ) فثله فاعل بقلّ ، وعربياً منصوب على التمييز ، لأنّ فى الكلام معنى المدح ،

(١) أخرج البخارى فى باب غزوة أحد ١٢٤/٥ : « . . فيقول أبو طلحة : بأبى أنت وأمى ، لا تشرف يصيبك سهم من سهام القوم » ويصيبك : بروايتين ، الرفع والمسكون .

(٢) فى الكتاب ٤٥١/١ : « فإن قلت : لا تدن من الأسد بأكك ، فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس . . » وينظر المقتضب : ٨٣/٢ ، ١٣٥ .

(٣) أخرج البخارى فى باب غزوة خيبر ١٦٧/٥ عن سلمة بن الأكوع : ( . . . ) قال سلمة : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيدي ، قال : مالك ؟ قلت له : فذلك أبى وأمى ؛ زعموا أن عامراً [ عم سلمة ] ، وقد استشهد فى خيبر [ حبط عمله . قال النبي صلى الله عليه وسلم : كذب من قاله ؛ إن له لأجرين ، وجمع بين إصبعيه ؛ إنه لجاهد مجاهد ، قل عربى مشى بها مثله . »

وإذا كان الفعل على « فَعَلَ » وفيه معنى المدح انتصب ما بعد الفاعل على التمييز  
تقول : عَظُمَ زيد رجلاً ، وَقَلَ ذا أدباً ، وَقَلَ وزنها فَعَلَ ، لقولهم في اسم الفاعل  
قليل ، ومما يدل ذلك على وقوع التمييز بعدها قول الشاعر :

وَقَلَ ذلك من زادرٍ لمنطلق

أى : قل ذلك زاداً ، لأنَّ التمييز ما صلح معه من ، فسكانه قال : أقلل به  
من زاد ، كما تقول : أَحْسِنْ بِرَجُلًا ، فَسَكَّانٌ معنى الحديث : قل مثله  
عريباً ، أى : أقلل بمثله من عربى .

### ٣٣ — مسألة

[ فى عمل المصدر ]

وأما قوله : ( شهادة القوم )<sup>(١)</sup> إن كانت الرواية بتنوين الشهادة ، فعوى  
على إضمار المبتدأ ، كأنه قال : هى شهادة ، والقوم مرتفع بالابتداء ، والمؤمنون  
نعت له أو بدل ، وما بعده خبر ، ويضئف عندى هذا الوجه ، لأنَّ الممهور فى  
كلام النبوة حذف المنعوت فى هذا المنحو ، نحو قوله : ( المؤمنون تنكأوا  
دماؤهم ) و ( المؤمنون هينون لينون ) و ( المؤمن غر كريم ) لأنَّ الحسم  
متعلق بالصفة فلا معنى لذكر الموصوف .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الشهادات ، باب تعديل كم يجوز ٢٢١/٣ عن  
أنس رضى الله عنه قال : ( مر على النبي صلى الله عليه وسلم يجنازة ، فأثنوا عليها خيراً  
فقال : وجبت ، ثم مر بأخرى ، فأثنوا عليها شراً ، أو قال غير ذلك ، فقال : وجبت ،  
فقال : يا رسول الله ، قلت لهذا وجبت ولهذا وجبت ، قال : شهادة القوم للمؤمنون  
شهداء الله فى الأرض ) .

ولكن في الحديث وجه آخر أن يرتفع القوم بالشهادة ، لأنه مصدر وَتَمَّ الكلام فيه ، ويرتفع المؤمنون بالابتداء ، ولذا قد أجازوا أن يعمل المصدر عمل الفعل فلا بعد في عمله همنا في القوم منونا ، كما تقول : يعجبني ضرب زيدٌ صمراً .

ويجوز أيضاً وجه ثالث ، وهو أن يكون القوم فاعلاً بإضمار فعل كأنه قال : هذه شهادة ، ثم قال : القوم ، أى شهد القوم .

ولذا أمكنت هذه الأوجه كلها ، ووُجِدَ لها في العربية نظائر ، لم نلحِظ الرواة ، ولا أبطلنا التقييد ، ولكن لا نقطعُ على مرادِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا على مقصوده منها ، وبالله نعتصم من الزلل في القول والعمل .

### ٣٤ — مسألة

[ في أسلوب النبوة ]

وأما قوله : ( من لا يَرْحَمُ لا يُرْحَمُ )<sup>(١)</sup> فملة على الخبر أشبهه بسمافة الكلام ، لأنه مردود على قول الرجل<sup>(٢)</sup> : « إن لي عشرة من الولد ، ما قبلت منهم أحدا » فقال عليه السلام : ( من لا يرحم لا يرحم ) أى : الذى يفعل هذا لا يرحم ، ولو جعلها شرطاً لانقطع الكلام مما قبله بعض الانقطاع ؛ لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف ، وأيضاً فإن الشرط إذا كان بعده فعل منفى فأكثر ما وجدناه في القرآن وفي كلام النبوة منفياً بحرف « لم » لا بحرف

(١) أخرجه البخارى في كتاب الأدب ، باب صلة الرحم ٩/٨ عن أبي هريرة .

(٢) هو الأقرع بن حابس الغيمى .



« لا » ، كقوله سبحانه : ( ومن لم يَتَّبِعْ )<sup>(١)</sup> ( ومن لم يؤمن )<sup>(٢)</sup> كما قيل في الحديث : ( من لم يهاجر هلك ) فأكثر ما تجده هكذا ، وإن كان الوجه الآخر جائزاً ، كقول زهير :

ومن لا يَدُؤْ عن حَوْضِهِ بِسَلامٍ  
يُهْدَمُ ، ومن لا يَظْلِمُ النَّاسَ يُظْلَمُ<sup>(٣)</sup>

فكلا الوجهين جائز ، والمعنى فيهما متقارب جداً ، رفعت أو جزمت .

### ٣٥ — مسألة

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « لَجَرَتِ السَّنَةُ »<sup>(٤)</sup> فَإِنَّمَا جاز ، لِأَن جَرى تلك القصة هو عمل الناس بها من حين وقوعها إلى الآن ، والعمل بها الذى هو جريانها هو السنة أيضاً ، أى الطريقة القويمة ، فكأنه قال : لَجَرى الجرى السنون لكم ، فصار من باب تعدى الفعل إلى نوع منه ، مثل : اشتمل الصاء ، ورجع القمقرى ، ومشى الهيدى<sup>(٥)</sup> ، أى : مشى المشية التى هى الهيدى ، وههنا جرت الجريان الذى يسمى سنة .

(١) الحجرات : ١١ .

(٢) الفتح : ١٣ .

(٣) ديوانه : ٣٠ .

(٤) ينظر البخارى ، كنات التفسير : ١٢٦/٦ .

(٥) الهيدى : ضرب من مثنى الخيل .

٣٦ — مسألة

وأما ترجمة البخاري<sup>(١)</sup> : « قبلة أهل المدينة و [ أهل ] الشام »  
ثم قال : « والمشرق » عطفًا على أول الترجمة ، إذ كان حكم المشرق خلافًا  
لحكم المدينة والشام ، كأنه قال : باب قبلة المدينة والشام ، وباب ذكر المشرق ،  
إذ كان منفردًا بحكمه ، فكأنهما فصلان أراد تبين حكمهما ، ألا ترى كيف  
خصه بالذكر حين قال : « ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة » يريد لمن هو  
في الجنوب أو في الشمال .

ومن خفض فقال : والمشرق ، جعل الباب بابًا واحدًا ، كأنه قال : هذا  
باب ذكر المدينة والشام والمشرق .

٣٧ — مسألة

[ في النعت وحذف العائد ]

وأما قوله في الهلال : ( هو لليلة رأيتموه )<sup>(٢)</sup> بالتنوين ، فهذا أضعف  
الوجوه الثلاثة ، لأنَّ حكم الجملة التي هي في باب النعت أن يعود منها ذكر على

(١) صحيح البخاري : ١٠٩/١ .

(٢) زيادة من الصحيح .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره  
١٢٧/٣ . سئل ابن عباس وقد اختلف القوم في الهلال أهو ابن ثلاث أو ابن ليلتين ،  
فقال : « أي ليلة رأيتموه ، قال [ أبو البخاري ] : فقلنا : ليلة كذا وكذا ، فقال :  
إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله مده للرؤية ، فهو لليلة رأيتموه »  
هكذا بالتنوين .

المنعوت ، و « رأيتوه » في موضع نعت لليلة ، ولكنه قد يحذف العائد من الصفة كما يحذف من الصلة ؛ نقول : الذي ضربت ، وحذفه من الصلة أحسن من حذفه في الصفة ، لأن الموصول لا يستغنى عن صلة ، فطال الكلام واحتاج إلى الحذف . ومع قببح الحذف في الصفة فهو أحسن من حذفه في الخبر ، إذا قلت : زيد ضربت ، لأنك في الخبر تُقدِّر أن تعمل الفعل في زيد ، فتقول . زيدا ضربت ، ولا يمكن في الصفة أن تعملها في الموصوف ؛ فلا مندوحة عن الحذف للضمير أو ذكره ، وقد جاء منه :

فثوبٌ نسيت وثوب أجر<sup>(١)</sup>

فنسيت في موضع نعت لثوب<sup>(٢)</sup> ، لا في موضع خبر ، كما توهم سيديويه<sup>(٣)</sup> لأن الثوب منكرة فلا يخبر عنها إلا مع الشروط المذكورة ، وكذلك وهم أيضا في قول العرب : « شهر ثرى وشهر ترى<sup>(٤)</sup> » أى ترى فيه النبات ، فليس ترى في موضع خبر ، وإنما هو وصف ، كأنه قال : « الشهور ثلاثة : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى » وجعله سيديويه مثل : « زيد ضربت » :

(١) من شواهد الكتاب : ٤٤/١ ، وهو لامرئ القيس ، وصدره :

فأقبلت زحفاً على الركبتين

ورواية الكتاب : ثوب على ، وينظر ديوان امرئ القيس : ١٥٩ والخزانة :

١٨٠/١ .

(٢) قال الاعلم في شرح البيت : « ويجوز عندي أن يكون نسيت وأجر نعت الثوبين ، فيمتنع أن يعمل فيه ، لأن النعت لا يعمل في المنعوت ، فيكون التقدير : فثوبان ثوب منسى وثوب مجرور » .

(٣) ينظر الكتاب : ٤٣/١ ، ٤٤ .

(٤) هذا مثل ، ينظر مجمع الأمثال للبيداني : ٣٧٠/١ .

... كله لم أصنع

وليس مثله لمن أنصف ، ولكنه في ذلك أخير ، وفي هذا وصف<sup>(١)</sup> .  
وأما من رواه : لليلة رأيتموه ، فهو حسن ، لأن الظرف إذا أضيف إلى  
غير معرب ولا متمكن حسن فيه البناء على الفتح ، والإعراب أيضا ، كما قال  
سبحانه : ( من خزي يومئذ<sup>(٢)</sup> ) ويومئذ .

### ٣٨ — مسألة

[ في الظرف المقطوع والحال ]

وأما : ( أيهم يكتبها أول<sup>(٣)</sup> ) فهو رواية الرفع مبني على الضم ، لأنه  
ظرف قطع عن الإضافة مثل : قبل وبعد ؛ قال سيديويه : تقول : ابدأ  
بهذا أول<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر نتائج الفكر السهلي : ورقة ١٠٨

(٢) هود : ٦٦ .

وفي الكشف ٣/٣١٩ : « قرى بفتح الليم لأنه مضاف إلى إذ ، وهو  
غير متمكن » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ٣/٢٠٣ عن رفاع بن رافع الزرقى ،  
قال : « كنا يوماً نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رفع رأسه من الركعة  
قال : سمع الله لمن حمده ، قال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً  
فيه ، فلما انصرف قال : من للتكلم ؟ قال : أنا ، قال : رأيت بضعة وثلاثين ملكاً  
يبتدونها أيهم يكتبها أول » وروى : أولاً .

(٤) في الكتاب ٣/٤٦ : « وأما قولهم : ابدأ به أول ، وابدأ بها أول ، فإنما  
تريد أيضاً أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل . .  
والحذف يستعمل في قولهم : ابدأ به أول ، أكثر ، وقد يجوز أن يظهره إلا أنهم  
إذا أظهروه لم يكن إلا الفتح » .

ولما نصبت فهو حال من الكاتب ؛ تقدير الكلام : يكتبها أول من غيره ، كما تقول : يحيى زيد أحسن من فلان . ثم قد يحذف الجار والمجرور ، ويفهم المعنى .

وكذلك : « أيهم جاء أول » ، فهو حال إذا نصبت ، وظرف مَبْنِيّ إذا رفعت .

وكذلك قول أبي بُرْدَة : أحبت أن تكون شاتي أولُ تَذْبِج « من رفع فظرف ، كأنه قال : تذبج قبل ، ومن نصب فحال من المضمر الفاعل ، كأنه قال : تذبج أول من غيرها ، ثم قدم الحال ، وجاز تقديمها لأن العامل لفظي .

وأما حديث أبي هريرة فلا يجوز نية الظرف ولا البناء ، لأنه نعت لأحد ، ومن نصب فحال من النكرة ، وقد تحسن الحال من النكرة في مثل هذا الموطن ، لأنها قد تفيد معنى كما حسنت في حديث الموطأ في قوله : ( صلى وراه قوم قياما )<sup>(١)</sup> ، فقام مثله .

### ٣٩ — مسألة

وأما « جائزته يوم وليلة »<sup>(٢)</sup> فمن رفع فعلى المبتدأ ، تقدير الكلام : جائزته تكلف يوم وليلة ، أو : إتحاف يوم وليلة ، لأن يوما وليلة من أيام الضيافة يتكلفه ويتكلف له ، وباقي الأيام يطعمه ما حضر ؛ هذا على تفسير أبي داود ؛ وأما على تفسير المروى فتقدير الكلام : جائزته زاد يوم وليلة ، يريد بعد الضيافة .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، باب صلاة الإمام وهو جالس : ١٣٥ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب حق الضيف : ٣٩/٨ .

والحديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة » .

وأما النصب فعلى بدل الاشتغال ، معناه : يكرم جائزة ضيفه يوماً وليلة ،  
ونصب يوم على الظرف .

#### ٤. — مسألة

[ في لام الأمر الداخلة على فعل المتكلم ]

وأما قوله : ( قوموا فلا أصل لكم )<sup>(١)</sup> بلفظ الأمر فستحيل في الحقيقة ،  
ولكن له وجهان :

أحدهما : أن يكون من باب قوله : ( فليمدد له الرحمن مدداً<sup>(٢)</sup> ) ؛ قال  
الزجاج<sup>(٣)</sup> : لما أوجب ذلك على نفسه وحتم به حتماً ، جاء به على لفظ الأمر ،  
لأن الأمر حتم وإيجاب على المسامور<sup>(٤)</sup> .

والوجه الثاني : أن يكون قوله : « لأصل لكم » أمراً لهم بالاهتمام به ،  
لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله ، كما قال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصر ١٠٦/١ عن  
أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له ،  
فأكل منه ، ثم قال : قوموا فلا أصل لكم . . . و يروى : فلاأصلي ، باللام مفتوحة  
والياء منصوبة وينظر : ٢١٨/١ ، وصحيح مسلم : ١٢٨/٢ .

(٢) مريم : ٧٥ .

(٣) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي صاحب معاني القرآن  
وإعرابه وغيرها ، أخذ عن البرد وعنه الفارسي ، توفي سنة ٣١١ وقيل : ٣١٦ . ينظر  
الإنباء : ١٥٩/١ .

(٤) ينظر الكشف : ٢٨/٣ .

(٥) يقول البغدادي في الحزاة ٩٤/٤ : « والبيت من أبيات خمسة لعمر بن

وقد جعلت إذا ما قمت بثقلني ثوبى فأنهض نهض الشارب التمل  
ولا يقال : جعلت بفعل غيرى كذا ، إنما تقول : جعلت أفعل ، ولكنه  
جاز في هذا البيت لارتباط الثانى بالأول .

وأما من رواه : « لِأَصَلِّيَ لَكُمْ » بلام كي ، ففي الرواية بعد ، إلا على مذهب  
صن (عن رأى زيادة الفاء ، وهو قول الأخفش ويونس ، فإذا كانت كذلك كانت  
الفاء ملغاة على قولها ؛ أى : قوموا لأصلي .

وأما فتح اللام فإنما أراد : لأصليين ، وقلما يوجد في الكلام اشفراد هذه  
اللام في التأكيذ والقسم دون النون ؛ فإن حجت الرواية فليس ببعيد في القياس  
كل البعد أن تقول : ليقوم زيد ، أى لقائم زيد ، توقع الفعل موقع الاسم ،  
كما قد توقع الاسم موقع الفعل ، وتعمله عمله .

#### ٤١ — مسألة

[ فى الاشتغال ]

وأما رواية المذرى<sup>(١)</sup> : ثمانية تكفهم ، بالنصب ، فمن باب اشتغال الفعل  
عن المفعول بضميره ، فنصب بإضمار فعل ، ولو رفع بالابتداء وجعل تكفهم

أحرر الباهلى ، إلا أن قافيتها رائية لامية ، كما وقع فى إنشاد النحويين . . . .  
وقافية البيت :

. . . . نهض الشارب السكر

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس بن دلهات الأندلسى ، كان حافظاً محدثاً  
متقناً ، روى عنه ابن حزم وابن عبد البر ، توفى سنة ٤٧٨ هـ ، ينظر العبر : ٢٩٠/٣

الخبر لم يحز كما يجوز في المعرفة ، لأن النكرة لا يخبر عنها إلا على الشروط التي ذكروها ، ولكنه يكون الخبر مقدما ، تقديره : منهم ثمانية .

#### ٤٢ - مسألة

[ في فتح همزة أن بعد ثم ]

وأما من فتح « أن » بعد « ثم » فلا يستقيم إلا بقريفة حال ، مثل أن يتقدم قبلها أخرى مفتوحة فتعطف عليها ، وإلا فالكسر على الاستئناف هو الوجه ، وليس يخطئ أحد كسرها بعد ثم ، وأما الفتح فقلما يتأني إلا بقرائن حال ، كما لم يستقم في قول عمر<sup>(١)</sup> : « أو أن جبريل »<sup>(٢)</sup> بالفتح ، وإنما وجهها الكسر ، غير أن الواو من قوله : « أو » ، ردت الكلام إلى أوله ؛ وكان في أول الكلام : فدخل عليه أبو مسعود<sup>(٣)</sup> فأخبره أن جبريل نزل ، فقال عمر : أو أن جبريل ، كأنه قال : أو حدثه أن جبريل ، ففتح أن من أجل هذا ، وهي حيلة ضعيفة ، وكسرها هو الوجه ، لاسيما والاستفهام يقطع ما بعده عما قبله ، ويوجب استئنافه ، والحمد لله .

(١) هو عمر بن عبد العزيز .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة وفضلها ١/١٣٩ بروايتين فتح الهمزة وكسرها .

(٣) نصه : « أن المغيرة بن شعبه أخر الصلاة يوما ، وهو بالعراق ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري ، فقال : ما هذا يا مغيرة ! أليس قد علمت أن جبريل صلى الله عليه نزل . . . »



٤٣ — مسألة

[ في دلالة الواو ]

وأما قوله : ( التمس ولو خاتماً )<sup>(١)</sup> ففي الكلام حذف وإضمار ، وهو كقوله : ( لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوَا )<sup>(٢)</sup> فالحذف لجواب لو<sup>(٣)</sup> ؛ كأنه قال : ولو أتوها حبوا لكانوا أحقاء ، ولكنه حذف لدلالة الواو عليه ، لأنها ترد الكلام على أوله ، كقوله عليه السلام : ( من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق )<sup>(٤)</sup> ولو لم يكن في الكلام الواو لكان الزنى شرطاً في دخول الجنة ، ولكن الواو حَصَّنَتْ<sup>(٥)</sup> المعنى ، أى : وإن زنى وإن سرق لم يمنعه ذلك من الدخول ، كما تقول : لأكرِمَنَّكَ وإن شَتَمْتَنِي ، إيتماً هو عطف على الجلة المتقدمة ، كأنه قال : لأكرِمَنَّكَ على كل حال وإن شَتَمْتَنِي أيضاً ، لئلا يتوهم أن الكلام ليس على العموم ، وأن حالة الشتم مخصوصة وحالة الزنى كذلك والسرقة ، فجاءوا بواو التشريك والنسق ليدخلوا هذه الحالة نصاً في العموم المتقدم ، حتى لا يتوهم استثناءه .

وكذلك : ( لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوَا ) أى : ولو حبوا حبوا لأتوا أيضاً ، فامتنع توهم الاستثناء لهذه الحالة بمجيء الواو المشتركة لما بعدها فيما قبلها .

وكذلك قوله : ( التمس ولو خاتماً ) فإنه أمره بالالتماس أمراً مطلقاً ، فلما

(١) أخرجه البخارى في كتاب النكاح ، باب إذا كان المولى هو الخاطب : ٢٢/٧

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب الاستهزام في الأذان ١٦٠/١ عن

أبي هريرة : ( . . . ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا ) .

(٣) في الأصل : أو .

(٤) أخرجه البخارى في كتاب اللباس ، باب الثياب البيض : ١٩٢/٧

(٥) في الأصل : حسنت .

خشى أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته عن الملتصقات ، أكد دخوله فيها بالواو المدخلة ما بعدها فيما قبلها ، بنصبه بإضمار فعل دل عليه ما تقدم .

وقول الرجل : « ولا خاتما » بالنصب ، رد على الكلام الأول ، فكأنه قال : ولا أجد خاتما من حديد . ومن رفع فعلى القطع والاستئناف ، كأنه قال : ليس عندي شيء ولا خاتم من حديد .

#### ٤٤ — مسألة

[ من باب البديل والتوكيد ]

وأما قول أبي بَرَزَةَ في البُخَارِيِّ<sup>(١)</sup> : « إني أن كنت أن أرجع<sup>(٢)</sup> مع دابتي أحب إلى » فإن وما بعدها اسم مبتدأ ، و « أن أرجع » اسم مبدل من الاسم الأول ، و « أحب » خبر عن الاسم الثاني . وخبر « كان » محذوف تقديره : أن كنت راجعا ؛ هذا على قياس قول سيبويه<sup>(٣)</sup> وأصله في إعراب قوله سبحانه : (أبعدكم أنكم)<sup>(٤)</sup> الآية ، وأما على قياس أبي العباس<sup>(٥)</sup> ، فإن الثانية توكيد للأولى ، أى تكرار لها ، تقديره : أن كنت أرجع ، فأحب على هذا خبر عن « أن كنت » ، أى : كوني أرجع أحب إلى .

وفي الآية التي أشرنا إليها دقائق وحقائق ، لم نر إيراد ذكرها في هذا المكان ، والله المستعان .

(١) أخرجه البخارى في باب : إذا انفلتت الدابة في الصلاة : ٨١/٢ .

(٢) في الصحيح : أراجع .

(٣) ينظر الكتاب : ٤٦٧/١ .

(٤) للمؤمنون : ٣٥ .

(٥) ينظر المقتضب : ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

## ٤٥ — مسألة

[ في تذكير الشاة ]

وأما تذكير « الشاة » فشائع كثير ، قال الشاعر <sup>(١)</sup> :

وحان <sup>(٢)</sup> انطلاق الشاة من حيث حَيَّما

ولكنه عندهم عبارة عن نور بقر الوحش ، وكثيراً <sup>(٣)</sup> ما يوجد تذكيرها في الأشعار الستة ، فنأمله ، وأما في العزم فلا شك أنها تقع على الذكر والأنثى ، لقوله في الزكاة : ( في أربعين شاة شاة ، وفي كل مائة شاة ) ولكنه في النعت مؤنث وفي الخبر ، تقول : أُخِذَتْ منه شاة ، وشاة سمينة ، هذا هو الغالب في الاستعمال ، كما تقول : حمامة ، فقوْث ، وإن كان ذكراً ودجاجة ، وكذلك تقول : شاة ، تُؤنَّث ذكراً كان أو أنثى ، ولا يبعد التذكير فيها أيضاً وإن كان اللفظ مؤنثاً <sup>(٤)</sup> ، كما قالوا :

بطرقن حيث تصول الحية الذكر

والحمد لله .

---

(١) هو الأعشى ، ديوانه : ٢٩٥ ، صدره :

\* فلما أضاء الصبح قام مبادراً \*

(٢) في الأصل : وكان

(٣) في الأصل : وكثير .

(٤) ينظر المسألة : ١٣ من هذا الكتاب .

#### ٤٦ - مسألة

[ في الإعراب ]

وأما : ( آخر ما عليهم )<sup>(١)</sup> بالرفع ، فبمعنى قياس العربية إلا على تكلف  
إضمار ، تقديره : أمدُّ ذلك ، أو مدَّةُ ذلك آخر ما عليهم ، ووجه  
الكلام النصب .

#### ٤٧ - مسألة

[ في الحال وأثره في الجملة ]

وأما قوله : ( فتكلّم أبو بكر فتكلّم أبلغ الناس )<sup>(٢)</sup> فليس له وجه  
إلا الحال ، وحسنت ههنا ليرتبط الكلام بما قبله ، تأكيداً لمدحه ، وصرفاً<sup>(٣)</sup>  
للوم عن أن يكون الممدوح بالبلاغة غيره .

#### ٤٨ - مسألة

[ في المطف والبذل ]

وقول عمر لخصه : « لا تنفرك هذه التي أعجبها حسنُها ، حُبُّ رسول الله

---

(١) أخرجه البخارى في كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة ١٣٤/٤ عن مالك بن  
صعصة « .. فرفع لى البيت للعمور ، فسألت جبريل فقال : هذا البيت للعمور صلى  
فيه كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما عليهم » بفتح الراء من آخر  
(٢) أخرجه البخارى في باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ٨/٥ عن  
عائشة ، وذلك في وفاة رسول الله .  
(٣) في الأصل : وصرف اللوم .

صلى الله عليه وسلم إياها<sup>(١)</sup> .

أخبرنا القاضي الحدّث أبو مروان عبد الملك بن بونة العبدري<sup>(٢)</sup> ، رحمه الله عن الأستاذ أبي القاسم بن الأبرش<sup>(٣)</sup> ، بما أملاه عليهم وكتبوه عنه قال : قوله : حب رسول الله ، هو معطوف على حسنها ، بغير واو ، وقد تمطف العرب فتنقول : كل تمرأ زيبأ أقطا ، وجالس زيدا عمراً .

وهذا الذى ذكره عن ابن الأبرش لو صحّ عن العرب ، لكان وجها حسنا ، ولكنه عندى غير جائز ، على أنى قد رأيت الأستاذ أبا القاسم بن الرماك<sup>(٤)</sup> يذهب إلى جوازه ، وذكروا أنه قول<sup>(٥)</sup> أبى على الفارسي<sup>(٦)</sup> ، وقد ذكره

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب التفسير ، سورة التحريم ١٩٥/٦ .

(٢) كان أبو مروان محدثا فقيها ، روى عنه السهيلي فى التعريف والإعلام ، كما روى عنه سيرة ابن هشام ، عاش بين ( ٤٦٢ — ٥٤٩ ) وتوفى بمالقة ، ينظر التعريف والإعلام : ٧١ ، ٧٢ ، والروض الأنف : ٤/١ .

(٣) هو أبو القاسم خلف بن يوسف الشنترى ، يعرف بابن الأبرش ، ذكر ابن دحية فى المطرب أن السهيلي التقى به ، وأخذ عنه فوائد فى النحو ، ويقول عنه الضى : كان وحيد عصره فى علم اللسان ، توفى رحمه الله سنة ٥٣٢ .

ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبغية الملتبس ، وبغية الوعاء : ٥٥٧/١ .

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الرماك ، كان من أعلام الأندلس فى الأدب والنحو لقيه السهيلي ولزمه ، وقال عنه : وكان ماهرا فى صنعة العربية ، وقد أخذ ابن الرماك عن أبى الحسين بن الطراوة ، توفى سنة ٥٤١ .

ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبغية الملتبس : ٣٤٦ ، والروض الأنف : ١١٦/١ .

(٥) فى الارتشاف : «.. وذهب الفارسي إلى جواز ذلك [يعنى حذف الواو] وتبعه ابن عصفور وابن مالك ، وذهب ابن جنى ، وتبعه السهيلي إلى أنه لا يجوز » هذا وينظر النتائج : ورقة ٥٨ أ .

(٦) هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل . قدم بغداد وأخذ =

النحاس<sup>(١)</sup> أيضاً في أقوال أوردها في تفسير قوله : ( لا يصلها إلا الأشتى ،  
الذى كذب وتولى<sup>(٢)</sup> ) أراد : والذي ، بالواو ، وأنشد :  
كيف أصبحت كيف أمسيت<sup>(٣)</sup> (نما) ثبت الود في فؤاد الكريم

واحتج أيضاً من أجاز حذف حرف العطف بقوله سبحانه : ( ولا على  
الذين إذا ما أتوك لتحملهم )<sup>(٤)</sup> الآية ؛ قالوا : المعنى : وقلت لا أجد ، لأن جواب  
إذا في قوله : ( تولوا ) ، وكل ما ذكره عندي من حذف حرف العطف  
لا يصح ، ولا يقوم (عليل) دليل من قياس ولا سماع ، لأن الحروف لو أضمرت  
لم يبق ما ينبيء عن معانيها ، ألا ترى أن « إن » وأخواتها ، وحروف الجزاء ،  
وحروف الجر ، وحروف النفي والاستفهام ، لو أضمرت شيء من ذلك لاحتاج  
المخاطب إلى وحى يطلع على ضمير المتكلم ، وأنه أرادها ونواها ، ولو جاز  
ذلك لجاز أن تقول : عندي درهم عشرون ، وثوب دينار ، واشترى عبداً  
جبة ، وهذا محال ، والبيت الذي احتجوا به ليس هو على معنى العطف إنما هو  
على حكاية كلام متوال ، أى : من كان متمادياً على هذا الكلام الذى هو :  
كيف أصبحت كيف أمسيت ، ولو عطف بالواو لم يفهم من الكلام معنى

عليه

== عن ابن السراج والزجاج ، وعات منزلته في النحو ، وله مصنفات كثيرة ، ومن أشهر  
تلاميذه : ابن جني توفي سنة : ٣٧٧ .

ينظر نزهة الألباء : ٣٨٧ — وإنباء الرواة : ٢٧٣/١ .

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري ، يقول القفطي : كان من أهل العلم  
بالفقه والقرآن ، رحل إلى العراق ، وسمع من الزجاج وأخذ عنه النحو وأكثر ...  
وله مصنفات في القرآن « توفي سنة : ٣٨٨ ينظر الإنباه : ١٠١/١ .

(٢) الليل : ١٥ ، ١٦ .

(٣) التوبة : ٩٢

التمادى والاستمرار ، وكذلك إذا قال الطبيب مثلاً لمن لا يحتاج إلى الحمية<sup>(١)</sup> :  
كل تمرًا سمكاً لحمياً لبناً ، ما شئت وإني أراود الاسترسال على جميع المطعومات  
ولو عطف بالواو لم تتناول الإباحة إلا ما ذكر منها ، كما تقول : أعطهم تمرّة تمرّة ،  
فيؤدى الكلام معنى التمدادى ، ولو عطف بالواو لوقف الأمر وانحصر فى تمرتين  
فقط ، ونظير قولك : « كيف أصبحت كيف أمسيت » قول الشَّماخ<sup>(٢)</sup> :

وَقِيلَ الْمَنَادَى أَصْبَحَ الْقَوْمُ أَذْجَى<sup>(٣)</sup>

وأما قوله سبحانه : ( قلت : لا أجد ما أحلّكم عليه تولوا ) ، فليس معنى  
الآية كما تأولوا ، لِأَنَّ رَفَعَ الْحَرْجَ عَنِ الْقَوْمِ لَيْسَ مَشْرُوطًا بِالْبُكَاءِ عند  
التَّوَلَّى ، وإني شرطه عدم الجدة ، والآية نزلت فى السبعة الذين سئى ابن إسحق<sup>(٤)</sup>  
ولو كان جواب : ( إذا أتوك ) فى قوله : ( تولوا وأعينهم تفيض ) لكان من  
لم تنفض عيناه من الدمع هو الذى حرج وأنهم ، وما رفع الله الحرج عنهم إلا أن  
الرسول لم يجد ما يحملهم عليه ، وإذا عطفت ( قلت لا أجد ) على ( أتوك )

(١) يقال : حمى المريض ما يضره حمية : منعه إياه .

(٢) هو الشماخ بن ضرار ، عده ابن سلام من طبقة النابغة الجعدي وليد .  
ويرى بعضهم أن له صحبة ، ينظر الإصابة : ١٥١/٢

(٣) ديوانه : ٨ ، وصدوره :

وتشكو بعين ما أكل ركابها

أكل : أتعب ، وركابها : إبلها ، ويروى : قال المنادى ؛ يصف هذه المرأة بأنه  
أتعبها طول السير ليلاً ونهاراً وقول المنادى : أصبح القوم فما تنتظرون بالسير ،  
وما مفعول بمعنى الذى ، وهى واقعة على السير ، والإدلاج ، هو السير أول الليل ؛  
تعنى أن المنادى كان فى الصباح يقول : أصبح القوم كم تنامون ! وفى المساء يقول : أذبلوا .

(٤) ينظر سيرة ابن هشام : ٥١٨/٢

كان الحرج غير مرفوع عنهم حتى يقولوا وأعينهم تفيض ؛ فالجواب إذاً في قوله : « قلت : لا أجد » وما بعد ذلك خبر وثناء على هؤلاء السبعة الذين كانوا سبب نزول الآية ، ففضيلة البكاء مخصوصة بهم ، ورفع الحرج بشرط عدم الجدة عام فيهم وفي غيرهم .

### فصل

فلما ثبت هذا فقوله : ( حُبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها ) مرتفع على البذل من الفاعل الذي في أوَّل الكلام ، وهو : ( لا تَعْرُثُكَ هذه ) ف « هذه » فاعلة ، و « التي » نعت بصلته ، و « حُبُّ » بدل اشتمال ، كما تقول : « أعجبني يوم الجمعة صوم فيه » و « سرني زيد حب الناس له » ، والحمد لله .

### ٤٩ — مسألة

[ من باب الحال واسم الإشارة ]

وأما حديث غَوْرَثِ بْنِ الْحَارِثِ<sup>(١)</sup> وقوله : ( هاهو ذا جالساً )<sup>(٢)</sup> وجالسٌ فالنصب على الحال ، كما تقول : هذا زيد قائماً ، أى : انظر إليه قائماً ، هكذا قدره سيبويه<sup>(٣)</sup> ، وبعضهم يَقُولُ : ما في « ذا » من معنى الإشارة هو

(١) ينظر الإصابة : ١٨٥/٣ .

(٢) أخرجه البخارى في باب غزوة ذات الرقاع ١٤٧/٥ عن جابر بن عبد الله

(٣) الكتاب : ٢٥٦/١ .



«المامل»<sup>(١)</sup> ، وهذا باطلٌ ، لِأَنَّ « ذا » ليس باسم مشتق ، ومن رَفَعَ فالرفعُ من أَوْجُهه :

أحدها : أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ بدلًا .

والثالث : أَنْ يَكُونَ ابتداءً مضمراً .

والرابع : أَنْ يَكُونَ « ذا » بدل من هو ، وجالس الخبر ، ولا أعرف أحداً قال إن « ذا » تكون صلة ، أى زائدة ، إلا في باب « ماذا » خاصة .

وقوله : ها هو ذا ، وقول الرجل : ها أنا ذا ، فصل بين هاء التنبيه وذا<sup>(٢)</sup> ، وإنما كان القياس : أنا هذا ، وهذا أنا<sup>(٣)</sup> ، إلا أَنَّ الحال اقتضتْ أَنْ يبدأ بهاء التنبيه ، لينبه بها المخاطب على النظر إلى المشار إليه ، ثم يبدأ بالمسئول عنه لِأَنَّهُ الاسم فيقال : ها هو ذا ، أى انظر إلى من سألت عنه فهو ذا ، وكذلك قوله : « ها أنذا » ، إنما أراد هذا المعنى ، ولكنه جعل أنا مكان هو لِأَنَّهُ متكلم فجاء بضمير المتكلم بدلاً من ضمير المسئول عنه ، لِأَنَّ المسئول عنه هو المتكلم ، ولو قال : هذا هو ، لبدأ بالاسم المشار إليه ، وإنما يبدأ به ويخبر عنه إذا كان قد رآه ولم يعرف من هو ، وأما في هذه المسألة فضمير المسئول عنه [أولى]<sup>(٤)</sup> بالتقديم ، لِأَنَّهُ أسبق إلى النفس ، ثم يشار إليه ليراه ويعترف

---

(١) في المتنضب ٤/١٦٨ : « وإذا قلت : ذاك عبد الله قائماً ، ذاك للإشارة ، كأنك قلت : أشير لك إليه راكباً » .

(٢) في الأصل : ولا .

(٣) ينظر معنى اللبيب : ها التى للتنبيه .

(٤) زيادة ليست في الأصل .

بمحضوره ، أى : ها أنا حاضر ، وها هو حاضر ، ومن العرب من يقول فيه :  
ها هو ذا ، وها هو ذا ، ذكره قاسم بن ثابت<sup>(١)</sup> .

## ٥٠ — مسألة

[ من باب الحال ]

وأما النصب<sup>(٢)</sup> في رواية « القابسي »<sup>(٣)</sup> فإنه جائز على الحال ، ولكن إذا  
قدمت المجرور<sup>(٤)</sup> ، وأما إذا قدمت ( صلتاً ) فلا ، لأن الحال لا تتقدم على  
عاملها المعنوي ، وإنما تتقدم على العامل اللفظي ، ولعل الناسخ قدمه في الخط  
غالطاً ، والله أعلم .

(١) هو أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي العوفي ، عني بالحديث واللغة  
هو وأبوه ، فأدخل الأندلسي علماً كثيراً ، سمع في رحلته من النسائي والبرار ، وكان  
ورعاً ناسكاً ، ألف الدلائل في شرح الحديث ومات قبل إكماله فأكمله أبوه بعده ،  
وكانت وفاته بسرقسطة سنة : ٣٠٢ .

ينظر بغية اللتمس : ٤٢٤ ، وبغية الوعاة : ٢٥٢/٢ .

(٢) يعنى نصب ( صلتاً ) في الحديث المتقدم ١٤٧/٥ قال جابر بن عبد الله :  
« .. ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت ممره ، فعلق بها سيفه ، قال جابر :  
فتمنا نومة ، ثم إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعونا ، فجئناه ، فإذا عنده أعراقي  
جالس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذا اختلط سيفي وأنا نائم ،  
فاستيقظت وهو في يده صلتاً ، فقال لي : من يمنعك مني ؟ قلت : الله ، فما هو ذا جالس .. »  
(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف الماعزى القروى ، يعرف بابن القابسي ،  
كان إماماً في علم الحديث ومتونته وأسانيده وجميع ما يتعلق به ، سمع كتاب البخارى  
بمكة عن أبي زيد ، عاش أبو الحسن بين [ ٣٢٤ — ٤٠٣ ] . ينظر وفيات الأعيان :  
١٠٤٩/٣ ، والعبر : ٨٥/٣ .

(٤) يعنى بالجار والمجرور ( في يده ) من قوله : وهو في يده صلتاً .

٥١ — مسألة

[ في ضبط حديث ]

وأما قوله من قوله : (أستقريء لك الحديث<sup>(١)</sup>) فلا أعرف يجوز غيره ولا أعرف للنصب وجهها ، وكذلك : (ألا تدعني) لا يتجه لي فيها إلا التخييف .

٥٢ — مسألة

وأما قوله في حديث صفية : « حتى سقطت عن الراحلة المرأة » برفع المرأة ، فقد كان الظاهر أن يقول : المرأة ، أي عليكم المرأة ، ودعوني ، ولكنه عليه السلام لم يرد هذا ، فإنه كان أغبر الناس على حرمة صلى الله عليه وسلم ، فإنما أراد : المرأة أهم على من نفسي ، وأنه لا بأس عليه من وقعت تلك ليدعوه ويفضوا أبصارهم عن المرأة ، حتى يكون هو الذي يقيمها ، والله أعلم .

٥٣ — مسألة

[ في إضمار الفعل ]

وأما : (بينتلك أو يمينه)<sup>(١)</sup> بالرفع ، فهذا اللفظ بعيته مسطور في كتاب

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب صلاة الليل مثنى مثنى ١٧٤/٢ « .. عن أنس بن سيرين قال : سألت ابن عمر قلت : أرايت الركعتين قبل صلاة العداة ، أطيل فيهما القراءة ؟ قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل مثنى مثنى ويوتر بركته ، قال : قلت : إني لست عن هذا أسألك ، قال : إنك اضخم ، ألا تدعني أستقريء لك الحديث ..... »

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ٤٣/٦ ، عن عبد الله بن مسعود .

سيبويه ، وذكر فيه النصب بإضمار فعل ، كأنه قال : أحضر بينك ، وأجاز بإضمار  
المبتدأ ، وتقديره : المحكوم به بينك ، والحمد لله .

#### ٥٤ — مسألة

[ في رواية الأصمى ]

وقوله <sup>(١)</sup> : ( قبيحاً يريه ) <sup>(٢)</sup> لا يجوز فيه النصب ، ولا ينكر في رواية  
الأصمى <sup>(٣)</sup> مثل هذا ، فقد تأملت فوجدتها أكثر الروايات لحناً وتصحيحاً .

#### ٥٥ — مسألة

[ في الجزومات المضاعفة ، ورواية الحديث ]

وأما ما ذكرت من الجزومات المضاعفة ، نحو : لم يضره ، ولم يمسسه ، فلفظة  
أهل الحجاز في هذا كله بالجزم وترك الإدغام ، وبنو تميم يدغمون فيجتمع لهم  
ساكنان ، فيحركون الثاني بالفتح ، ومنهم من يُحرّكه بالكسر لالتقاء

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان  
الشعر حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن ٤٥/٨ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ،  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن يمتليء جوف رجل قبيحاً يريه ، خير من  
أن يمتليء شعراً ، وروى : حتى يريه .

(٢) في اللسان — وقد ذكر الحديث : « قال الأصمى : قوله حتى يريه :  
هو من الوري على مثال الرمي ، يقال منه : رجل موري — غير مهموز — وهو أن  
يدوى جوفه .. وقال الجوهري : وري القبيح جوفه يريد ورياً أكله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم المغربي ، كان عالماً بالحديث رأساً في الفقه .  
توفي سنة : ٣٩٢ . ينظر فهرسة ابن خير : ٩٦ ، والعبر للذهبي : ٥٣/٣ .

الساكنين ، وإن كان أول الفعل مضمومًا جاز فيه الإنباع ، فتقول : لم يرُدُّ ، ورُدُّ يا فلان ، فهذه ثلاث لغات مع الإدغام : رُدَّ ، ورُدَّ ، ورُدُّ ، وهي لغتان إن لم يكن أول الفعل مضمومًا وأدغمت ولم تظهر ، كما يظهر أهل الحجاز .

فإن اتصل بالفعل ضمير مؤنث فالفتح لا غير ، لأن الهاء خفيفة وبعدها ألف ، ففتحوها من أجلها ، وإن اتصل بالفعل ضمير مذكر فالضم هو الوجه تنقضاء الهاء أيضًا ، وإن [ وقع <sup>(١)</sup> ] بعدها وار فالضم أجود والكسر ردى مع الهاء جلد <sup>(٢)</sup> .

وإذا لم يكن ثاني الفعل مضمومًا مثل « يَمْسَهُم » فالفتح هو الجيد ، وقد يجوز الضم لاتباع الحركة الهاء ، فالأجود [ في <sup>(١)</sup> ] لم يضره وفي رده الضم ، وفي : لم يمسسه الفتح ، وكذلك في يُعِفُّه ، وهذا كله في غير لغة أهل الحجاز ، وأما لغة أهل الحجاز فتقول فيه : « لم يمسسه » .

فإن قيل : فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم حجازيًا ، فلم لم يظهر في هذا كله ؟ .

فالجواب من ثلاثة أوجه : أحدها قاله « الخطابي » <sup>(٣)</sup> وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بجميع لغات العرب .

الثاني : أن يكون التضعيف في هذه الكلمات من قبل الرواة ومن لفظهم ،

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي : ٢٤٣/٢ - ٢٤٦ .

(٣) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب ، الخطابي ، البستي ، كان قتيها أديبا محدثا ، سمع بالعراق ، له من التصانيف : غريب الحديث ، ومعالم السنن في شرح سنن أبي داود ، وأعلام السنن في شرح البخاري ، توفي سنة ٣٨٨ . ينظر وفيات الأعيان : ٤٥٣/٢ ، والعبر : ٣٩/٣ .

فقد كان أبو هريرة يقول في حديث الإنصات : فقد لغيت<sup>(١)</sup> ، وكان يقول في : جلده أو سببته : جلده<sup>(٢)</sup> ؛ ذكره مسلم .

والوجه الثالث : أن يكون هذا الإدغام من أجل اتصال الفعل بالضمير ، حسن في اللغة الحجازية الإدغام أيضاً ، من أجل أن الماء خفية ، فكان ما بعد الماء من واو أو ألف في المؤنث قد ولى الفعل ، فإن العرب كلهم يقولون : رُدُّا ، أو : رُدُّوا ، ولا يقولون : اردُّا ، ولا : ارددوا ، فكذلك يحسن يمين لغته الإظهار أن يدغم مع الماء خلفائها مراعاة للواو التي بعدها أو الألف .

## ٥٦ — مسألة

[ في الظرف ]

وأما قوله : ( هذه مكان عمرتك )<sup>(٣)</sup> فالنصب على الظرف هو الوجه ؛ لأن العمرة ليست بمكان لعمره أخرى ، ولكن إن جعلت المكان بمعنى العوض والبدل مجازاً ، أى هذه بدل عمرتك ، جاز الرفع ، والحمد لله .

(١) في صحيح مسلم ، كتاب الجمعة ، باب الإنصات ٥/٣ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( إذا قلت لصاحبك : أنصت ، يوم الجمعة ، والإمام يخطب فقد لغيت ) قال أبو الزناد : هي لغة أبي هريرة ، وإنما هو فقد لغوت .

(٢) في صحيح مسلم ، كتاب البر ، باب من لعنه النبي (ص) ٢٥/٨ عن أبي هريرة « ... فأى المؤمنين أذيت شتمته لعنته جلده فاجعلها له صلاة .. » وفي رواية أخرى : جلده ، قال أبو الزناد ، وهي لغة أبي هريرة وإنما هي : جلده .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الحج ، باب كيف تهل الحائض والنفساء ١٧٢/٤ عن عائشة قالت : ( ... فلما قضينا الحج أرسلني النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن ابن أبي بكر إلى التمتع ، فاعتمرت ، فقال : هذه مكان عمرتك .. » وينظر مسلم ، كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام : ٢٧/٤ .

## ٥٧ - مسألة

[ من الجزم في جواب الأمر ]

وقوله : « صلّ في بيتي مكاناً أتخذه » <sup>(١)</sup> الجزم على جواب الأمر ، كأنه قال : « إن تفعل أتخذه » <sup>(٢)</sup> ، والرفع على أحد وجهين ؛ أحدهما : أن يكون في موضع النعت لمكان ، كما تقول : أعطني طعاماً آكله ، أى : ما كولا . وهذه صفة على المسأل ، كما قال سبحانه : ( وبشرناه بإسحق نبياً ) <sup>(٣)</sup> وصّفه بما يؤول إليه الحال .

والوجه الثاني من الرفع : القطع مما قبله وجعله خبراً مستأنفاً ، كأنه قال : فأنا أتخذه .

## ٥٨ - مسألة

وأما : ( ولد ابن ذكر ) فجائز فيه الخفض على التوكيد للذكورة ، لأن الابن وإن كان مذكراً فقد يراد به الجنس ، فيذكر الابن ليعلم الحكم بمعنى النبوة ، فيشترك فيه الذكر والأنثى ، كما تقول : حق على الابن بر أبويه ، وحق الأب

---

(١) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب الرخصة في اللطر والعلّة أن يصلّى في رحلة ١٧٠/١ عن محمود بن الربيع الأنصارى أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى ، وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا رسول الله ، إنها تكون الظلمة والليل ، وأنا رجل ضريب البصر ، فصل يا رسول الله في بيتي مكاناً أتخذه مصلى ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أين تحب أن أصلى ، فأشار إلى مكان من البيت ، فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٢) ينظر المقتضب : ٨٢/٢ : ٨٣ .

(٣) الصافات : ١١٢ .

أوجب من حق الابن ، فتعلق الحكم بالأبوة والبنوة دون تخصيص ذكورة من من أنوثة ، كما تقول : المؤمن يفعل كذا ، والسلم يجب عليه كذا ، فتعلق الحكم بالصفة ، فيشترك فيه المذكر والمؤنث ، وكذلك مسألة الابن .

وهذا أسهل وأقوى في العربية من اللفظ الذي جاء في الحديث المرفوع : ( وما بقي فلأولى رجل ذكر )<sup>(١)</sup> ، هذا أعسر من الأول ؛ لأنه خص الرجولة ونص عليها وعاق الحكم بها ، ثم قال ( ذكر ) فهو عندي على التوكيد لم يتعلق الحكم ، لأن متعلق الحكم المذكورة ، والرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمور ؛ حكى سيبويه : « مررت برجل رجل أبوه »<sup>(٢)</sup> فهذا احتاج الكلام إلى زيادة بيان وتأكيد<sup>(٣)</sup> ، والله أعلم .

## ٥٩ — مسألة

[ في الإضافة والبدل ]

وأما قوله : ( ذو بطن بنت خارجة )<sup>(٤)</sup> فإن صححت رواية التفوين فرفع ما بعده من وجهين ؛ أحدهما : على البدل ، مع حذف المضاف ، كأنه قال : هو ذو بطن جنين بنت خارجة ، كما روى في قول الأعشى<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الفرائض باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ١٨٩/٨ عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر .

(٢) الكتاب ٢٣١/١ .

(٣) ينظر الفرائض للسبيل : ورقة ١٢ .

(٤) أخرجه مالك في اللوطا ، كتاب الأفضية باب ما لا يجوز من النعل ٧٥٢ : ( فقال أبو بكر : ذو بطن بنت خارجة ، أراها جارية ) .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ٢٢٥ ، وهو بتمامه : =



\* رضيعى لبانِ ندى أم . . . \*

أى : لبن ندى أم ، مخفف المضاف .

ومن هذا الباب عندى قوله : ( أصحاب الأخدود ، النار )<sup>(١)</sup> أى : الأخدود  
أخدود النار ، وليس هو من بدل الاشتغال كما زعم الفارسي<sup>(٢)</sup> .

وأما الوجه الثانى فأن يكون « بنت خارجة » خبر مبتدأ مضمر ، كأنه قال :  
ذو بطن أمه بنت خارجة ، أو صاحبتة بنت خارجة ، أى هو حَبْلٌ لم يولد بعد ،  
وتلده بنت خارجة .

#### ٦٠ — مسألة

[ فى إعمال المصدر ]

وأما : ( فصيامٌ ثلاثة ) فهو بَيِّن لا إشكال فيه ، لأن الصيام مصدر ،  
والمصدر إذا نَوَّن نصبت ما بعده على الظرف وعلى المفعول ونحوه .

---

== رضيعى لبان ندى أم تحالفا بأسمعهم داج عوض لا تنفرق  
يقول الأعشى : هما أخوان - يعنى المخلوق والكرم - قد رضعنا ندى أم واحدة ،  
وتحالفا بحرمة الندى الذى رضعاه أن لا يتفرقا .  
وينظر اللسان : لبن ، ومعنى اللبیب : عوض .  
( ١ ) البروج : ٤ ، ٥ .

( ٢ ) قال الفارسي فى الإيضاح ورقة ٥٢ : وبدل الاشتغال كقولك : سلب زيد  
ثوبه ، ومنه قوله تعالى : ( قتل أصحاب الأخدود ، النار ذات الوقود ) فالأخدود  
مشتعل على النار ) .

### ٦١ - مسألة

[ في باب النصب ]

وأما : ( إِذْنٌ يَحْلِفُ )<sup>(١)</sup> فالنصب لا غيرُ ، لأنه قد صُدِّرَ بـ « إِذْنٌ » ولا تلغى إذا صدر بها ، فإن سحَّت الرواية ففي الكلام حذف تقديره : إِذَا هو يحلف ، وكذلك ( إِذَا لا يختارنا ) .

### ٦٢ - مسألة

[ في الأسماء الستة ]

وأما قوله : ( أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ ) بالنصب مع لفظ الاستفهام ، ففيه عندي وجهان : أحدهما : أن يكون على لغة من يقول : هذا أباك ومررت بأباك ، مقصوراً ، وأنشدوا :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بلغنا في المجد غابثاها<sup>(٢)</sup>  
وقالوا : مُكْرَمَ أَخَاكَ لا بطل<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات ، باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين ٢٣٢/٣ : ( . . . فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألك بينة ؟ قال : قلت : لا ، فقال لليهودي : احلف . قاله : قلت يا رسول الله ، إِذْنٌ يحلف فيذهب بمالي . . . » .

(٢) ينسب بعضهم هذا الرجز إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وآخرون إلى روبة بن العجاج ، وهذان البيتان من شواهد أبي البركات الأنباري في الإنصاف ١٨ ، وابن عيش في شرح الفصل ٥٣/١ .

(٣) هذا مثل ينسب إلى أبي حنيفة خال بهس الملقب بنعامة ، ينظر معجم الأمثال للبيداني ١٥٢/١ ، ٣١٨/٢ .

والوجه الثاني : أن يكون منصوباً على النداء مع الحذف للخبر ، كأنه قال :  
آنت يا أيا جهل الذي كنت تفعل وتقول ما تقول .

### ٦٣ - مسألة

[ من باب الصفة المشبهة ]

وأما قوله : ( أعور عينه التي كأن عنبه طافية )<sup>(١)</sup> وهي<sup>(٢)</sup> رواية الأصيلي  
فعينه مرتفعة على البدل من المضمرة في « أعور » الراجع على اللوصوف ، وهو بدل  
البعوض من الكل ، ولا يجوز أن ترتفع بالصفة ، كما ترتفع بالصفة المشبهة للفاعل ،  
لأن « أعور » لا يكون إلا نعتاً للمذكر ، ويجوز أيضاً أن تكون « عينه »  
مرتفعة بالابتداء وما بعدها الخبر .

وقوله : « كأن عنبه طافية » على حذف خبر كأن ، كلام فصيح ،  
وإنما يجوز في إنَّ وكانَّ وأخواتها أن تحذف الخبر إذا أوقعتها على النكرات ،  
فإن أوقعتها على المعارف لم يحذف الخبر ؛ أنشد سيديويه<sup>(٣)</sup> :

إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلاً

وأنشد :

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب : واذكر في الكتاب مريم  
٢٠٣/٤ : ( فذهبت ألقت فإذا رجل أحمر جسم جعد الرأس ، أعور عينه التي كأن  
عينه طافية ) وفي رواية كأن عنبه طافية .

(٢) في الأصل : وفي

(٣) الكتاب ١/٢٨٤ والبيت للأعشى في مدح سلامة ذي فانش وعجزه :

\* وإن في السفر إذ مضى مهلاً \*

ينظر ديوانه : ٢٣٣ - ٢٣٥ .

ولكن زنجياً طويلاً مشافره<sup>(١)</sup>

فهذا على حذف الخبر ، كأنه قال : إن لنا محلاً ، وكأنه قال في الحديث :  
كأن في وجهه ، ولم يحىء الحذف مع المعرفة إلا نادراً بقريظة حال أوجبت  
ذلك<sup>(٢)</sup> ، نحو قوله عليه السلام للمهاجرين : (أتعرفون ذلك لهم ، معنى الأنصار ،  
قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك) أى : فإن ذلك شكر لهم .

ومن رواه : « عنمة طافية » بالرفع ، فهو جائز ، ولكن بتخفيف النون  
من كأن ، كما قال<sup>(٣)</sup> :

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

ويروى بنصب « ظبية » وهذا كله على الحذف ؛ إن رفعت فعلى حذف  
الاسم الأول ، وإن نصبت فعلى حذف الخبر .

ومن روى : (أعور عَيْنُه المني) ، بالخفض ، فهو من قولهم : حسن وجهه

(١) هو الأعشى ينظر ديوانه ٤٨ ورواية البيت فيه :

ولو كنت ضياء عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر  
كذا برفع زنجى ، ومثله في الكتاب ٢٨٣/١ يقول سيبويه « والنصب أكثر في  
كلام العرب ، كأنه قال ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتى ، ولكنه أضر  
هذا ، كما يضر ما يبنى على الابتداء نحو قوله عز وجل : طاعة وقول معروف أى  
طاعة وقول معروف أمثل » .

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٤/١ والمقتضب ١٣٠/٤ والخصائص ٣٧٣/٢ ، ٣٧٤ .

(٣) هو ابن صريم البشكري ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ ،

وصدره :

\* ويوما توافينا بوجه مقسم \*

بإضافة الصفة إلى الوجه ، مع إضافة الوجه إلى الضمير ، وهو بعيد في القياس ، لأنه جمع بين طرفي تقيض ، نقل الضمير إلى الصفة مع بقاءه في اللفظ مضافاً إليه الوجه ، وإنما الأصل أن يكون الوجه مرفوعاً مع الماه ، ومنصوباً ، أو مخفوضاً مع نقل الضمير إلى الصفة<sup>(١)</sup> ، وقد منعها الزجاجي ، وزعم أن جميع الناس خالف فيها سيبويه ، وسيبويه لم يحزها قياساً ، وإنما أخبر أنها جاءت في الشعر<sup>(٢)</sup> ، وأنشد :

كَمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

واعترف سيبويه برداءة هذا الوجه ، وقد وجدناه في غير الشعر ، ذكر أبو علي القالي<sup>(٣)</sup> ، وهو ثقة ، في صفة النبي صلى الله عليه وسلم : ( شثن السكتين ،

(١) يعني على الترتيب الآتي : حسن وجهه رفعاً ، وحسن وجهاً أو حسن الوجه نصباً ، وحسن الوجه ، أو حسن وجه ، جرأ ، هذا على سبيل التثنية . وينظر الأوجه الجائرة والممتنعة وما وقع فيه الخلاف في المقتضب : ١٥٩/٤ مع تعليق الأستاذ عضيمة .

(٢) في الكتاب ١٠٢/١ : « وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك ردى لأنه بالهاء معرفة ، كما كان بالالف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالالف واللام ، قال الشماخ :

أَمِنْ دَمْتَيْنِ عَرَسَ الرِّكْبَ قَبِيهَا      بِحَقْلِ الرِّخَامِي فَدَعَا ظِلَّاهَا  
أَقَامَتْ عَلَى رُبْعِيهَا جَارَتَا صَفَا      كَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهَا

(٣) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، كان عالماً باللغات نجوياً إخبارياً ، أخذ عن ابن دريد ، وابن درستويه ، وابن الأنباري ، وسمع من أبي يعلى اللوصلي والبقوي وطبقتهما ، ودخل الأندلس في عهد عبد الرحمن الناصر ، فأكرمه ، وصنف له ولولده الحكم المستنصر ، ومن كتبه : النوادر والأمالى ، والبارع في اللغة ، وأخذ عنه من الأندلسيين الزبيدي ، توفي سنة ٣٥٦ .

ينظر الإنباه : ٢٠٤/١ ، والعبر : ٣٠٤/٢ .

طويل أصابعه<sup>(١)</sup> وقال : هكذا روايته بالخلف ، وذكر الهروي<sup>(٢)</sup> وغيره في حديث أم زرع : ( صِفَرِ رِدَائِهَا ، وملء كسائِهَا )<sup>(٣)</sup> فقولها : ( صِفَرِ رِدَائِهَا ) هو مثل ما حكى سيديويه من : « حسنة وجهها » وللمسألة أسرار ، وفي باب الصفة عجائب من التعليل قد استوفيتها وكشفتها في غير هذا الإملاء ، فهذه الرواية التي تقدم ذكرها جائزة عندي ؛ والله المستعان .

#### ٦٤ - مسألة

[ من باب الابتداء ]

وأما ما ذكرته من رواية الرفع في قوله : ( ولا سَبَطَ رَجُلٌ )<sup>(٤)</sup> فلا يخرج لها إلا على إضمار المبتدأ ، أي : ولا هو سبط رَجُلٌ .

#### ٦٥ - مسألة

[ في جواب النهي ]

وأما قول أبي طلحة : ( لا تشرف يُصْبِكُ مَهْمٌ )<sup>(٥)</sup> فقد ذكرته في مسألة

- 
- (١) في الأمالي ٦٩/٢ : « شثن الكفين والقدمين ، طويل أصابعها » .
  - (٢) هو أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي ، صاحب التريدين ، أخذ عن الأزهرى وغيره ، وتوفي في رجب سنة ٤٠١ . ينظر العبر للذهبي : ٧٥/٣ .
  - (٣) ينظر النهاية لابن الأثير . ٣٦/٣ .
  - (٤) أخرجه البخارى في باب صفة النبي ٢٢٨/٤ عن أنس بن مالك : ( . . ) ليس بجعد قطط ، ولا سبط رجل ( وشعر سبط : مسترسل غير جعد ، والقطط : الشديد الجمودة . يعنى أن شعره وسط بين الجمودة والسيوطة .
  - (٥) أخرجه البخارى في باب مناقب الأنصار ٤٦/٥ .

قول اليهود : ( لا تسألوه يحنكم )<sup>(١)</sup> ، والوجه عندى الرفع ، كأنه قيل له : لم لا أشرف ؟ فقال : يصيبك سهم ، أى يصيبك إن أشرفت ، والقول فى الجزم ما تقدم .

### ٦٦ — مسألة

[ فى الجزم ونون التوكيد ]

وأما قوله : ( دعى فلأضرب )<sup>(٢)</sup> فالوجه فيه الجزم بلام الأمر ، وقد تدخل لام الأمر على فعل التكلم ، وإن كان التكلم لا يأمر نفسه ، ولكنه إذا أزم الفعل نفسه صار كالأمر لها ، كقوله : ( قوموا فلاصل لكم )<sup>(٣)</sup> ، وكقوله سبحانه : ( فليمدد له الرحمن مداً )<sup>(٤)</sup> .  
وأما النصب فلا يستقيم مع كسر اللام<sup>(٥)</sup> ، لأنها ليست بلام كى فى هذا الموضع ، ولكن إن فتحت اللام وأردت النون الخفيفة ، فله أن يجوز ، كما قال :<sup>(٦)</sup>

اضرب عنك الهموم طارقتها ضربك بالسوط قونس الفرس  
أراد : اضرباً ، ومن هذا الباب قول الأعشى :

- 
- (١) ينظر للمسألة : ٣١ وحديث اليهودى : لا تسألوه لا يحيى . . .  
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب استنابة المرتدين ، باب ما جاء فى التأولين ٢٤/٩ .  
(٣) ينظر للمسألة : ٤٠ .  
(٤) مريم : ٧٥ .  
(٥) وردت هذه الرواية ، ينظر البخارى : ٢٤/٩ .  
(٦) البيت فى اللسان : قنس ، ويقول ابن منظور : قال ابن برى : البيت لطرفة ويقال : إنه مصنوع عليه ، وأراد اضربن ، بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفها للضرورة ، وهذا من الشاذ ، لأن نون التأكيد الخفيفة لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن . هـ .

فإِيَّاكَ وَالْأَنْصَابَ لَا تَقْرُبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدَ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا<sup>(١)</sup>  
وأما الرفع ، فلا يستقيم أيضاً ، إلا مع فُتْحِ اللام ، وهو ههنا ضعيف .

### ٦٧ — مسألة

[ في باب المصادر المنصوبة ]

وأما قول عامر بن الظَّمِيل<sup>(٢)</sup> : ( أَغْدَةُ كَفْدَةِ الْبَعِيرِ )<sup>(٣)</sup> فقد أورده  
سيبويه في كتابه<sup>(٤)</sup> فقال : ( أَغْدَةُ كَفْدَةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سُلُولِيَّةِ )  
وجعله سيبويه من باب المصادر المنتصبة بالأفعال المختزلة التي لا يجوز إظهارها

(١) ديوانه : ١٣٧ والرواية فيه :

فإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرُبَنَّهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لَتَقْصِدَا

وَذَا النِّصْبِ لِلنَّصُوبِ لَا تَنْسُكُنْهُ وَلَا تَعْبُدَ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

وهو من شواهد الكتاب : ١٤٩/٢ ، وينظر للمقتضب : ١٢/٣ .

(٢) كان سيد بني عامر في الجاهلية ، وقد أسلم ثم ارتد ، فدعا عليه الرسول هو  
وأربد بن قيس أخو لبيد لأمه فقال : اللهم اكفنيهما بما شئت ، فأنزل الله تعالى على  
أربد صاعقة وأخذت عامراً الغدة ، فكان يقول : غدة كفدة البعير وموت في بيت  
سلولية ، ينظر أسد الغابة : ٨٤/٣ ، ومجمع الأمثال للبدياني : ٥٧/٢ ، ٥٨ .

(٣) أخرجه البخاري في باب غزوة الرجيع : ٣٥/٥ ، والرواية فيه : غدة ،  
بالرفع دون استفهام ، وفي مجمع الأمثال — وقد ذكر هذه الرواية : ويروي « أغدة  
وموتاً » نصيباً على المصدر .

وفي اللسان : الغدة طاعون الإبل ، وقيل تسلم منه .

وأما سلول فكما يقول البدياني : « عندهم أقل العرب وأذلهم » وكان عامر قد  
نزل بيئت امرأة من سلول ، فيضرب هذا المثل في خصلتين إحداهما شر من الأخرى .

(٤) الكتاب : ١٧٠/١ .



لقيام المنصوبات مقامها ، فكأنه قال : أَعَدُّ غُدَّةً ، وأُموّت موتاً في بيت سلولية ، أي : امرأة من بني سلول بن صَعَصعة .

وعامرُ بنُ الطُّفيل : أبوه الطُّفيل بن مالك بن جَعْفَر بن كلاب بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة ابن خَصَفَةَ بن قيس عِيلان<sup>(١)</sup> ، وقيل : عكرمة بن قيس بن عِيلان<sup>(٢)</sup> ، وإنما خَصَفَةُ أمه .

والطُّفيل هو فارس قُرْزُل<sup>(٣)</sup> ، وقُرْزُل اسم فرسه ، والقُرْزُل في اللغة : القيد وهو أحد البنين الأربعة الذين ذكروهم لبديد في قوله<sup>(٤)</sup> :

نحن بنو أمّ البنين الأربعة

وكانوا خمسة ، وإنما ترك ذكر الواحد ، لأنه كان ميتاً حين ارتجز لبديد بهذا الرجز عند النعمان ، وربيعه والد لبديد هو ربيعة المَقْتَرين<sup>(٥)</sup> ، وهو الذي كان ميمّاً حينئذ ، وثالثهم « عامر » مُلَاعِبُ الأُسنة ، سمي بذلك لقول الشاعر في أخيه :

(١) في الأصل : عِيلان ، بالغين وفي المشتبّه للذهبي ٤٩٠ : « وبمجملة : قيس

عِيلان من مضمّر » وينظر جهمرة أنساب العرب : ٢٦٠ .

(٢) في اللسان : وقُرْزُل بالضم : اسم فرس كان في الجاهلية ، قال ابن الأعرابي :

هو فرس عامر بن الطفيل وأنشد :

وفعلت فعل أليك فارس قرزل إن الندود هو ابن كل ندود

وقيل لهذه الفرس : قرزل ، كأنه قيد للوحش يلحقها .

(٣) ديوانه : ٣٤١ — ٣٤٢ ، وينظر الكتساب : ٣٣٧/١ ، وخزانة

الأدب : ١٧١/٤ .

(٤) ينظر جهمرة أنساب العرب : ٢٦٨ .

فراراً وأسلمت ابن أملك عامراً يلاعب أطراف الرشيع المزعزع  
وله أخبار مع النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

ورابعهم عبيدة الوضاح ، وخامسهم معاوية مَعْوَدُ<sup>(٢)</sup> الحكماء ،  
لقوله :

بَعْوَدُ مثلي الحكماء بعدى إذا ما الأمر في الحدثان نابا  
وهو القائل :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا<sup>(٣)</sup>  
وغلط « القراء »<sup>(٤)</sup> فاحتج بقول ليبيد :

(١) ينظر أسد الغابة : ٩٣/٣ .

(٢) هكذا بالدال في معوذ ، ومثله في اللسان : كسد ، ورواية البيت فيه :

أعوذ بعدها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الأشياع نابا  
وفي اللسان ( سبأ ) : ومضى معوذ الحكماء لقوله :

أعوذ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الحدثان نابا  
وفي التاج : عود « ولقب معاوية بن مالك بن جعفر بن كلاب . معوذ الحكماء »  
كذا بالدال ، ورواية البيت :

أعوذ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الأشياع نابا  
يقول الزبيدي : « هكذا بالنون والموحدة من نابه الأمر ، إذا عراه ، وفي بعض  
النسخ : بانا ، بتقديم الموحدة على النون ، أى ظهر ، وفي أخرى : إذا ما الأمر ،  
بدل الحق ، وفي بعض الروايات : إذا ما معضل الحدثان نابا . . » .

(٣) ينظر اللسان : مما .

(٤) هو يحيى بن زياد الكوفي النعوى . كان من أعلام النعوى واللغة ، ويعد من  
أجل أصحاب الكسائي . توفي سنة : ٢٠٧ . ينظر العبر : ٣٥٤/١ .

\* نحن بنو أم البنين الأربعة \*

على قوله : ( ولبن خاف مقام ربّه جنتان )<sup>(١)</sup> ؛ قال : إنما هي جنة واحدة ،  
ولكنه جعلها جنتين مجازاً لاعتدال التواضع ، كما جعلهم لبنة أربعة وهم خمسة ،  
لاعتدال التواضع ، وهذه هفوة عظيمة ، وعثرة لآلها<sup>(٢)</sup> ، وقد ذكرها  
الفتي<sup>(٣)</sup> عنه راداً عليه ومحذراً من اعتقادها ، والحذر الحذر من زلة العالم ،  
والله الموفق .

## ٦٨ — مسألة

[ في المفعول من أجله ]

في لَدَّ المريض ( كراهية المريض للدواء )<sup>(٤)</sup> نصب الكراهية على أنه مفعول  
من أجله ، والعامل فيه الفعل الذي دلَّ عليه من إياهته لَدَّ ، وكأنه قال : أجب من  
ذلك كراهية المريض .

(١) الرحمن : ٤٦ .

(٢) في اللسان : « قال أبو عبيدة : من دعائهم : لا لعل لفلان ، أي :  
لا أقامه الله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . نشأ ببغداد وأخذ عن أعلامها ومنهم  
والده ، وابن سلام والجاحظ ، وله مصنفات نبفت على الأربعين ، وتلذذ له كثيرون ،  
عاش بين سنة ( ٢١٣ — ٢٧٦ ) ينظر العبر : ٥٦/٢ .

(٤) أخرجه البخاري في باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ١٧/٦ : « .. قالت  
عائشة : لدنائه في مرضه ، فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى ، قلنا : كراهية المريض  
للدواء » روى بنصب كراهية ورفعها .

وينظر البخاري : ١٦٤/٧ ، ٨/٩ — ١٠ ومسلم : ٣٤/٧ .

واللد : أن يؤخذ بلسان المريض فيمد إلى أحد شقيه ، ويوجر في الآخر الدواء .

ولا ينتصب المفعول من أجله حتى يكون مصدراً ، ويكون فاعله هو الفاعل المذكور قبله ، مثل أن تقول : أبى زيد من كذا كراهية لكذا ، وخرج فلان جرحاً منه على كذا ، فالجرح هو الخارج ، ولو قلت : خرج زيد جرحاً عمرو ، لم يجر النصب ، لأن الثانى غير الأول ، وفي الحديث : ( كراهية المريض ) لأن المريض هو الذى أبى من الله ، فكأنك قلت : كراهيته للدواء ، تعني النبي صلى الله عليه وسلم .

ومن رفع الكراهية فعلى إضمار المبتدأ ، أى : هذا الذى ترون منه كراهية المريض للدواء .

وهندنا في المفعول من أجله أسرار لا نطول بكشفها ، وثمره بكر ليس هذا حين قطفها .

## ٦٩ - مسألة

[ في كسر همزة إن وفتحها ]

وأما قوله : ( أو إن جبريل )<sup>(١)</sup> عليه السلام ، فوقع « إن » بعد ألف الاستفهام يوجب كسرها لا بحالة لعدم العامل فيها إذا فتحت ؛ إذ لا بد لها مفتوحة من عامل ، لأنها في تأويل اسم ، والألف ليست بعاملة ، ولا - أيضاً - يعمل ما قبل الألف فيما بعدها .

فإذا قلت : إن جبريل ( أو إنك )<sup>(٢)</sup> ( إنا لخرجون )<sup>(٣)</sup> ، لم يختلف أحد

(١) ينظر المسألة : ٤٢ .

(٢) في الأصل : إني .

(٣) يوسف : ٩٠ .

(٤) النمل : ٦٧ .

في كسرهما ، فإن جئت بالواو بين الألف وبينها فربما جاز فتحهما إذا تقدم لغيرك [كلام]<sup>(١)</sup> فيه فعل عامل في «أن» مفتوحة ، مثل أن يقول لك إنسان : عرفت أن زيدا منطلق ، فعند ذلك يجوز أن تقول له : أو أن زيدا منطلق ، بفتح أن ، لأن الواو تنوب عن الألف ، فكأنك قلت له : أو عرفت أيضاً أن زيدا منطلق . وإن كسرت «إن» فهو الأصل ، كأنك استفهمت عن حديث معطوف على الحديث للتقدم ، وإذا فتحتها فكأنك استفهمت عن الفعل الذي لفظ به الخطاب ، فهذه القرينة يجوز فتحها بعد الألف مع الواو .

وإذا ثبت هذا فكسرها في الحديث لا شك في جوازه وحسنه ، وفتحها فيه نظر ، وذلك أن عروة حدثت عمر فقال له : (إن المغيرة بن شعبه أخر الصلاة يوماً ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال : ما هذا يا مغيرة ، أليس قد علمت أن جبريل نزل)<sup>(٢)</sup> الحديث ، فقال عمر لعروة : (اعلم ما حدثت ، أو إن جبريل هو الذي . . .)<sup>(٣)</sup> فهذا استفهام مستأنف عن الحديث ، غير أنه جاء بالواو ، ليرد الكلام على كلام عروة ، لأنها من حروف الرد ، ولا معنى هاهنا لفتح «إن» إلا على تقدير بعيد ، كأنه قال : أو حدثت أن جبريل نزل ، وعروة لم يقل : حدثت ولا حدثني فلان ، إنما جاء بالخبر مطلقاً ، فلو كان قال له أول ما حدثته : حدثني بشير بن أبي مسعود ، لجاز حينئذ أن يقول له عمر : أو أن جبريل هو الذي نزل ، فيضمن الحديث ويعمله في أن ، ولكن عروة لم يسند له الحديث إلا بعد إنكار عمر عليه<sup>(٣)</sup> ، ولم يذكر الراوي لفظ عروة إلا في آخر الحديث ، وإنما قال في أوله : (فأخبره أن المغيرة) ، فهذا لفظ

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) الجامع الصحيح : ١٣٩/١ .

(٣) في المرجع السابق والصفحة : «قال عروة : كذلك كان بشير بن أبي مسعود

يحدث عن أبيه . . .»

الرُّهْرِيُّ ، لا لفظ عروة ، فلم يكن معنا فعل نردّ الكلام عليه بالواو ، ونوقع الاستفهام عليه فيعمل في أن ، فوجب كسرُها لأنها أبدأً مكسورة في استئناف الكلام وابتدائه غير أن الواو ردت حديقاً على حديث ، لا فعلاً على فعل .

وأما ما ذكرت من الأصل<sup>(١)</sup> الذي ربطه الفارسي وابن السراج في كسر إن وفتحها ، فهو أصل بارد مظلم على المبتدئ ، وإم عند المنتهى ، فلا نعول إلا على ما قاله صاحب الجمل<sup>(٢)</sup> ، لأن قولها : ( كل موضع يصلح فيه الفعل والاسم فإن فيه مكسورة ، وكل موضع يصلح فيه أحدهما فإن فيه مفتوحة ) هو مع إشكاله لا يفيد حكمة ، ولا يشير إلى سبب الفتح والكسر ، ثم هو منتقض ، إذ قد جاء الكسر فيها في موضع لا يقع فيه إلا الاسم ، أنشد سيبويه :

\* إذا إنه عبدُ القفا واللاهزم<sup>(٣)</sup> \*

وحسكى : أما إنك منطق<sup>(٤)</sup> ، بالكسر والفتح ، وليس هذا الردّ

(١) في الإيضاح للفارسي ص ٦٤ : « فأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، أو بالفعل دون الاسم وقعت المفتوحة دون المكسورة . . »

(٢) يعنى الزجاجي ، ينظر الجمل : ٦٩ - ٧١ .

(٣) الكتاب : ٤٧٢/١ وصدرة :

وكننت أرى زيدا كما قيل سيدا

وهو من الأبيات التي لا يعلم قائلها ، وينظر المنتصب : ٣٥١/٢ ، والخصائص : ٣٩٩/٢ .

(٤) الكتاب : ٤٦٢/١ .

مما سبقت إليه ، ولا أنا فيه بدع ، بل قاله غيرنا قبلنا ، وكان شيخنا أبو الحسين ابن الطراوة بمجب من وهنه ، وبفرط في تعنيف قائله ، والله ألوفق .

#### ٧٠ — مسألة

في قول الله تبارك وتعالى ، فيما جاء في الحديث : ( يسب ابن آدم الدهر ، وأنا الدهر ، أقلب الليل والنهار )<sup>(١)</sup> هي من جملة هذه المسائل ، وقد انتسختها في كراسة مع مسائل آخر ، فأغنى ذلك عن شرحها هنا .

#### ٧١ — مسألة

[ في البذل ]

قوله : ( كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحْمٍ بُذِنَتْ فَوْقَ ثَلَاثِ مَنَى )<sup>(٢)</sup> هو على البذل إذا نونت « ثلاث » ، ولكن بعد حذف ، كأنه قال : بعد ثلاث أيام منى ، ثم حذف المضاف إلى منى ، وقد تقدم<sup>(٣)</sup> نظير هذا في هذه المسائل ، وذكرنا قول الأعشى :

\* رضى لبيان ندى أم تحالفا \*

بانخفاض ، أى لبن ندى أم ، وذكرنا قول الله سبحانه : ( أصحاب الأخدود ، النار )<sup>(٤)</sup> أى : الأخدود أخدود النار ، ولم نجعله من بدل الاشتغال .

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الألفاظ من الأدب ، باب التهنى عن سب الدهر : ٤٥/٧ .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الحج ، باب ما يؤكل من البدن ٢/٢١١ .

(٣) ينظر المسألة : ٥٩ .

(٤) البروج : ٤ ، ٥ .

### ٧٣ - مسألة

[ في توجيه إحدى الروايات ]

وقوله : ( أنا أبو حسن القوم )<sup>(١)</sup> فلا يصح فيها إلا القَرَمُ ، بالراء ورفع الميم ، وإن لم تكن الثانية تصحيفاً فهي بالخفض وترك التنوين ، وأما الرفع مع التنوين فخطأ ظاهر ، والله أعلم ، إلا أن يكون القرم بالراء .

### ٧٣ - مسألة

[ في خُوة رواية في أخوة ]

وأما حديث أبي بكر : ( لَكُنْ خُوةَ الإسلام )<sup>(٢)</sup> ، فإن صحت الرواية بها فيحتمل أن يكون المحدث سمعها من صاحب أو التابع مسهلة الهمزة ، بنقل الحركة إلى النون الساكنة ، فتروم الهمزة ساقطة أصلاً ، أو تمدد كُتِبَها كذلك ليقراها كما سمعها مسهلة محذوفة ، ثم جاء الآخر فلم ير صورة الألف ، فنطق بالنون ساكنة غير محركة بحركة الهمزة ، فصارت رواية منقولة ، وهكذا هي روايتي لها ،

(١) في اللسان : « وفي حديث علي عليه السلام : أنا أبو حسن القرم ، أي المقرم في الرأي ، والقرم : فعل الإبل ، أي أنا فيهم بمنزلة الفعل في الإبل ؛ قال ابن الأثير : قال الخطابي : وأكثر الروايات ( القوم ) بالواو ، قال : ولا معنى له ، وإنما هو بالراء ، أي : المقدم في المعرفة وتجارب الأمور » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الخوخة والمعر في المسجد ١/١٣٦ ( . . . ) ولو كنت متخذاً خليلاً من أمتي لاتخذت أبا بكر ، ولكن أخوة الإسلام ومودته . . . » وروى : خوة .



ويمحتمل<sup>(١)</sup> أيضاً أن تكون لغة في الأخوة ، كما قالت العرب : خُذْ وكل ومر من الأمر والأخذ والأكل ، فلا غرو أيضاً أن يوجد في كلامهم مثل هذا مما حذفت همزته التي هي في موضع الفاء وبقيت عين الكلمة ولا ميمها ، كما فعلوا في خُذْ وكل ، وليس كل لغة بلغتنا لا ولا الأصمعي<sup>(٢)</sup> ، وإذا بلغتنا لغة في حديث صحيح قبلناها ولم نزيقها عند عدم وجودها في كتب يعقوب<sup>(٣)</sup> ، وأبي عبيد<sup>(٤)</sup> وغيرهما ، فإن ما ذكره فيما لم يذكره نقطة من بحار<sup>(٥)</sup> ، والله أعلم .

\*

#### ٧٤ — مسألة

[ في توجيه إحدى الروايات ]

وما ذكرته من رواية المروزي : ( هم الذين يغلبون على قرارك )<sup>(٦)</sup> ، وأنه

(١) في الأصل : ومحتمل .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريش الباهلي البصري ، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار ، سمع شعبة بن الحجاج ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد . وأكثر عن أبي عمرو بن العلاء ، وله عدة مصنفات ، وعن روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو حاتم السجستاني ، والريثي وغيرهم ، توفي سنة : ٢١٦ عن ٨٨ سنة ينظر إنباء الرواة : ١٩٧/٢ ، والعبر : ٣٧٠/١ .

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن السكيت النحوي ، صاحب إصلاح المطلق ، أخذ عن أبي عمرو الشيباني ، توفي سنة ٢٤٤ ، ينظر العبر : ٤٤٣/١ .

(٤) ينظر ص : ٤٦ .

(٥) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك في تخريج اللفظ خوة : ٨٢

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة ، باب رجم الحلبى ٢٠٩/٨ ( . . . فلزمهم هم الذين يغلبون على قرارك . . . ) كذا بالباء . ( ٩ — الأثالي )

رواه بالنون وفتح القاف ، فإنه - والله أعلم - تصحيف ظاهر ، إلا أن يريد بالقرن الأمة ، فإن رَعَاع الناس في كل قرن هم الأغلب ، في قرن عُمر وفي غيره من القرون ، وكأنه أراد تخصيص ذلك القرن ، لأن الرعاع وغوغاء الناس لم يكونوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وعهد أبي بكر ، بكثرتهم وغلبتهم في عهد عمر ، والقرن الذي عناه ابن عوف<sup>(١)</sup> لكثرة ما دخل في الدين في أيامه من العجمان والموالي والأتباع ، حتى صار هؤلاء هم الغالبون والأكثر في ذلك القرن وفيما بعده ، بخلاف ما كان قبل ذلك ، وليس يمكن في التحصيل بتصحيح هذا الخلل ، وتقويم هذا الزلل ، أكثر من هذا .

#### ٧٥ - مسألة

[ في الإضافة ]

وأما : ( مثل أو قريب من فتنة الدجال )<sup>(٢)</sup> فإن صححت هذه الرواية ، فوجه ترك التنوين ازدواج الكلمة مع التي قبلها ، وتعلق الشك بهما جميعاً ، وأن الراوى لم يعتمد على الكلمة ، فلو اعتمد عليها في الخبر لجاء بها على أصلها ، ولكن حكمها عنده كحكم « مثل » في الإخبار بهما ؛ إذ الشك جامع بينهما و « مثل » غير ممنونة<sup>(٣)</sup> ، لأنها مضافة في المعنى ، فلم تنون ، و « قريب » مقرونة بها في الشك ، مزدوجة معها في اللفظ ، فكان في ترك التنوين تحقيق لاقتراحها بالتى قبلها في شكه ، فجاء بها مثلها في ترك التنوين ، كأنه يقول :

(١) هو عبد الرحمن بن عوف .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب من لم يتوضأ إلا من النسيء المثلث ٥٧/١ : . . . ولقد أوحى لى أنكم تفتنون فى القبور مثل أو قريب من فتنة

الدجال . . . وينظر : ٤٧/٢ .

(٣) فى الأصل : مؤنثة .

إما هذه سمعت وإما هذه ، ولو سأله سائل : أى الكلمتين قال عليه الصلاة والسلام ؟ لقال له : قال : مثل أو قريب ؛ أى مثل فتنة الدجال أو قريب ، يحمل قريب مكان مثل ، لأنه لم يرد أنهما قلها معا ، وإذا جعلها مكانها فليكن حكمها حكمها فى عدم التنوين ، حتى [لا] <sup>(١)</sup> يعتمد عليها فى الكلام فيذهب الازدواج ويؤول الالتفات إلى أحدهما لفظا ومعنى ، وقد قال الشاعر <sup>(٢)</sup> :

إلا عُلالة أو بُدَا هة قارح نهد الجزارة

فحذف التنوين منهما جميعا ، إلا أنه فى البيت أقرب وأبين من أجل أن الثانى لا يمنع من الإضافة مانع ، كما يمنع « قريبا » حرف الجر الذى يليه ، ولكنه مع ذلك قد يجوز توهم الإضافة فى « قريب » فيصير حرف الجر فى حكم اللام المتحمة من قولهم : « يابؤس للحرب » ويقويه ها هنا ازدواجها مع مثل واشتراكهما جميعا فى المعنى الذى قدمناه ، وتسوية الراوى بينهما فى مقصود كلامه ، وإن استبعد هذا الغرض غيرى فأنا لا أستبعد لكثرة ما مرّ بى من النظائر لهذه المسألة .

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) هو الأعشى ، ديوانه : ١٥٩ ، وفيه ساج مكان قارح ، وكذلك اللسان : عل ، أما فى جزر فيروى البيت كما هنا . والبداهة : أول جرى الفرس ، والذى يكون بعده عُلالة ، والقارح من ذى الحافر بمنزلة البازل من الإبل ، والجزارة يعنى بها : يديه ورجليه وكثرة عصبهما ، ونهد : ضخم .

٧٦ — مسألة

[ في أفعال التنفصيل ]

وأما قوله : ( ما رأيته أكثر صياماً )<sup>(١)</sup> بالخفض لصيام ، فلا أحسبه إلا وهماً  
وأن الراوى ربما بنى اللفظ على الخط ، مثل أن يكون رآه مكتوباً بيمين مطلقة ،  
على مذهب من رأى الوقف على المتن المنصوب بغير ألف<sup>(٢)</sup> ، فتوهمه مخفوضاً ،  
لا سيما وصيغة أفعال تضاف كثيراً ، فتوهمها مضافة ، وإضافتها ههنا لا تجوز  
قطعاً ، والله أعلم .

٧٧ — مسألة

[ في توجيه تفسير البخارى ]

وأما ما وقع في تفسير<sup>(٣)</sup> سورة السجدة من قوله : « الهدى الذى هو  
الإرشاد » ونظر « بمنزلة أصدقائه » فلعمري إنه إذا كان بالصاد أقرب إلى تفسير  
أرشدناه من أصدقائهم بالسين ، لأنه إذا كان بالسين كان من السعد والسعادة ،  
وأرشدت الرجل إلى الطريق وهديته السبيل بعيد من هذا التفسير ، فإذا قلت :  
أصدقائهم ، بالصاد ، خرج اللفظ إلى معنى الصعدات<sup>(٤)</sup> ، من قوله : ( إياكم والقعود

(١) أخرجه البخارى في كتاب الصوم ، باب صوم شعبان ٥٠/٣ : ( . . ) وما رأيته  
أكثر صياماً منه في شعبان .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي : ٢٧٩/٢ .

(٣) يعنى تفسير البخارى لقوله تعالى : ( وأما قوم فهديناكم ) ، قال البخارى  
١٦٠/٦ : « والهدى الذى هو الإرشاد بمنزلة أصدقائه » ويروى : أصدقائه .

(٤) في اللسان : « والصيد : الطريق ، والجمع صعدان وصعد وصعدات جمع =

على الصعدات (وهي الطرق، وكذلك أضعده في الأرض : إذا سار فيها على  
على قصد ، وصعدته من أسماء الأرض فإن كان البخاري قصد هذا ، وكتبها  
في نسخته بالصاد ، التفاتا إلى حديث الصعدات ، فليس بمجيب ولا نكير ،  
وبالله التوفيق ، والحمد لله رب العالمين <sup>(١)</sup> .

## ٧٨ — مسألة

[ له أيضاً في الطلاق والأيمان اللازمة ]

قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله :

ألفاظ الطلاق على ضربين : صريح وكناية ، فالصريح ما لا يحتمل معنى  
إلا الطلاق ، فذلك لا ينوَى فيه صاحبه ، بل يَمْنَعُ عليه الطلاق كما يقتضيه  
اللفظ ، ولا يسأل عن نيته وذلك مثل أن يقول : هي طالق ، أو يقول لها :  
قد بَدَّكَ ، أو فارقتك ، أو أنت مني بائن ، أو قد سَرَحْتَكَ ، وفي التصريح <sup>(٢)</sup>  
خلاف ، هل هو من صريح الطلاق أو كناية به ، وفي فارقتك خلاف أيضاً ،

---

الجمع ، وفي حديث علي رضوان الله عليه : إياكم والقعود بالصعدات إلا من  
أدى حقها .

(١) في الهامش عند نهاية هذه المسألة : إلى هنا انتهت مسائل ابن قرقول ،  
رحمه الله .

(٢) في الأصل : صرحتك ، وفي التصريح .

وفي التاج : وتصريح المرأة : تطليقها ، والاسم : سراح كسحاب ، مثل التبليغ  
والبلاغ ، وسمى الله عز وجل الطلاق سراحاً ، فقال : وسرحوهن سراحاً جميلاً ، كما  
سماه طلاقاً من طلق ، وسماه الفراق ، فهذه ثلاثة ألفاظ تجمع صريح الطلاق الذي  
لا يدين فيها المطلق بها إذا أنكر أن يكون عني بها طلاقاً .

وكذلك من صريح الطلاق : قد باريك<sup>(١)</sup> ، أو أن يقول لها : ملكك أمرك ، فتمتول له هي : قد طلق نفسي .

وأما الكفاية فمثل أن يقول<sup>(٢)</sup> لها : سيري إلى أهلك ، أو أنت وشأنك إلى غير ذلك مما لا يحصى من الألفاظ التي تحتل الطلاق وغيره ، فيؤقمة الرجل على نيته ، ويُدَيِّن<sup>(٣)</sup> في قوله .

### فصل

وإذا ثبت هذا فلا خلاف في قول الرجل : على يمين إن لم أفعل كذا وكذا أن اليمين ليس من صريح الطلاق ، وإذا قال : على يمينان فحنت فعليه كفارتان إلا أن ينوى بأحدهما طلاقاً فتكون طلاقاً واحدة ، أو ينوى بهما جميعاً الطلاق فتكون تطليقتان<sup>(٤)</sup> ، فإذا قال : على أيمان ثم حنت ، كان عليه ثلاث كفارات إلا أن ينوى بقوله أيمان تطليقتان فيكون مطلقاً بحسب ما نوى ، فإن قال : على الأيمان بالآلف واللام ، أو الأيمان لازمة لى ، ولم ينو طلاقاً بها ولا بواحد منها ، وإنما سمع الناس يقولونها عند الضجر وعند الحاجة ، فقالها ، فيلزمه ثلاث كفارات على قياس ما تقدم<sup>(٥)</sup> أن يكون هذا اللفظ من صريح الطلاق .

فإن قلت : وكيف والطلاق يمين ، وقد أدخله في جملة الأيمان ، والآلف ،

(١) في التاج : «وبارى امرأته : صالحها على الفراق» ويقال : بارأ ، بالهمز .

(٢) في الأصل : يقول .

(٣) في المصباح : « ودينته — بالتثقيـل : وكلته إلى دينه » .

(٤) في الأصل : تطليقتين .

(٥) في الأصل : إلا أن .

واللام تدلّ على استغراق الجنس وعموم اللفظ ، فقد دخل الطلاق وغيره من الأيمان في هذا القول ، ويدلّك على أن الطلاق من جملة الأيمان أنه يقال : حلفت بالطلاق ، كما يقال : حلفت بالله ؟

فتقول : إنّ جاز لك أن تقول حلفت بالطلاق فليس يجوز أقسمت بالطلاق ، كما تقول : أقسمت بالله ، واليمين هو القسم ، فإذا ليس الحلف بالطلاق حقيقة ، ولا يدخل في جنس الأيمان إلا ما كان يميناً وقسماً على الحقيقة ، كما لا يدخل في جنس الأسد من كان رجلاً شجاعاً ، وإن كان قد يقال له : أسد ، على المجاز ، ولا يدخل في جنس النيران إذا ذكرتها بالألف واللام الشرّ الواقع بين الناس ، ولا نار الشوق ونار الوجد ، وإن كان قد يقال لها : نار ، على المجاز ، فكذلك لا يدخل تحت قوله : « الأيمان » ما يسمى حلفاً على المجاز .

وبرهان للسألة وتمام بيانها في كتاب الله العزيز ، وذلك أن الله سبحانه ، قال في الأيمان المحلوف بها ، ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم )<sup>(١)</sup> فجاء بلفظ الجمع ، فانتظم الكلام جميع أيمان المسلمين ، ولا خلاف بين علماء المسلمين أن الطلاق ليس بداخل تحت هذا العموم ، لأنّه لا صيام ولا إطعام فيه ، وقوله : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان )<sup>(٢)</sup> بالألف واللام ، ثم قال : ( فكفارتهم ) كذا وكذا إلى آخر الآية ، فمن أدخل الطلاق في الأيمان وسماه يميناً فليوجب فيه الكفارة ، ولم يقله أحد ، فدّل على خروجه عن جنس الأيمان ، إلا أن يتوى الحالف بهذه الكلمة طلاقاً ، ويجعلها كفاية عنه ، فيلزمه ما نوى ، أقول النبي صلى الله عليه وسلم : ( لكل امرئ ما نوى )<sup>(٣)</sup> فإن لم يجعل الكلمة

(١) المائدة : ٨٩ .

(٢) أخرجه البخارى في حديث بدء الوحي : ٢/١ .

كفاية عن طلاق الزمناه<sup>(١)</sup> ما ألزمه الله من كفارة الإيمان ، فعليه إطعام ثلاثين مسكينا ، لسكل يمين عشرة ، حملا على أقل الجمع ، فإن لم يجد فصيام تسعة أيام ، وهو قول أبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي القهري الزاهد عالم الإسكندرية<sup>(٢)</sup> ، وإمام وقته ، حدثنا بذلك عنه شيخنا أبو بكر بن العربي<sup>(٣)</sup> ، وقد قال مالك ما هو مثل هذا القول إلا قليلا ، قال : العهد يمين ، فمن قال : على عهد الله ، وحنث ، فعليه ثلاث كفارات ؛ وإذا كانت اليهود أيمانا وفيها ثلاث كفارات فكيف لا يكون في الإيمان نفسها ما جعل الله فيها من الكفارات ، وما بعد هذا إلا التمسك والغتيا بالتطهي والتقليد لأهل التكلف ومن تورع عن أن يحل ما حرم الله ، فلم لا يتورع عن أن يحرم ما أحل الله ، ولا فرق بينهما إذا كان ذلك بنير علم ، ولا علم إلا من أفتى بكتاب الله وسنة رسوله .

ومما يوضح لك أن الطلاق ليس بيمين ، وأن الخالف به ليس بقسم إجماع أهل العربية في أبواب القسم على أن القسم لا يكون إلا بحروف القسم ،

(١) في الأصل : لزمناه .

(٢) كان أحد الأئمة الكبار ، أخذ عن أبي الوليد الباجي . ورحل فأخذ السنن عن أبي علي التستري ، وسمع يقعداد من أبي رزق اليمعي وطبقته ؛ وتفقه على أبي بكر الشاشي ، وكان إماما زاهدا ورعا ، دينا متواضعا توفي سنة : ٥٤٠ عن سبعين سنة .

ينظر بغية الملتبس : ١٢٥ ، والعبر : ٤٨/٤ .

(٣) هو أبو بكر محمد عبد الله بن محمد الإشبيلي المالكي الحافظ ، أحد الأعلام ، وعالم الأندلس ، رحل مع أبيه وسمع بالشام وبغداد ومصر ، وتفقه على الغزالي ، وأبي بكر الشاشي ، وأبي الوليد الطرطوشي ، وكان متفنا في العلوم : وصنف في التفسير والحديث والفقه والأصول عاش بين [ ٤٨٦ — ٥٤٣ ] ينظر بغية الملتبس :

٨٢ ، والعبر : ١٢٥/٤ .



كالواو والباء والتاء ، وأمانة الله ، وعهد الله ، وما أشبه ذلك مما قد نصوا عليه  
فلو أن القائل يقول : والطلاق لأفعلن ، أو : وحق الطلاق ، لكان هذا مقسماً  
لغةً وعربية لا شرعاً ، كالذي يقول : والسكينة لأفعلن ، أو يقول : والبيت ،  
ونحو ذلك ، فإذا كان كذلك فهو مقسم وحالف ، ولكن لا يلزمه في حكم  
الشرعية شيء ، فإن قال : على الطلاق إن فعلت كذا وكذا ، لزمه لا من حيث  
إنه حالف ولا مقسم ، كما قدمنا ، ولكن يسمى مطلقاً ، وطلاقه بشرط ، فإن  
وقع الشرط وقع الطلاق ، وإن لم يقع الشرط لم يقع الطلاق .

ولما ثبت بهذه البراهين كلها أن الطلاق ليس بيمين فكيف يندرج تحت  
قوله : « الإيمان لازمة » كل يمين : الطلاق أو العتاق أو شيء من هذا ،  
إنما يندرج تحت قوله : « الإيمان لازمة لى إن كان كذا وكذا » كل يمين  
جعل الله فيها الكفارة المذكورة في القرآن ، مثل أن يقول : أحلف بالله ،  
أو بالرحمن ، إلى سائر أسمائه سبحانه ، أو بعزة الله وقدرته ، إلى سائر صفاته ،  
فإذا ألزم نفسه مثل هذه الأيمان كانت عليه الكفارة المشروعة في هذه الأيمان ،  
ولم يكن عليه طلاق ولا عتاق ، لأن الطلاق والعتاق ونحوهما ليست من الأيمان ،  
لأن الله تبارك وتعالى إنما قال : ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ) وقد أجمعت  
الأمة أنه ما عني سبحانه إلا الأيمان به وبصفاته ، وأن من قال : على الطلاق  
إن كان كذا وكذا ، فإنما هو رابط لطلاقه بشرط إن وقع ، ولا معنى للتكرار  
بعد هذا ، فقد وضح السبيل ، واستبان وجه الدليل ، والحمد لله رب العالمين .

كانت المسائل بحمد الله تعالى ، على يد كاتبها عبيد الله محمد بن عبد الملك ،  
في الموفى ثلاثين من شهر الحرم عام سبعة وتسعين وثمانمائة ، والحمد لله .

47.

2.

•

bioRxiv preprint doi: <https://doi.org/10.1101/2020.06.10.245224>; this version posted June 10, 2020. The copyright holder for this preprint (which was not certified by peer review) is the author/funder, who has granted bioRxiv a license to display the preprint in perpetuity. It is made available under aCC-BY-NC-ND 4.0 International license.

## الفهارس العلمية

- ١ — فهرس القرآن الكريم
- ٢ — » الحديث
- ٣ — » الأمثال
- ٤ — » الأشعار
- ٥ — » أنصاف الأبيات
- ٦ — » الرجز
- ٧ — » الأعلام
- ٨ — » الأماكن
- ٩ — » الغريب
- ١٠ — » النحو والأدوات
- ١١ — » الموضوعات



## ١ - فهرس القرآن الكريم

الآية	رقعها	السورة	الصفحة
(نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل)	١٣٣	البقرة	٦١
(شهر رمضان)	١٨٥	٥	٦٣
(أن عليهم لعنة الله والملائكة)	٨٧	آل عمران	٥١
(ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم)	٨٩	المائدة	١٣٥، ١٢٧
(ألسن بربكم)	١٧٢	الأعراف	٤٦
(لله الأسماء الحسنى)	١٨٠	الأعراف	٦٧
(إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته)	٢٠٦	الأعراف	٦٨
(ويسيحون له وله يسجدون)			
(ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت : لا أجد ما أحملكم عليه تولوا)	٩٢	التوبة	١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٣
(من خزي يومئذ)	٦٦	هود	٩٢
(اعبد ربك)	٩٩	الحجر	٦٩
(مداداً لكلمات ربى)	١٠٩	الكهف	٦٩
(فليمدد له الرحمن مدا)	٧٥	مريم	٩٤، ١١٩
(لا تفترؤا على الله كذبا فيسحقكم)	٦١	طه	٧٤، ٨٥٠
(أبعدكم أنكم)	٣٥	المؤمنون	٩٨
(فكش غير بعيد)	٢٢	النمل	٧٣
(أنا نخرجون)	٦٧	النمل	١٢٤
(انق الله)	١	الأحزاب	٦٨
(ثم سئلوا الفتنة لآتوها)	١٤	الأحزاب	٦٤
(وبشرناه بإسحق نبيا)	١١٢	الصافات	١١١
(أفغير الله تأمرونى أعبد)	٦٤	الزمر	٨٤
(آتيا طوعا أو كرها)	١١	فصلت	٦٤
(وأما ثمود فهديناهم)	١٧	فصلت	١٣٣

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
( ولئن منعكم اليوم إذ ظلمتم )	٣٩	الزخرف	٢٥
( قال : إنكم ما كنون )	٧٧	»	٧٤
( ومن لم يؤمن )	١٣	الفتح	٨٨
( الهدى معكوكفا )	٢٥	الفتح	٧٣
( ومن لم يتب )	١١	الحجرات	٨٨
( ولئن خاف مقام ربه جنتان )	٤٦	الرحمن	١٥ ، ١٢٣
( يسبح له مافى السموات والأرض )	٢٤	الحشر	٦٨
( صفت قلوبكم )	٤	التحرير	٦١
( ما أنت بنعمة ربك بمجنون )	٢	القلم	٥٢
( اذكر اسم ربك )	٨	الزلزل	٦٧
( إن علينا جمعه وقرآنه )	١٧	القيامة	٥٢ ، ٥٠
( أحباب الأخدود ، والنار )	٥ ، ٤	البروج	١٣ ، ١٢٧
( سبح اسم ربك الأعلى )	١	الأعلى	٦٧
( لا يصلاحها إلا الأثقى ، الذى كذب وتولى )	١٥ ، ١٦	الليل	١٠٢
( فصل لربك وانحر )	٢	السكر	٦٨

## ٢ - فهرس الحديث

الصفحة	الحديث
٤٣	( من خرج إلى المسجد ليصلي الضحى لا يخرج به إلا إياه )
٤٦	( إن الأنصار قد أوونا ، وفعلوا معنا وفعلوا ، فقال : أأستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك )
٥٠	( قول ابن مسعود : ( جمعه له صدرك )
٥٢	( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة ، وكان مما يحرك شفتيه )
٥٣	( يا ليتني فيها جذعا )
٥٤	( هذا يملك هذه الأمة ، قد ظهر )
٥٥	( بأبأ سمعته )
٥٧	( رأيت عمرو بن لحي بن قنعة بن خندف ، أخا بني كعب ، يحرق صبه في النار )
٥٨	( أقرب الناس شها به عروة بن مسعود )
٦٢	( أقبلت راكبا على حمار أنان )
٦٥	( إن لله تسعة وتسعين اسما ، مائة إلا واحدا )
٦٧	( لي خمسة أسماء )
٦٩	( يا نساء المؤمنات )
٧٠	( رب كاسية )
٧٤	( لا يتحرى أحدكم )
٧٤	( لا تلبسوا علينا فتتحملة عنكم )
٧٥	( مهما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة )
٧٦	( مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع )
٧٧	( وتر أهله وماله )
٧٧	( حسبكم سنة نبيكم )
٧٨	( إنك أن تخلف )

الصفحة	الحديث
٧٨	( بلغ من الجهد )
٨٢	( أفلا أربعة أشهر وعشرا )
٨٣	( لا تسألوه لا يجيء بأمر تكبرهونه )
٨٥	( خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله بالنار )
٨٦ - ٨٥	( يا رسول الله ، لا تطاول يصبك سهم من سهامهم )
٨٦	( قل عربيا مشى بها مثله )
٨٧	( شهادة القوم )
٨٧	( للمؤمنون تنكافأ دماؤهم )
٨٧	( للمؤمنون هينون لينون )
٨٧	( المؤمن غر كريم )
٨٨	( من لا يرحم لا يرحم )
٨٩	( من لم يهاجر هلك )
٨٩	( فحرت السنة )
٩٠	( هو لليلة رأيتموه )
٩٢	( أيهم يكتبها أول )
٩٣	( صلى وراءه قوم قياما )
٩٣	( جائزته يوم ليلة )
٩٤ - ١١٩	( قوموا فلا أصل لكم )
٩٧	( التمس ولو خائفا )
٩٧	( لأتوها ولو حيوا )
٩٧	( من قال : لا إله إلا الله ، دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق )
٩٨	( إني أن كنت أن أرجع مع دايق أحب إلى )
٩٩	( في أربعين شاة شاة ، وفي كل مائة شاة ،
١٠٠	( آخر ما عليهم )
١٠٠	( فتسكلم أبو بكر فتسكلم أبلغ الناس )
١٠٠	( قول عمر ) لا تنرنك هذه التي أعجبها حسنها ، حب رسول الله صلى الله عليه
	( وسلم إياها )



الصفحة	الحديث
١٠٦	( فاسية قطت وهو في يدي صلتا )
١٠٧	( ألا تدعى استقرىء لك الحديث )
١٠٧	( حتى سقطت عن الراحلة المرأة )
١١٠	( فمعد لعيت )
١١٠	( جلده )
١١٠	( هذه مكان عمرتك )
١١١	( صل في بيتي مكانا اتخذته )
١١٢	( وما بقي فلاولى رجل ذكر )
١١٢	( قول أبي بكر ( ذو بطن بنت خارجة )
١١٤	( إذن مجلف )
١١٤	( آنت أبا جهل )
١١٥	( أعور عينه اليمنى كأن عنية طافية )
١١٦	( أنصرفون ذلك لهم ؟ يعنى الأنصار ، قالوا : نعم ، قال : فإن ذاك )
١١٨-١١٧	( شأن الكفيع طويل أصابعه )
١١٨	( صفر رداؤها وملء كسائها )
١١٨	( لا تشرف يصيبك سهم )
١٢٠	( قول ابن الطفيل ( أغدة كغدة البعير )
١٢٣	( لاندوني كراهية المريض للدواء )
١٢٧	( يسب ابن آدم الدهر ، وأنا الدهر ، أقلب الليل والنهار )
١٢٧	( كنا لأنأكل من لحومنا فوق ثلاث منى )
١٢٨	( قول على ( أنا أبو حسن القرم )
١٢٨	( لكن خوة الإسلام )
١٢٩	( هم الذين يغلبون على قرنك )
١٣٠	( مثل أو قريب من فتنة الدجال )
١٣٣-١٣٤	( إياكم والعود على الصعدات )
١٣٣	( ما رأيته أكثر صيام )
١٣٩	( لسكل امرىء ما نوى )
( ١٠ — الأمان )	

### ٣ - الأسماء

الصفحة	
٨٤	نسمع بالمعدي خير من أن تراه
٩١	شهر تری ، وشهر تری ، وشهر مرعی
١١٤	مكره أخا لا بطل
١٢٠	أغدة كعنة البعير

### ٤ - الأشعار

الصفحة	الأشعار	نابا
١٢٢	معاوية معوذ الحسكاه	غضابا
١٢٢	معاوية معوذ الحسكاه	غرايها
٨٥	الأحوص الرياحي	فأعبدا
١٢٠	الأعشى	مخلد
٨٣	طرفة بن العبد	عار
٧١	نابت قطنة	الجزاره
١٣١	الأعشى	الفرس
١١٩	طرفة (أو معنوع عليه)	لزعزع
١٢٢	—	قلا
٢٧	—	النمل
٩٥	عمرو بن أحر الباهلي	السكرم
١٠٢	—	يظلم
٨٩	زهير بن أبي سلمى	النم
٥٢	أبو حية النمري	الأيضا
٦١	زياد بن واصل	

٥ - أنصاف الأبيات

١٢٦	—	إذا إنه عبد القفا والمهازم
١٩	أحمد بن فارس	أضعف من حجة نحوى
٦٦	الفرزدق	إلا الخلاف من بعد النيين
٤٦	جندب بن مالك	أليس الليل يجمع أم عمرو
١١٥	الأعشى	إن محلا وإن مرتحلا
١١٣-١٢٧	الأعشى	رضيحي لبان ثدى أم تحالفا
٣٧	حسان بن ثابت	زيد بن دثنة وابن طارق منهم
٢٦	»	ثلاث يدا وحشى من قاتل
٢١	ذو الحرق الطهمي	... صوت الحمار اليبجع
٥٦	زيد الخيل	على حجر ثوبتموه وما رضا
٤٣	ليبيد	فإن أنت لم ينفعك عليك فانتسب
٩١	امرؤ القيس	فتوب نسييت وثوب أجر
٦١	العباس بن مرداس	قتلنا أسلموا إنا أخوكم
٥٥	زهير بن أبي سلمى	فى الدحلال منه والإضاء
١١٦	ابن صريم اليشكري	كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
٩٢	أبو النجم العجلي	... كله لم أصنع
١١٧	الشماخ	كيتا الأعلى جونتنا مصطلحا
٤٦	جندب بن مالك	نعم وترى الهلال كما أراه
٦٥	ذو الإصبع العدواني	وابن أى من أيين
٩٩	الأعشى	وحان انطلاق الشاة من حيث خما
٦٥	سحيم بن وثيل	وقد جاوزت سن الأربعين
٨٧	—	وقل ذلك من زاد للنطلق
١٠٣	الشماخ	وقيل النادى أصبح القوم أو لحي
١١٦	الأعشى	ولكن زنجيا طويلا مشافره
٨٤	عامر بن جوين	ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله
٢٧	أبو جهل عمرو بن هشام	ووزعنى مجدى عنهم ورهطه
٩٩	—	يطرقن حيث تصول الحية الدكر
٢٧	العباس بن مرداس	يقوقان مرداس فى مجمع

٦ - الرجز

١١٤	أبو النجم العجلى	أباها
»	»	غاتها
١٢٣-١٢١	ليد	الأربعة
٧٧	—	دونكا
٨٢	أمية بن أبي الصلت	أما
٥٤	حكيم بن ممية	تيثم
٥٤	»	ميسم
٢٦	—	المذرفن

## ٧ - الأعلام<sup>(١)</sup>

أبو داود ٩٣	ابن الأبار ٧
الذهبي ٨ ، ٧	إبراهيم بن يوسف ( ابن قرقول ) ١٢ ،
أبو رويحة الخثعمي ٧	١٧ ، ١٤
الزجاج ٩٤	الأخفش ( سعيد بن مسعدة ) ٩٥
الزجاجي ١١٧ ، ١٢٦	الأصمعي ١٢٩
الزركشي ١٥	الأصلي ١٠٨ ، ١١٥
الزهرى ١٢٦	الأعشى ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٧
زهير بن أبي سلمى ٨٩ ، ٥٥	أكنم بن الجون ٥٨
زيد بن الدثنة ٢٧	ابن الأنباري ٥٧
ابن السراج ( محمد بن السري ) ٤٨ ،	البخاري ٦٤ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ١٣٣
١٢٦ ، ٥٤	أبو بردة ٩٣
سعد بن أبي وقاص ٧٨	أبو برزة ٩٨
سلمة بن الأكوع ٨٦	بشير بن أبي مسعود ٢٥
السمرقندي ٦٠	أبو بكر ١٠٠ ، ١٢٨ ، ١٣٠
سهيلى ( رأى ) ٦١	ثعلب ٦٠
سبيويه ١٤ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٤٠ ،	جبريل ٩٦ ، ١٢٥
٥٣ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٨٣ ،	جعدر بن مالك ٤٦
٨٦ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٠٤ ،	ابن جنى ٦١
١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٧ ،	حسان بن ثابت ٢٦ ، ٢٧
١١٨ ، ١٢٠	حفصة ١٠٠
السيوطى ١٠	الجمري ٨
الشيخ ١٠٣	الخطابي ( حمد بن محمد بن سليمان )
صفية ١٠٧	١٠٩
طاووس ٥٧	خلف بن يوسف الأبرش ( أبو القاسم )
	١٠١

(١) هذه فهرسة لمن ذكروا في المقدمة ونص السهيلى .

- ابن الطراوة (سليمان بن محمد) ٩ ،  
 ١٢٧ ، ٧٢  
 الطراطوشى (أبو بكر) ١٣١  
 أبو طلحة ٨٥ ، ١١٨  
 عامر بن الطفيل ١٢٠  
 العباس بن مرداس ٢٧ ، ٦١  
 ابن عباس ٥٠  
 عبدالرحمن بن الحكم ٨  
 عبدالرحمن بن الرماك ٩ ، ١٠١  
 عبد الرحمن بن عوف ١٣٠  
 عبد الله بن طارق ٢٧  
 عبد الملك بن بونة العبدري (أبو مروان)  
 ١٠١  
 أبو عبيد (القاسم بن سلام) ٤٦ ،  
 ١٢٩  
 عبيدة بن الوضاح ١٢٢  
 عثمان بن عفان ٧٩  
 العذرى (أحمد بن عمر) ٩٥  
 ابن العربى (أبو بكر) ٩ ، ١٠ ،  
 ١٣٦  
 العلاء (راو) ٦١  
 عمر بن الحسن (ابن دحية) ٧ ، ٨ ،  
 ١١ ، ١٠ ، ٩  
 عمر بن الخطاب ١٠٠  
 عمر بن ذر ٥٢  
 عمر بن عبد العزيز ٩٦  
 عمر بن عبد المجيد (أبو طي الزندى) ١١  
 عمر بن محمد (أبو طي الشلوينى) ١١  
 عمرو بن لحي بن قعدة ٥٧  
 عمرو بن هشام (أبو جهل) ٢٧  
 عياض ٧  
 غوث بن الحارث ١٠٤  
 الفارسى (أبو طي) ١٠١ ، ١٢٦  
 الفراء ١٥ ، ١٢٢  
 الفرزدق ٦٦  
 القابصى (علي بن محمد القروى) ١٠٦  
 قاسم بن ثابت ١٠٦  
 القالى (أبو طي) ١١٧  
 القتي (ابن قتيبة محمد بن عبد الله) ١٢٣  
 الكسائى ٧٢  
 الكوفيون ٥٤  
 ليبد بن ربيعة ٤٣ ، ١٢١ ، ١٢٢  
 مالك ١٣٦  
 المبرد (محمد بن يزيد) ٥٣ ، ٩٨  
 محمد (صلى الله عليه وسلم) ٧ ، ٢٨ ،  
 ٦٨ ، ٨٨ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٧  
 محمد بن عبد الملك (عبيد الله) ١٣  
 محمد عبد الله عنان ٨  
 محمد محمود الشنقيطى ١٢  
 المروزى ١٣٩  
 ابن مسعود ٨٤  
 أبو مسعود الأنصارى ٩٦ ، ١٢٥  
 معاوية (معوذ الحكماء) ١٢٢  
 المعزلة ٦٩  
 معمر بن راشد ٥٩  
 الموحدون ١٠  
 النحاس (أبو جعفر) ١٠٢

ورش (أبو سعيد عثمان بن سعيد) ٥٦	النعمان بن المنذر ١٢١
يهقوب بن السكيت ١٢٩	الحروي ١١٨، ٩٣
يونس ٩٥	أبو هريرة ١١٠

## ٨ - الأماكن<sup>(١)</sup>

٨ Selitana	أحد ٨٥
سبيل ٧	إسبانيا ٩٢
الشام ٩٠	الإسكندرية ١٣٦
غرناطة ١٠	إثيوبيا ٩، ١٠
٩ Fuengirola	الأندلس ٧، ٨، ٩، ١١، ١٣
قرطبة ٨	البحر المتوسط ٨

---

(١) التي ورد ذكرها في المقدمة ونص السبيل .

۹- الغریب

صعدة ۱۳۳	برسام ۲۴
غدة ۱۳۰	البندار ۲۰
فرزدق ۲۲، ۲۳	البهام ۶۰
فتوا ۲۳	حلاق ۳۳
قثم ۲۴، ۳۶	جشم ۳۶
قرزدل ۱۲۱	حلسكوك ۲۲
قرطمة ۲۵	درداقس ۲۵
القرم ۱۲۸	دردیس ۲۳
قرن ۱۲۹	الرضف ۸۴
لد ۱۲۳	زناب ۲۳
لعا ۱۲۳	مباط ۳۳
هدبد ۳۵	مسحنتكك ۲۲
الهیدی ۸۹	السفسیر ۲۰
یریہ (وری یری) ۱۰۸	سنیس ۲۸
	شردل ۲۲



١٠ - النحو والادوات

الجمع ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٦٠، ٦١	الاستفهام ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٩٩، ١٠٣
الحال ٥٣، ٧٦، ٨٣، ٨٤، ٩٤، ٩٣، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦	اسم الإشارة ١٠٤
الحذف ٥٤، ٥٥، ٧١، ٧٦، ٨٢	اسم الزمان ٧٥
الخبر ٩١، ٩٢، ٩٦، ٩٩، ١٠٥، ١١٥، ١١٣، ١١٠	الأسماء الستة ١١٤
الصفة المشبهة ١١٥	الاشتغال ٩٥
الظرف ٢٢، ٢٥، ٩٢، ٩٣، ١١٠	الإضافة ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٩
البناء ٢٠، ٩٢، ٩٣	البدل ٥، ٦٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٠
الفاعل ٢٤، ٢٦، ٩٣، ١٠٦	التأنيث ١٩، ٢٢، ٢٤، ٣٠، ٣١
العدل ٢٨، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧	التذكير ١٩، ٩٩
العطف ١٠٠، ١٠٣	التضمن ٢٠
العلة التحوية ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٨	التضمنين ٧٢
ما لا ينصرف ١٩، ٢٠، ٢٤	التعريف ١٩، ٢٣
المصدر ٥٠، ٥١، ٨٧، ٨٨، ٩٣	التمييز ٦٥، ٨٦، ٨٧
المفعول المطلق ٨٩، ١٢١	التشكيك ١٩، ٢١
المفعول من أجله ١٢٣	التثنية ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣
الموصول ٩١	التثنية ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٢
النعت ٥٤، ٦٣، ٧٠، ٧١، ٨٧	التثنية ٣٣، ٤٠، ٤٦، ١٣، ١٣٢
النفي ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٨٨، ١٠٣	التوكيد ٩٨، ١١١، ١١٨
	الجزم ١٠٨، ١١١، ١١٩

## الأدوات

رب: ٧٢، ٧١، ٥٣	إذ: ٢٥
الفاء: ٤٨	إلا: ٤٧
كاف التشبيه: ٤٠	أن: ٨٤، ٨٣، ٢٥
اللام: ١٣١، ٩٤	إن: ١٢٤، ١٠٢، ٥٠
لا النافية: ٨٩، ٨٢، ٤٤	أن: ١٢٤، ٩٦
لم: ٨٨	إنما: ٤٨
من: ٥٣	بل: ٤٧، ٤٤
منذ: ٤٣	بلى: ٤٩، ٤٤
نعم: ٤٩، ٤٦، ٤٥، ٤٤	تمام القسم: ٤٣
الواو: ٩٧، ٤٤، ٤٣	حتى: ٤٢

## ١١ - الموضوعات

١٦ - ١	المقدمة
٣٩ - ١٩	١ - مسألة فيما لا ينصرف
٤٤ - ٤٠	٢ - في كاف التشبيه
٥٠ - ٤٤	٣ - مسألة في الجواب ببلى ونعم
١٣٣ - ٥٠	٤ - أجوبته على الحديث ابن قرقول
١٣٨ - ١٣٣	٥ - مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة

## مراجع التحقيق

### (أ) المخطوطات والمصورات :

- ١ - الارتشاف لأبي حيان ، مخطوط بدار الكتب برقم ١١٠٦ .
- ٢ - الإفصاح لابن الطراوة ، مصورة بمكتبة عن مكتبة الأسكوريال بإسبانيا
- ٣ - إنباه الرواه للقفطي مخطوط بدار الكتب برقم ٨٠١
- ٤ - الإيضاح للفارسي ، مخطوط بدار الكتب برقم : ١٠٠٦
- ٥ - نتائج الفكر للسبيلي ، مصورة بمكتبة عن مكتبة فيض الله بتركيا

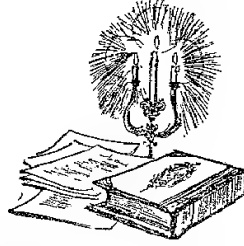
### (ب) المطبوعات :

- ١ - الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال الاستاذ محمد عبد الله عنان مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
- ٢ - أساس البلاغة للزمخشري
- ٣ - الاستيعاب لابن عبد البر ، ت الأستاذ علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة مصر
- ٤ - أسد الغابة لابن الأثير ، المطبعة الوهبية
- ٥ - الإصابة لابن حجر ، مطبعة مصطفى محمد
- ٦ - إصلاح المنطق لابن السكيت ، ت الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر
- ٧ - أصول الدين للبغدادى
- ٨ - الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، ط دار الكتب
- ٩ - إنباه الرواه للقفطي ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب
- ١٠ - الإنصاف لأبي البركات الأنباري ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة .
- ١١ - البرهان للزركشي

- ١٢ - بغية الملتبس للضي ، ط مدريد  
١٣ - بغية الوعاء للسيوطي ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى  
الباني الحلبي  
١٤ - تاج العروس للزبيدي  
١٥ - تذكرة الحفاظ للذهبي  
١٦ - التعريف والإعلام للسيوطي ، مطبعة الأنوار  
١٧ - التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ، ط مدريد  
١٨ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، ت ليفي بروفنسال دار المعارف بمصر  
١٩ - خزنة الأدب للبغدادي ، المطبعة الأميرية ببولاق  
٢٠ - الخصائص لابن جني ، ت الأستاذ محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب  
٢١ - خلق الإنسان لثابت ، ت الأستاذ عبد الستار فراج ، مطبعة حكومة  
السكوت  
٢٢ - ديوان الأعشى  
٢٣ - ديوان امرئ القيس  
٢٤ - ديوان أمية بن أبي الصلت ، ط بيروت  
٢٥ - ديوان حسان بن ثابت ، مطبعة السعادة  
٢٦ - ديوان النماخ مطبعة السعادة  
٢٧ - روح المعاني للألويسي  
٢٨ - الروض الأنف للسيوطي ، مطبعة الجمالية بمصر  
٢٩ - سيرة ابن هشام ت الأستاذة مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ  
شالي ، مطبعة مصطفى الباني الحلبي  
٣٠ - شرح الشافية للرضي ، ت الأستاذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد  
محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة  
٣١ - شرح الكافية للرضي  
٣٢ - شرح الفصيح للهروي ، ت الأستاذ محمد عبد النعم خفاجي ، المطبعة  
النموذجية

- ٣٣ - شرح المفصل لابن يعيش ، المطبعة المنيرية  
٣٤ - شرح يس على الألفية ، المطبعة المولوية بفاس  
٣٥ - الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ت الأستاذ أحمد محمد شاكر ، دار  
المعارف بمصر  
٣٦ - شواهد النصيب والتصحيح لابن مالك ، ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ،  
مطبعة لجنة البيان  
٣٧ - الصاحي لأحمد بن فارس ، مطبعة المؤيد  
٣٨ - صحيح البخاري ، مطبعة الشعب  
٣٩ - الترمذي و المطبعة المصرية بالأزهر  
٤٠ - صحيح مسلم ، ط التحرير  
٤١ - صفة جزيرة الأندلس للحميري  
٤٢ - العبر للذهبي ، مطبعة حكومة الكويت  
٤٣ - فهرسة ابن خثير ، ط مدريد  
٤٤ - الكامل للمبرد  
٤٥ - الكتاب لسبيويه ، مطبعة بولاق  
٤٦ - الكشف للزحشرى مطبعة الاستقامة بالقاهرة  
٤٧ - لسان العرب  
٤٨ - مجمع الأمثال للميداني ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة  
السنة المحمدية  
٤٩ - المختص لابن جني ، ت الأستاذة علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم  
النجار ، والدكتور عبد الفتاح شافي ، دار التحرير  
٥٠ - المشبه للذهبي ، ت علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية  
٥١ - المصباح المنير  
٥٢ - المطرب لابن دحية ، ت الأستاذ إبراهيم الأبياري ، المطبعة الاميرية  
بالقاهرة  
٥٣ - مغني اللبيب لابن هشام  
٥٤ - المختضب للمبرد ت الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة  
٥٥ - المنهل العذب المورد في شرح سنن الإمام أبي داود

- ٥٦ - الموطأ للإمام مالك ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية
- ٥٧ - نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري
- ٥٨ - نسب قريش للصعب الزبيري ت ليفي بروفنسال دار المعارف بمصر
- ٥٩ - فتح الطيب لابن الخطيب
- ٦٠ - النهاية لابن الأثير ، ت الأستاذ محمود محمد الطناحي ؛ دار إحياء الكتب العربية
- ٦١ - النوادر لأبي زيد ، دار الكتاب العربي بيروت
- ٦٢ - وفيات الأعيان لابن خلسكان ، ت الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر



100

## استذراك

نسب السهيلى إلى الفرزدق فى ص ٦٦ أنه قال :

\* إلا الخلائف من بعد النبیین \*

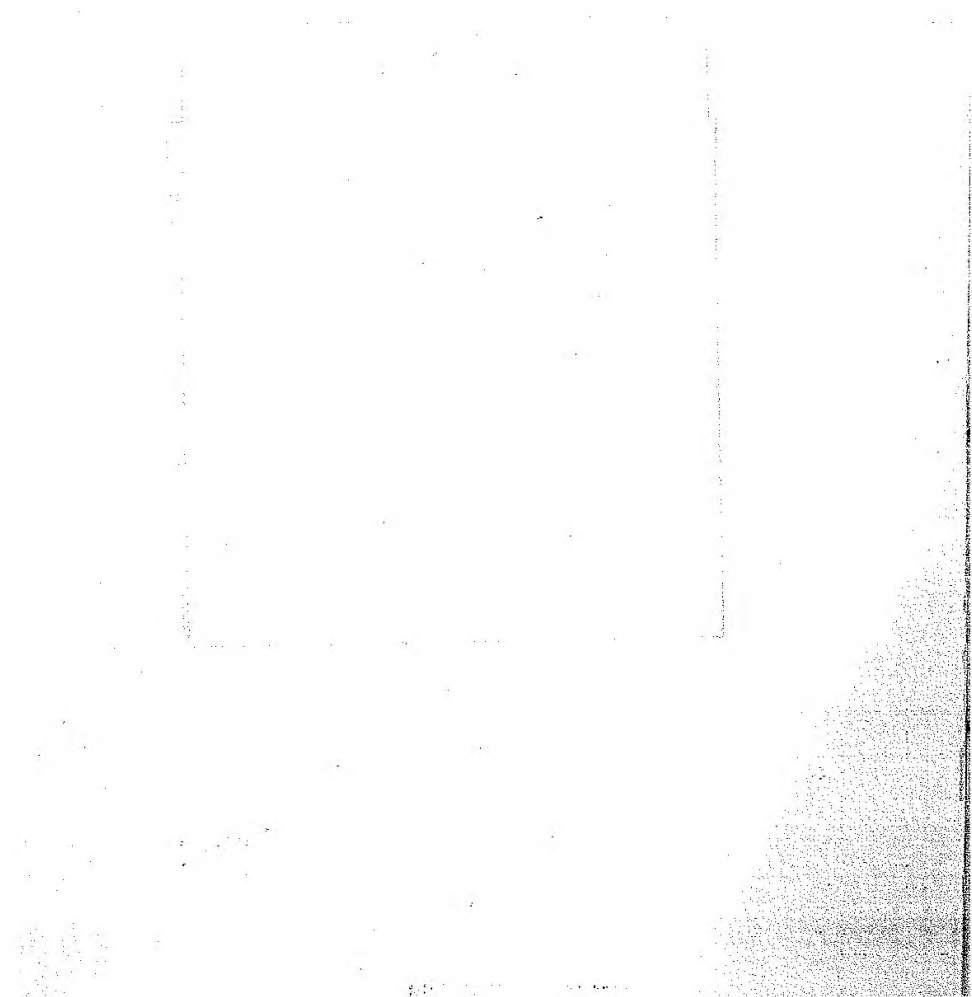
وقد علقت عليه بآى لم أجده فى ديوانه ، وقد نهى أستاذى الدكتور  
عبد العظيم الشناوى إلى أنه فى السكامل ٢ / ٣٠٣ من يقرن نسبهما المبرد  
إليه ، هما :

إنى لبالك على ابنى يوسف جزعاً ومثل فقدهما للدين يُمكنى  
ماسدٌ حىٌ ولا مئيتٌ مسدٌهما إلا الخلائف من بعد النبیین

## تصويب

ص	س	الخطأ	صوابه
٨٩	٤	بسلام	بسلامه







رقم الإيداع ٢٧٧  
١٩٧٠

10